# كيف ثار المصريون؟

د. محمود خليل



# كيف ثار المصريون؟

د.محمود خليل

خليل ، محمود

كيف ثار المصريون؟/ محمود خليل –

القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، ط١ / ٢٠١١.

١٣٦ ص ؛ ٢١ سم

١- ثورة يناير

٢- الثورات العربية

أ. المؤلف

رقم التصنيف: ٩٦٢.٠٦

رقم الإيداع: ٢٠١١/١١٢٥٦

الترقيم الدولي: ISBN :978-977-6370-19-7



روافد للنشر والتوزيع

١١ شارع أحمد لطفي السيد

غمرة . القاهرة (ج م ع)

تليفون 26742730 202+

+2 0122235071

info@rwafead.com
rwafead@gmail.com
www.rwafead.com

تصميم الغلاف: نهاد عبد الغني

الإخراج الداخلي: أحمد عبد المقصود

# كيف ثار المصريون؟

# مقدمة

كانت الساعة تقترب من التاسعة مساءً، الأخبار تتدفق من كل الاتجاهات، عبر الانترنت ومن خلال المتابعات الإخبارية للقنوات الفضائية. الكل يؤكد أن شباب الغضب الذين تظاهروا على مدار ساعات النهار من يوم الثلاثاء (الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١) قد تقاطروا إلى ميدان التحرير والتئموا في حلقة كبيرة تضم الآلاف وأنهم ينوون المبيت في الشارع ليواصلوا الحلم بمصر جديدة. لم أستطع المكوث في البيت أكثر من ذلك قررت النزول والذهاب إلى هناك كي أشارك هذه الحشود ذلك الحلم القديم المتجدد بالتغيير. اتصلت بأخي الأكبر وصديق مشترك لنا وتواعدنا على اللقاء بعد عشر دقائق.

قبل أن أهبط من المنزل داعبتني أمي الطاعنة في السن قائلة"إياك أن تذهب إلى المظاهرات.. ربنا حيحلها من عنده"ابتسمت لها وتذكرت تلك الحادثة القديمة التي جعلت موضوع المظاهرات يعلق في ذهنها حينما كنت في السنة الثانية من المرحلة الإعدادية وسمعت عن المظاهرات التي اجتاحت الشارع المصري يوم ١٨ يناير ١٩٧٧ فدفعني فضولي"الطفولي"إلى الهبوط إلى الشارع صبيحة يوم ١٩ يناير وجمعت عدداً من أبناء الجيران وذهبنا لنشاهد الموقف عن كثب في ميدان السيدة زينب حيث كنت أعيش. كانت الشوارع المحيطة بقسم شرطة السيدة في ذلك الوقت تعج بالبشر الذين تختلط

حناجرهم بهتافات لم أفهم منها غير الحديث عن غلاء الأسعار وهو الحديث الذي أتخم أذني يوم ١٨ يناير عندما استمعت إلى تفاصيله من كل الكبار الذين يحيطون بي. بدأت حناجرنا الصغيرة تهتف هي الأخرى، مرة بما نفهم ومرات بما لا نفهم، وفجأة سقط جسم غريب وسطنا أحدث فرقعة مسموعة ثم انبعثت منه سحابة دخان غطت المكان، ولم تمر ثوان حتى تسطحت وأولاد الجيران على الأرض وظننا أنها النهاية، ظللنا على هذا الوضع حيناً حتى أغاثنا بعض الشباب وسحبونا نحو مقهى قريب وأفاقونا وسقونا. بعدها نبهت أمي علي ألا أشارك في مثل هذه التجمعات.

مرت سنون العمر حتى أصبحت على بعد خطوات قليلة من الخمسين لا أقوى على السير سوى عدة أمتار، ولا أستطيع الوقوف "على حيلي" أكثر من خمس دقائق، غزاني الشيب، واحتلتني أمراض الأربعينيات من العمر التي أصبحت تصيب أبناء هذا البلد في العشرينيات والثلاثينيات، والأمرّ من ذلك ما رسب في نفسي من حزن مكين بفعل الأحلام المجهضة التي سرقها الواقع الذي آمنت بضرورة تغييره منذ اللحظات الأولى التي وعيت فيها بمفرداته. الذهاب إلى ميدان التحرير والانخراط في الجموع الهادرة كان فرصة صممت على اهتبالها من أجل الخروج من دوائر الحزن واليأس، لذلك لم تكد تقترب الساعة من العاشرة حتى كنت هناك أتسند إلى ذراعي أخي وصديقي بعد رحلة لف ودوران بالسيارة انتهت بالاهتداء إلى ثقب استطعنا الولوج منه إلى الميدان.

كان المشهد مدهشاً بكل معنى الكلمة، شباب وفتيات، أغلبهم في العشرينيات، وآخرون في أوائل الثلاثينيات، أما الفئة الأقل فقد تمثلت في الرجال ممن يماثلونني في العمر. استندت إلى السور الحديدي أنظر –ورفاقي– إلى ذلك المشهد النادر وفي لحظة واحدة قرر ثلاثتنا الدخول وسط هذه الجموع. لم

تكن هناك ممانعة من الشرطة التي كانت تريد حشر الكل في صعيد واحد!، انخرطنا وسط المجموع وبدأنا نفقد وقار "الشائبين" وإذا بحناجرنا تعلو بالهتاف، وتناغم صوت المجموع وكأنه يعزف لحناً سماوياً. رقص القلب بهجة وتوارى حزن السنين. لقد دارات الحياة دورتها. وها هي مصر تتغير.

نعم مصر تتغير. فهذا الشباب المثقف الواعي الذكي المؤمن بكرامته خرج يبحث عن ذاته في دروب مصر المحروسة بأعلى درجات التحضر. فلا تخريب ولا عنف، وإنما أصوات متناغمة تعرض مطالب جيل آمن أن مصر لابد أن تخرج من قوقعة التراجع التي أصابتها على مدار عقود طويلة. شعارات ملونة بلون مصر وليس بلون حزب أو جماعة أو تنظيم، شعارات ممزوجة بالحلم الأكبر، حلم النهضة والخروج من عصور الظلام التي فرضت السلطة على المصريين العيش فيها حتى تستطيع سرقة أحلامهم في "الضلمة". كانت الهتافات تترد معلنة أن أحداً لم يعد يصدق أكاذيب الحكومة التي أدمنت منذ سنين تكرار الشعارات التي تتغنى فيها بعشق شعبها "في الظلام طبعاً". آمنت فعلاً أن مصر تتغير وأن آلاف السطور التي كتبتها وأطنان الكلمات التي عشت أرددها على مدار سنين عمري لم تكن عبثاً أو سخفاً كما كان يزعم البعض!.

وقد أكدت الأيام التالية ذلك، فرغم فض اعتصام الثلاثاء بالقوة بعد انتصاف ليل القاهرة، إلا أن الثائرين عادوا إلى الالتئام صباح الأربعاء، وأخذت الساعات تتدفق ومعها يزداد الزخم الجماهيري المؤيد حتى مساء الخميس (٢٧ يناير)، حين نزلت للتجول بالسيارة في شوارع القاهرة، كان يلفها هدوء يشبه ذلك الهدوء الذي يسبق العاصفة، وعلى عكس ما توقعت لم يكن هناك انتشار شرطي كثيف في الشوارع، لكن العيون كانت تنذر بالحذر وتتوالى منها الإنذارات مؤذنة بما سوف يحدث صباح الجمعة، فقد انتوى المصريون أن يفعلوها، وأن يحتموا ببعضهم البعض في شكل كتل بشرية متراصة في كافة

المحافظات. وقد كان، فما إن انفض المصريون من صلاة الجمعة حتى تدفقوا من كل اتجاه نحو ميدان التحرير، ليس التحرير فقط بل كل شوارع القاهرة. انتشر المئات من ضباط وجنود الأمن المركزي في كل اتجاه، لكنهم كانوا يطاردون جموعاً هادرة ومتحركة في كل حدب وصوب، سحابات القنابل المسيلة للدموع كانت تغطي سماء القاهرة في كل الأنحاء، بدأت الأخبار تتدفق حول سقوط شهداء في العديد من المواقع، جاءت الأخبار مبكرة منذ مساء الأربعاء من مدينة السويس، وبدأنا يوم الجمعة نسمع عن سقوط شهداء في القاهرة والاسكندرية والاسماعيلية وسيناء، ومواقع أخرى عديدة، وعند الساعة الخامسة تأكدت أن أمر مبارك ونظامه قد انتهى تماماً وأن جحافل الشعب استطاعت أن تهزم جيش القمع الشرطي الذي بدأ أفراده في الهرولة مع هبوط المساء للاختباء في أي مكان من غضبة الشعب.

تدفقت الأحداث سريعاً بعد نزول الجيش إلى الشوارع وإعلان حظر التجول، وبدا أن الشعب قد حسم أمره وأصبح مصراً على الإطاحة بمبارك وآله ونظامه. بدأت الدعوات إلى المظاهرات المليونية في التحرير تتعدد، أيام الأحد والثلاثاء والجمعة، وبمرور الوقت أصبحت المظاهرة المليونية عادة يومية حتى كان يوم الحادي عشر من فبراير ٢٠١١. يومها ذهبت كالعادة إلى ميدان التحرير لكنني لم أستطع الدخول، فلم يكن هناك موضع لقدم، فالتحقت بالحشود أمام مبنى مجلس الشعب، كانت كل الشواهد تنذر بأن هذا اليوم يوم حاسم، وأن مبارك لم يعد أمامه سوى التنحي، رغم التغييرات السريعة التي أجراها في هيكله الوزاري والرئاسي، ورغم وعوده بعدم الترشح — ونجله — في الانتخابات الرئاسية القادمة، ورغم فاصل الاستجداء والاستعطاف الذي بادر به الشعب المصري الذي لم يعد ينطلي عليه هذا الكلام الغث.

لقد هزم "شعب التحرير" "دولة الظلم".. كانت هذه الحقيقة تشخص أمامي في كل يوم أذهب فيه إلى ميدان التحرير منذ الخامس والعشرين من يناير وحتى ساعة خلع الطاغية يوم الجمعة ١١ فبراير. حقيقة كانت تتأكد لي وأنا أنظر في عيون الشباب والفتيات، الرجال والسيدات، المسلمين والمسيحيين، الأغنياء والفقراء الذين يتزاحمون في الميدان. فها هي كافة الأطياف تتجمع لترسم قوس قزح يجمع كل الألوان التي يزدهي بها بر مصر ونيلها وبحرها، وخضرتها وصحراؤها. الكل يهتف في نفس واحد وبحناجر متشابكة بسقوط دولة الظلم والنظام الظالم والحاكم الظالم حتى انتصرت الثورة رغم أنف المسوخ الذين وقفوا يدافعون عن حسني مبارك أمام الشعب المنتفض.

"المسخ الأول" الذي وقف مدافعاً عن "نظام مبارك" هو إسرائيل التي كال زعماؤها المديح للرئيس، وواصلوا الاتصال به من أجل الاطمئنان على استمراريته.. فهم يبحثون عن المحافظة على نهر المصالح الذي يتدفق لهم بانتظام عبر هذا النظام. فالاسرائيليون لا يهمهم أن يتسع أو يتعمق نهر إهدار مصالح هذا الشعب بلا حدود ولا قيود. كان النظام البائد يقول أنه حمى الشعب من الزج بأفراده في حروب مع إسرائيل. وللعاقل أن يسأل: وما الذي كان يدفع إسرائيل إلى حربنا عبر ثلاثين عاماً من حكم مبارك؟.. هل لنمدها الغاز؟ مؤكد لا!، فقد زودها النظام بالغاز والبترول بأبخس الأثمان، في حين باعه للمواطن بالأسعار العالمية؟!، هل تحاربنا إسرائيل لكي نفتح لها سفارة، كيف وقد تبادل النظام السفراء معها منذ سنين، وترك لها أرض مصر مرتعاً لكي تفسد زراعتها وصناعتها وتهدر ثرواتها؟!. هل ما كان يمكن أن يدعو إسرائيل إلى حرب مصر ـ التي يفتخر النظام بأنه صاننا منها- هو مجرد قتل عدة مئات أو آلاف من المصريين؟ ولماذا تكلف إسرائيل نفسها مؤنة

ذلك وقد كان يكفيها أن تجري اتصالاً هاتفياً بالحكومة المصرية لتطلب منها قتل العدد الذي تريده من المصريين لتتكفل هي بتنفيذ الأمر، إما بإغراقهم في بحر لجي، أو حرقهم في قطار، أو دفنهم أسفل جبل؟!.

انبرى جهاز الأمن "المسخ الثاني" مدافعاً عن دولة الظلم، مستخدماً أسلحته وقنابله ورشاشاته ومصفحاته من أجل سحق المتظاهرين في ميادين مصر، وانطلق جهاز أمن الدولة يعبث بالمواطنين ويقبض عليهم ويزج بهم في السجون أو يستدعيهم ليمارس عليهم أبشع أنواع القهر والإذلال ليقتل بداخلهم أيّة نزعة للتمرد. سنون طويلة مضت ونظام الحكم البوليسي يحكم المواطن بقبضة من حديد ويرتع في كرامته ويستهين بأبسط حقوقه كإنسان من أجل حماية أمن نظام حكم سرق عقل وصحة وأحلام المواطنين الذين يدفعون الضرائب التي يقبضها أباطرة الشرطة في صورة مرتبات وحوافز وأموال يتم جمعها بطرق عجيبة أدت بكبيرهم إلى تكوين ثروة مقدارها ثمانية مليارات جنيهاً!. لم يتورع هؤلاء عن إمطار شبابنا بوابل من القنابل والرصاص، وعندما يئسوا من تراجعهم هربوا مذعورين وداسوا أجساد وجماجم الشباب بسياراتهم المصفحة بلا رحمة في مشهد لن تنساه ذاكرة البشر، لأن أحداً لم يسبق له وأن رأى هذا المشهد في أكثر الأنظمة السياسية قمعاً ولا إنسانية!.

هزم الشعب "المسخ الثالث" الذي بادر إلى الدفاع عن النظام المتمثل في مجموعة المنتفعين والمستفيدين من فساده. وليس بمستغرب أن تسعى هذه الطوابير العريضة إلى الزود عن مصالحها المرتبطة باستمرار الفساد!، تلك الطوابير التي تراصت فيها قيادات الحزب الوطني في القاهرة والمحافظات، ورؤساء وأساتذة بعض الجامعات وعدد من عمداء الكليات الذين تم تنصيبهم في مواقعهم فوق رؤوس الجميع، بغض النظر عن مستوى كفاءتهم أو

إخلاصهم للمؤسسات التي يعملون بها، فالمهم هو الولاء لحزب النظام الفاسد ولأمن الدولة. ولا ينطبق هذا الأمر على الحزب والجامعات فقط بل ينطبق على العديد من المؤسسات البيروقراطية الأخرى التي تسيدت عليها قيادات من الحزب البائد، هؤلاء الذين حولوا مؤسسات الدولة إلى "عزب" شخصية، كما حول كبيرهم دولة بأكملها إلى "عزبة" كبرى.

قهر الشعب الجهاز الإعلامي الرسمي "المسخ الرابع" الذي سعى إلى الدفاع عن النظام المخلوع من خلال قيادات أدمنت الفشل والبعد عن المهنية وأصبح شغلها الشاغل هو اتهام الناجحين إعلامياً من قنوات تليفزيونية ومواقع نتّية بالعمالة والتآمر، قيادات لم تقرأ في كتاب الإعلام سوى فصل"الدعاية"الفجة والجاهلة للأنظمة الساقطة، قيادات أصابها العمى وأصبحت لا ترى في الحياة سوى مئات الألوف التي يقبضونها نهاية كل شهر! . وبغباء يحسدون عليه لم يفهم هؤلاء الرسالة التي حاولت بعض الكوادر الشريفة التي تعمل في التليفزيون وداخل بعض الصحف تمريرها إليهم من خلال تقديم الاستقالات، فظلوا في طغيانهم يعمهون مع نظامهم حتى أدركتهم يد العدالة والحقيقة في ميدان التحرير، فتم طردهم من المؤسسات التي خربوها شر طردة!.

ليس سوى أن تريد.. أنت فارس هذا الزمان الوحيد.. وسواك المسوخ.. كلمات رددها أمل دنقل أواخر السبعينيات ولم يعش - رحمه الله- حتى يرى بعينيه كيف تحققت في يوم الحادي عشر من فبراير. لقد أراد الشعب وأصبحت له الكلمة، هزمت دولة الظلم وهرب المسوخ من مدمني " الأسرلة" وطغاة أمن النظام وحملة مباخره وأبواقه الإعلامية وولوا الدبر.

والسؤال الذي يطرح نفسه كيف ثار المصريون بعد عقود طويلة من الخنوع والخوف والانكفاء على الذات؟ كيف استطاعوا خلع رداء الذل والضعف والخور

الذي لفهم عبر سنين فأقعدهم عن التغيير؟ كيف تمكنوا من تسطير هذه الملحمة التي دفعت "بيرلسكوني" رئيس وزراء إيطاليا إلى التعليق على ما حدث بقوله "ليس ثمة من جديد.. المصريون كعادتهم يعيدون كتابة التاريخ". كيف خرج هذا الشعب من رحم المحنة ليحدث الثورة؟.

ويجيب الكتاب على هذا السؤال من خلال تسع محطات تحليلية، يتوقف في أولاها عند تفسير الكيفية التي خرج بها المواطن المصري من شرنقة الخوف إلى فضاء المواجهة، ويسلط ثانيها الضوء على السلاح الذي استخدمه المصريون في مواجهتهم للنظام، سلاح القنبلة السكانية. ويعالج ثالثها مرض "هشاشة النظام" الذي انتاب كافة مؤسسات الدولة فسهل على الثائرين مهمتهم، ويناقش رابعها الدور الذي لعبه تزوير انتخابات مجلس الشعب (نوفمبر ٢٠١٠) في تحضير الشعب للثورة، ويتعامل خامسها مع سقوط فكرة حرمة الخروج على الحاكم في الوجدان الشعبي. ويتناول سادسها صعود "البرادعي" على المشهد السياسي المصري وتأكيده على معادلة الاستقامة في التغيير، ويتعرض سابعها لاسترداد الروح المصرية بعد سنوات من إهدار الطاقة الروحية للمواطن، ويعرج ثامنها على اشتعال فكرة المقاومة في الوجدان المصري نتيجة صمود حماس وحزب الله، وتناقش المحطة التاسعة ظاهرة "الأوباميزم" وإلهامها للشباب المصري.

وفي ختام هذا الكتاب أوجه خالص شكري ومحبتي إلى رفيقي في "الميدان" أخي المهندس أحمد خليل الذي لم يكن لهذا الكتاب أن يرى النور لولا تشجيعه، وقد أثراني بالعديد من الأفكار التي أضاءت لي العديد من جوانب الفهم لما حدث.

والشكر لله تعا[illegible] [illegible]ل ومن بعد

د.محمود خليل

# (١)
# القمع الذي قتل الخوف

زراعة الخوف كانت الزراعة الأكثر رواجاً في مصر ما بعد حركة الضباط الأحرار في يولية ١٩٥٢. فعلى مدار العقود الست التي سبقت ثورة الخامس والعشرين من يناير انتعشت هذه الزارعة كما لم ينتعش غيرها، وأفلحت الحكومة في غرس الرعب من السلطة ورموزها في نفوس المصريين، وجعلت إحساس المواطن بها عميقا أشد العمق، ودعمت ثقته في قدرتها على البطش به وسحقه تحت حذائها إذا اعترض عليها أو عارضها أو اتخذ في الحياة مساراً يختلف عن مساراتها. وقد ورثت حركة يولية هذا الخوف الساكن في نفوس المصريين من السلطة عن العهود التي سبقتها. وليس على اللسان المصري أغنية أخلد من أغنية سيد درويش"يا عزيز عيني بدي أروح بلدي.. بلدي يا بلدي والسلطة خدت ولدي". والأغنية تشير إلى السلطة التي كانت تنتزع الشباب من المدن والقرى والنجوع لتستخدمهم في حفر القناة وتقذف بهم في الحروب يميناً ويساراً لتحقيق مصالح معينة للحكام أو لمن يعمل الحكام لحسابهم.

وعندما قامت حركة يولية ١٩٥٢ رفع عبد الناصر شعار "ارفع رأسك يا أخي فقد مضى عهد الاستعباد" في إشارة إلى التخلص من ثقافة العهد الملكي الذي دأب على زرع الخوف من السلطة في أبناء المحروسة، لكن المسألة لم تتعد

الشعارا. فقد كان عبد الناصر شديد الحسم في التعامل مع معارضيه، واعتمد على سياسة ممنهجة في معاقبة كل من يختلف معه حتى يتعلم الآخرون حكمة حبس الكلمات في الحلوق لأن "الحيطان لها ودان". وكتب التاريخ تحكي لنا العديد من القصص عما حدث في سجون ومعتقلات الستينات مع معارضي النظام من كل الأطياف، ورغم انحياز عبد الناصر لفكرة حماية كرامة الفقراء من أبناء الشعب، فإنه لم يتردد في إهدار كرامة من يختلف معه، الأمر الذي دفع معارضيه إلى إيثار السلامة والبعد عن إبداء أي نوع من التململ أو الاحتجاج على الأوضاع القائمة.

وورث الرئيس السادات تركة الخوف القابع في نفس المواطن عن جمال عبد الناصر، لكن السادات كانت له فلسفته الخاصة في إدارة شعبه. فقد خرج على الناس معلناً هدم المعتقلات وحرق أشرطة التجسس على المواطنين في مشهد سينمائي مثير ليبشر بعصر جديد تسوده الحرية، وكمحاولة لإدانة العصر السابق سمح السادات بإنتاج العديد من الأفلام السينمائية التي تكشف التعذيب وإهدار حقوق الإنسان المصري "المعارض" في الستينيات، مثل فيلم الكرنك واحنا بتوع الأتوبيس ووراء الشمس وغيرها، وفي الوقت الذي كان السادات يستهدف فيه فضح ممارسات الستينيات فقد كان يسعى إلى تحقيق هدف آخر يتمثل في تأكيد حالة الخوف في نفوس المواطنين. فها هو المواطن الذي كان يسمع معلومات متناثرة حول ما يقع في السجون والمعتقلات يتابع المشهد كاملاً وبصورة سينمائية مؤثرة وقادرة على تأكيد الخوف في وجدانه أكثر وأكثر. فالمشاهد كان يسأل نفسه بعد كل فيلم: هل انتهى عصر المعتقلات بالفعل أم أن المسألة مستمرة حتى الآن؟، وقد كان يميل باستمرار إلى اختيار الإجابة الثانية، وقد أكدت أحداث الخامس من سبتمبر عام ١٩٨١ صدق حدسه.

ولم يبرأ عصر مبارك بالطبع من ممارسة اللعبة نفسها مع الشعب، وليس أدل على ذلك من تلك التسريبات التي تخرج من حين إلى آخر للقطات مصورة تفضح الطريقة التي تتعامل بها الشرطة مع المواطنين داخل أقسام الشرطة، بداية من الضرب والإهانة وانتهاءً بـ"القتل". وبعد أن يتشبع المواطن بالمعلومات التي تكيلها وسائل الإعلام حول هذه الممارسات فإنه يسأل نفسه: إذا كان الوضع كذلك في أقسام الشرطة وفي مواجهة بعض الاحتجاجات في الشارع فماذا يحدث داخل المعتقلات التي ترفض الداخلية الإفصاح عن عدد من يزدحمون فيها (في بلد محكوم بالطوارئ)؟!. فالمسئولون السابقون كانوا لا يكلون عن الحديث عن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ليل نهار ورغم ذلك فإن إيمان هذا الشعب بأن ما يقال مجرد كلام في كلام كان إيماناً لا يهتز!.

وطيلة العقود الستة التي سبقت ثورة الخامس والعشرين من يناير كان الخوف أكبر علة تدفع بالمصريين إلى القعود وعدم الحركة، كما شكل عنصراً أساسياً من عناصر اطمئنان السلطة إلى استمرارها في مواضعها انطلاقاً من النظر إلى المصريين على أنهم شعب "عصاية تجريهم"!. وقد ترتب على ذلك عدة نتائج، أبرزها بالطبع أن الخوف ساق المصريين إلى التنازل عن حقوقهم والرضاء بمسلسلات إهدار كرامتهم، ورضوا بفكرة العيش بلا حقوق وبلا كرامة، وبالتالي أصبحت الحكومة تذهب بهم كل مذهب وتفعل فيهم ما تشاء إيماناً منها بأنها سوف تجد الشعب دائماً في الموضع الذي تركته فيه حتى ولو مرت عشرات السنين!.

فالناس في نظر حكومات النظام السابق لم يعدوا كونهم هواء تتنفسه دون أن تشعر به، لذلك اندفعت إلى فعل ما تريد دون أن تكترث بردود أفعال الناس. وليس أدل على ذلك من من خروج يوسف بطرس غالي (وزير المالية

السابق) على الشعب – بعد فوزه في انتخابات مجلس الشعب المزورة في نوفمبر ٢٠١١- مهدداً بزيادة الضريبة العقارية عندما سئل عن مسألة إعادة النظر فيها!. كيف لا يفعل وقد رأى بعينيه تزاحم المواطنين على منافذ توزيع الإقرارات الخاصة بها إلى حد توزيعها في السوق السوداء بأسعار مغالى فيها؟!. هل هناك ألطف من أن تتزاحم الضحية على محلات بيع"الكرابيج"بل وتشتريها من السوق السوداء لتعطيها راضية للسلطة لكي تلهب بها ظهورها؟!.

كانت المشكلة الأساسية التي تواجه نظام الحكم الهالك أنه لم يلتفت إلى العديد من الإرهاصات التي تدلل على أن المصريين يسيرون في طريق خلع رداء الخوف. ولم يقرأ مسئولوه بعمق العديد من المشاهد التي تشير إلى أن خوف المصريين قد وصل إلى نقطة حرجة لابد أن تؤدي بهم إلى لحظة تحول من الخوف إلى الانفجار بسبب زيادة الضغط عليهم. وقد ظهرت أمارات ذلك في عمليات النحر والانتحار التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياة المصريين خلال السنوات الأخيرة من حكم مبارك.

## مواطن على حافة النحر أوالانتحار:

يقول البعض: إن المصريين عندما ثاروا في الخامس والعشرين من يناير وضعوا نصب أعينهم النموذج التونسي للثورة التي بدأت بقيام الشاب التونسي"محمد بوعزيزي"بإشعال النار في نفسه عندما امتهنته إحدى ضابطات الشرطة التونسية (ثبت براءتها من صفعه بعد ذلك)، الأمر الذي أشعل الثورة في تونس كلها مما أدى في النهاية إلى تنحي الرئيس زين العابدين بن علي عن الحكم (١٤ يناير ٢٠١١). وهذا الكلام يفتقر إلى الدقة لأن حوادث انفجار المواطن ذاتياً في وجه الشرطة المصرية تعود إلى تاريخ أعمق من ذلك.

فقد شهد شهر ديسمبر عام ٢٠٠٨ حادثة مثيرة كان بطلها الشاب السكندري "إسلام قنديل" الذي استيقظ صباح يوم من أيام هذا الشهر وارتدى ملابسه وامتطى "التوك توك" عصفوره المغرد الذي يلتقط به رزقه، عبر جنيهات و أنصاف جنيهات يجمعها من جيوب المجهدين مثله الذين يريدون ركوب وسيلة أفعوانية تتلوى بهم عبر الشوارع الضيقة وغير الممهدة والأزقة المتناثرة هنا وهناك!. كان "ابن قنديل" يشعر - مثله مثل ابن الزيدي- بالقهر من الظروف العنيدة التي يعيش في ظلها، وبالمرارة من إذلال الحياة له بسبب سياسات "الكبار" الذين يتولون إدارة الحياة فوق أرض النيل. وبينما كان "إسلام" يتهادى بـ"التوك توك" عبر أحد شوارع الإسكندرية استوقفه ضابط شرطة - برتبة نقيب- طالباً منه الرخص، ولأن "إسلام" كان يرقص -مثله مثل آلاف الأشخاص الذين يسيرون بلا رخص- فلم يكن هناك بد من أن يقرر الضابط سحب "التوك توك" منه إعمالاً للقانون!. ولأن إسلام تعود ابتلاع قهره، فقد لجأ إلى استخدام الأدوات التقليدية للمقهورين في التعامل مع الموقف بالتذلل للضابط والتوسل إليه بتقبيل يديه وقدميه كي يتركه يرقص - بلا رخص- كما يرقص الكثيرون، لكن الضابط لم يستجب وأصر على تطبيق القانون، فهدده إسلام بإشعال النار في نفسه، فلم يأبه الضابط، فما كان منه إلا أن استخرج "جركن بنزين" يحتفظ به للطوارىء، وسكب ما فيه فوق رأسه، وأشعل النار في نفسه!.

وقد تزامن هذا الحدث مع حدث آخر شهدته أرض العراق حين قام الشاب"منتظر الزيدي" الصحفي بقناة "البغدادية" الذي خلع نعليه أثناء حضوره لمؤتمر صحفي للرئيس بوش وألقى بهما "فردة" إثر أخرى ليطبع بها على وجه الغاصب المحتل قبلة الوداع. لقد أراد "منتظر" أن ينفجر في وجه ظالمه وقاهره، وأن يفرغ فيه شحنة غضبه. وفي اللحظة التي كان المصريون

يهللون فيها لمنتظر الزيدي الذي شفا إحساسهم بالمهانة أمام الولايات المتحدة عندما فجر قهره في وجه بوش، كان "إسلام" يحترق مقهوراً. لقد قتل الشاب المصري نفسه عجزاً أمام القوة القاهرة، وألقى "منتظر" بالحذاء في وجه "بوش" لأنه شعر داخله بقوة تحرضه على التمرد على قهره وضعفه. كان مشهد منتظر الزيدي درساً تعلم منه المصريون أنه لا معنى في أن يقوم ـ من يؤمن بقضية ـ بتصفية نفسه بعيداً عمن يقوم بامتهانه.

تنبه المصريون أمام هذا المشهد إلى ضرورة إعادة النظر في أسلوب تعاملهم مع القهر الذي يعيشون في ظلاله، فكل منهم يحاول تصدير إحساسه بالقهر أمام من هو أقوى وأطغى إلى من هو أضعف. فالقيادة تشعر بالقهر أمام القيادة الأعلى، والضابط الذي يقف في الشارع بالساعات تنفيذاً للتعليمات، ويشعر أنه يحظى بسلطة لا يقابلها مستوى معيشي ملائم، من الطبيعي أن يستبد بهذه السلطة على من هو أضعف من مواطنين وعساكر وأمناء شرطة، لأنه يجد في ذلك عوضاً عن ضعف مستوى الدخل!. وأمين الشرطة المقهور أمام الضابط، يفرغ غضبه على كل من العسكري والمواطن، والعسكري يفرغ قهره على المواطن، والمواطن القوي يفرغ قهره على المواطن الضعيف، والضعيف يخرج غضبه على من هو أضعف منه، فإذا لم يجد في موقف ما من هو أضعف فإنه يفعل كما فعل إسلام "يولّع في نفسه"!.

لم يكد يمر ما يقرب من عامين على حادثة الشاب السكندري "إسلام قنديل" حتى وقعت حادثة أخرى أشد إثارة ارتبطت باسم الشاب "خالد سعيد". كان خالد يجلس في يوم من أيام شهر يونية من عام ٢٠١٠ على مقهى للنت "سيبر كافيه" مع عدد من الشباب يمارس هوايته في التعامل مع مواقع الانترنت. فجأة دخل مخبران إلى المقهى وطلبوا من الحضور إخراج بطاقات هويتهم مستندين إلى قانون الطوارىء الساري في مصر منذ عام ١٩٨١.

استجاب الجميع إلى طلبهم، في حين شعر "خالد" بأن هذا الطلب يشكل نوعاً من الإهانة بالنسبة له، فاعترض على أسلوب تعامل المخبرين، فما كان منهما إلا أن انهالوا عليه ضرباً وسحبوه خارج المقهى، وواصلوا مسلسل سحقه بأيديهم وأرجلهم، وحملوه إلى إحدى العمارات القريبة من المقهى وأخذوا يصفعون رأسه في حائط رخامي حتى غاب عن الوعي، ثم تم سحبه بعد ذلك إلى إحدى عربات الأسعاف بعد أن صرخ الأهالي بأن الشاب قد فقد الحياة.

أعلنت الجهات الأمنية بعد ذلك أن الشاب كان بحوزته لفافة بانجو في "كيس بلاستيك" وأن المخبرين حاولا القبض عليه لهذا السبب، وأنه قام بابتلاع هذه اللفافة مما أدى إلى موته خنقاً، رغم محاولة المخبرين استخراجها من فمه!. ظهر على الانترنت بعد ذلك فيديو مسجل قبل أن خالد سعيد كان ينوي وضعه على الفيسبوك، ويبين معاون أحد أقسام الشرطة بالاسكندرية داخل مكتبه وإلى جواره مجموعة من المخبرين وصف الضباط يقتسمون مع الضابط غنيمة تم تحريزها من بعض تجار المخدرات، وهي عبارة عن مبلغ مالي وقطع حشيش.

لم ينج مصري واحد من الشعور بغصة في قلبه كلما نظر إلى صورة الشاب قبل الوفاة و بعد أن سحقته يد القسوة والعنف الشرطي. وقد تزامن مع سحق الشاب"خالد"حدث آخر مفارق تمثل في توقيف"محمد زيدان"لاعب المنتخب القومي المصري قبل سفره إلى ألمانيا لإلزامه بالانخراط في سلك الجندية وتأدية الخدمة العسكرية. ويلعب زيدان محترفاً بفريق "بروسيا دورتموند". وعقب توقيفه بالمطار أدلى اللاعب بحديث إلى صحيفة "بيلد" الألمانية الشهيرة شرح فيه موقفه للجمهور الألماني وخطورة أن يجازف بالهرب إلى ألمانيا لأن ذلك قد يعرضه للسجن أو لعدم العودة إلى مصر!.

ويبلغ نجم الكرة من العمر ما يزيد عن ٢٧ عاماً وقد نشرت الصحف أن مدة التجنيد المستحقة عليه هي ثلاث سنوات!، وأنه تأخر في أداء الواجب الوطني حتى هذا العمر بسبب أنه العائل الوحيد لأسرته، وليس بسبب انشغاله بأداء واجبه الكروي المقدس طبعاً!. و بعد أن أنهى شقيقه دراسته اختلف الأمر وأصبح مطلوباً!، وأكد اللاعب أيضاً أن "المسئول المختص" يهتم شخصياً بحالته وأضاف "أشعر بأنه لا يرغب في أن يتسبب التجنيد في تعطيل مسيرتي المهنية كلاعب كرة قدم"!. كان هذا المسئول يفيض رقة ويحرص على ألا تتعطل مسيرة اللاعب الكروية بسبب التجنيد. وهو على العكس تماماً من موقف المخبر وأمين الشرطة اللذين تسببا في قتل المسكين خالد سعيد، وكان من ضمن التهم التي كالها مسئولو الداخلية له التهرب من الخدمة العسكرية!.

كانت النتيجة بالنسبة للشاب "خالد" غير النتيجة بالنسبة للشاب "زيدان" رغم أن كليهما مصري، ويقترب كل منهما من الآخر في العمر، كما أنهما من أبناء مدن مصر الساحلية، فإذا كان زيدان من بورسعيد فإن خالد من الاسكندرية. الفارق الوحيد بين الاثنين أن زيدان يجيد اللعب بالكرة التي منحته المال والنجومية والقدرة على التنصل من أداء الواجبات الوطنية، والثاني كان يجيد طرقعة "الكيبورد" والدخول إلى عوالم الكمبيوتر. وفارق آخر بين الاثنين هو أن "خالد" شاب عاش ومات بلا كرامة ولم يكن من حقه — مثله مثل ملايين الشباب— أن ينزعج عندما يأتيه مخبر وأمين شرطة لتأديبه وجره وسحله في الشارع لأنه يريد نشر فيديو على الانترنت يسيء إلى باشوات القسم، أما زيدان فله الكرامة كلها!. هذا ما أدركه الشعب من هذا الموقف.

لقد شعر الناس أن خالد سعيد مات لأن المجموع أراد له أن يموت، حين قرر أن يمر تمديد قانون الطوارىء لأنه مشغول بنجوم الكرة ومعرفة من سيفوز

بالدوري ومن سوف ينعم بالكأس. شعر المصريون أن خالد سعيد مات حين قرر الملايين النزول إلى الشارع احتفالاً بالفوز على الجزائر ليهتفوا لمحمد زيدان لإحرازه هدفاً في المباراة، في حين مكثوا في بيوتهم بعد أن قتل الشاب "خالد" في الشارع، ولم يهتموا بالبحث عن الحقيقة المفسرة لمصرعه بهذه الطريقة البشعة. والسلطة – من جانبها– كانت راضية عن هذا الوضع أشد الرضاء لأنه يبرر لها سحق من يريد كشف زيفها. ويجب ألا ننسى أن أبناء الرئيس المخلوع كانوا يهتفون فرحاً لفوزنا الساحق على الجزائر في كأس الأمم الأفريقية الأخيرة مع جموع الشعب الهادر، ويرددون "زي ما قال الريس منتخبنا كويس"، فليس مهماً أن يكون الأمن أو التعليم أو الاقتصاد وخلافه "كويس"، الأهم هو "المنتخب"!.

ومع نجاح ثورة تونس في الإطاحة بزين العابدين بن علي بعد أن اندلعت شراراتها بقيام الشاب"بوعزيزي"بحرق نفسه أصبحت الحكومة المصرية مضطرة إلى تخصيص أماكن محددة لمن يريد أن "يولع" في نفسه، بعد أن لجأ عدد من المواطنين إلى إشعال النار في أنفسهم اعتراضاً على الضغوط المعيشية الناتجة عن ارتفاع الأسعار وضعف الأجور وانتشار البطالة والأشكال المختلفة للقهر الحكومي التي تمارس على المواطن. فبدأت حوادث قيام المواطنين بسكب البنزين على أجسادهم وإشعال النار في أنفسهم أمام مجلس الشعب تزيد يوماً بعد يوم،وقد أدت واحدة من هذه الحوادث إلى وفاة الشاب السكندري"أحمد هاشم"الذي لقي وجه ربه بعد أن أشعل النار في نفسه يأساً من الحصول على عمل. وكان ذلك قبل قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير بأيام.

وبنفس الطريقة التقليدية بدأت الحكومة في التعامل مع الأمر، فلم تبادر إلى طرح حلول أو حتى وعود بحل المشكلات المعيشية من أجل تهدئة نار المواطن المشتعل، بل انطلقت إلى الحديث حول حرمة الانتحار!. فلم تكد تمر ساعات

على واقعة وفاة الشاب "أحمد هاشم" حتى بادر المتحدث باسم الأزهر الشريف إلى إصدار فتوى بتحريم الانتحار قطعياً حتى ولو كان بغرض الاحتجاج، وهو ما أكده أيضاً علماء مجمع البحوث الإسلامية. ونشطت برامج "التوك شو" التي أصبح أغلبها يدين بدين الإعلام الرسمي في مناقشة هذا الأمر، وخرج علينا شيوخ أفاضل استضافتهم هذه البرامج سطحوا ما فعله هذا الشاب في مجرد الانتحار وأكدوا أن ما قام به محرم شرعاً، وأخذوا يتحدثون عن أن المنتحر شخص يائس من رحمة الله، واجتهدوا في التفتيش عن نية هذا المسكين بكلام أجوف، ناسين أن انتحاره يمثل حالة يأس من رحمة الحكومة وليس من رحمة الله. ومن المؤكد أن الكثير من الأقلام والألسنة التي رددت هذا الكلام كانت تريد للواقع المتردي أن يستمر، وهي تعبر عن حكومة لم ترحم هذا الشاب حياً ولا ميتاً بين يدي غفور رحيم!.

وأتصور أن المصريين وقتها كانوا يدركون جيداً أن هذا الشاب ليس منتحراً، بل "منحور" أي مذبوح بسكين الظلم والضياع. والحساب لابد أن يكون مع من دفعوه وغيره إلى ذلك. فقد"نحرهم"الذين تركوهم بلا عمل، وأهدروا حقوقهم كبشر، وألهبوهم بقوانينهم الظالمة، وعلى ذلك فالسؤال يجب أن يعكس، لنستفهم عن موقف الشرع ممن ساقوا هذا الشاب الذي لم يتجاوز الخامسة والعشرين والرجال الناضجين الذين يشرفون على الخمسين إلى حرق أنفسهم، وليس رأي الدين في الانتحار. أدرك الناس أنه يكفي الحكومة إثماً أنها أكلت لحوم بعضهم وهم أحياء، وعلى مشايخها أن"يختشوا"من الدفع إلى أكل لحمهم ميتاً.

## الفيسبوك والنجاة من شرك الإعلام:

مثّل مقتل خالد سعيد - على وجه الخصوص- حدثاً فارقاً في تاريخ مصر وبدأ يؤجج المشاعر العامة الغاضبة على القمع الشرطي للمواطن، واللاعنة لحالة الخوف الذاتي التي تقعدهم عن مواجهته. ورفض شباب الواقع الافتراضي داخل عالم الانترنت أن تمر هذه الحادثة مرور الكرام فبدأوا في تكوين صفحة على "الفيسبوك" بعنوان "كلنا خالد سعيد" كانت تشكل الشرارة التي اندلعت منها الدعوة إلى الثورة التي شهدتها ربوع مصر في الخامس والعشرين من يناير. وهي الصفحة التي أسسها الشاب "وائل غنيم". وكان السر في لجوء الشباب إلى "الفيسبوك" هو عدم وجود مساحات لمناقشة أحداث النحر والانتحار التي شهدتها مصر منذ عام ٢٠٠٨ داخل وسائل الإعلام التقليدي، سواء الرسمي أو الخاص، حيث نظر إليها على أنها لا تتشابه مع وسائل الإعلام الجديد كأداة للـ"تثوير"، بل تم الاطمئنان تماماً إلى أنها واحدة من أهم أدوات "التنويم المغناطيسي" للشعب ودفعه إلى القعود والزهد في التغيير. لقد أراد شباب الفيسبوك التعامل مع أداة جديدة لا تكرس لدى المصريين نظرية "مفيش فايدة".

وعبارة "مفيش فايدة" من أكثر العبارات التي كانت تتكرر على ألسنة المصريين خلال العقود الست التي سبقت ثورة ٢٥ يناير، يحفظها الكبار والصغار، المثقفون والأميون، الحكام والمحكومون. كان يكفي أن تتابع أي مناقشة بين مجموعة من الأفراد حول إصلاح أي وضع من الأوضاع السياسية أو الاقتصادية أو التعليمية، فسوف تجد أن عبارة الختام فيها دائماً هي تلك العبارة التاريخية. ويردد البعض أنها قيلت أول ما قيلت على لسان الزعيم سعد زغلول وهو يعالج سكرات الموت. فقد نظر إلى السيدة "صفية زغلول"– أم المصريين!– التي كانت تحاول إنقاذه، وقال لها بصوت يائس: "مفيش فايدة"!.

وتشير هذه العبارة – في المجمل- إلى حالة من حالات اليأس التاريخي من حدوث تغيير، وهي حالة اجتهدت الحكومة في ترسيخها داخل نفوس الناس منذ سنين طويلة.

والدليل الذي يمكن الاحتجاج به على الدور الذي لعبته وسائل الإعلام الرسمي والخاص في تأكيد هذه النظرية لدى المصريين نجده في برامج"التوك شو"، تلك البرامج التي انتشرت بصورة سرطانية قبل الثورة، وسمحت لها لحكومة بهامش معقول من الحرية، وأتاحت لها مساحة –لا بأس بها– لنقد الأوضاع المعيشية والمسئولين عن ترديها، وفضح صور وأشكال الفساد والانحراف التي تنتشر في العديد من مؤسساتنا. كان المشاهد المصري يقضي مساءه متنقلاً ما بين البيت بيتك إلى العاشرة مساء إلى تسعين دقيقة إلى القاهرة اليوم ليتعرف على قصص وحكايات الفساد والأوضاع المتردية التي يعاني منها المصريون في الصحة والسكن والتعليم وخلافه. كانت الحكومة تسمح بكل هذا ولا تمانع فيه، ولا تجد فيه إي إضرار بأوضاعها أو هزاً لسيطرتها على الأمور، لأن الخطاب الإعلامي لهذه البرامج يكرس لدى الناس عقيدة"مفيش فايدة"، حيث يعتمد على توجيه النقد الحاد إلى هذا المسئول أو ذاك بسبب فساده أو انحرافه أو تخريبه للمؤسسة التي يجلس فوق كرسي قيادتها، وينتهي الأمر بمجرد أن "يفش الناقد غله" دون أن يشهد الخطأ تصحيحا، أو يواجه المنحرف بحساب أو عقاب.

فحدوتة ما قبل النوم التي حرص النظام السابق على تلقينها للمواطن، من خلال هذه البرامج، هي حدوتة "مفيش فايدة". فها هو الفساد ينتشر، وها هي الأوضاع تتردى، وها هي البرامج –التي ترعاها الحكومة ورجال أعمالها- تصرخ بنقد الحكومة وكشف المصائب التي تغرق المواطن فيها، دون أن يتغير في الواقع شيئا. لذلك فإنه من السذاجة أن نتصور أن هذه البرامج كانت

تفيد الناس وتسهم في تكوين رأي عام قادر على التغيير، لأنها في حقيقة الأمر لا تفيد إلا الحكومة. فما ينفع الحكومة فقط هو الذي يمكث في هذه الأرض، أما ما ينفع الناس فيذهب جفاء من خلال نظرية"مفيش فايدة".

لقد كان من حظ -أو قل من وعي- الجيل الجديد أن أدرك عبثية الخطاب الإعلامي الذي تقدمه وسائل الإعلام الرسمي والخاص واندفع إلى وسائل الإعلام الجديد التي شكلت متنفساً معلوماتيا تجمع حوله الشباب ووجدوا فيه مساحة أكبر للتعبير عن أنفسهم وتناقل المعلومات التي يغيبها الخطاب الرسمي عبر الصوت والصورة، يشهد على ذلك ما تم تداوله من معلومات وفيديوهات وصور تيسر الحصول عليها عبر الإمكانيات التي وفرتها وسائط الاتصال الجديد وعلى رأسها الموبايلات. والأخطر من ذلك أن الاتصال عبر الفيسبوك يسر للشباب الناجي من نظرية الإعلام الرسمي الخالدة "مفيش فايدة" الانخراط في مجوعات يسهل التواصل بينها وتنسيق تحركاتها في الواقع العملي حينما تقرر ذلك. وهذا ما حدث بالضبط قبل وأثناء ثورة الخامس والعشرين من يناير. والدليل على ذلك قيام الحكومة أول أيام الثورة بقطع خطوط الاتصال عبر شبكات الموبايل من ناحية وعبر شبكة الانترنت من ناحية أخرى.

لقد أدرك الشباب أن الجرأة التي تتحدث بها برامج التوك شو والبرامج التليفزيونية الأخرى أو بعض الصحف الخاصة لا تمثل أكثر من وهم من أوهام الحرية، وهي لا تعدو أن تكون مجرد حرية "شفوية" تختلف أشد الاختلاف عن الحرية بمعناها "التحريري"، وقد لا أبالغ إذا ذهبت إلى أن البعض اعتقد أن الإعلام الذي يمارس دوره في معارضة الأوضاع القائمة يلعب دوراً، أحياناً مقصود وأحياناً غير مقصود، في خدمة النظام الذي كان قائماً. وقد يقفز في ذهن البعض أن الدور الذي يقوم به الإعلام المعارض - في هذا

الصدد- هو خلق نوع من الديكور الديمقراطي الذي تجمل به السلطة وجهها أمام الدول والمنظمات التي تغمز وتلمز في أوضاع حقوق الإنسان في مصر وتتهم الحكم بعدم الديمقراطية، وهي فكرة واهمة أيضاً وحسن ظن بنظام لم يكن يعرف الخجل فيما يتعلق بتأمين استمراريته!.

كان النظام يسمح بوجود هذا اللون من البرامج وهذا النوع من الكتابات الصحفية ليكرس لدى الناس اليأس ويقتل بداخلهم أي سعي نحو التغيير. لقد ظن البعض أن التضخم في عدد القنوات التليفزيونية الفضائية على وجه التحديد يمكن أن يكون بوابة لبناء رأي عام مصري واع وقادر على التغيير، وأن برامج التوك شو على وجه الخصوص يمكن أن تشكل رافعة لانتشال الجموع الغفيرة من المصريين من بئر السلبية الذي سقطوا فيه منذ سنين طويلة، لكن هذا البعض فوجيء بأن أحداً لا يتحرك أو يعبر عن غضبه لتنتقل ممارسة الحرية من الدائرة الشفوية إلى الدائرة التحريرية، بل لقد ازداد المصريون سكوناً، رغم هذه الزنانة الإعلامية التي تطن في آذانهم ليل نهار مشيرة إلى الفساد والانحراف الذي سيطر على مؤسسات الدولة، وخراب الصحة، وانهيار التعليم، والتهاب الأسعار، وزيادة عدد الفقراء.

لقدْ فطن الشباب أن السلطة في مصر لم تمنح وسائل الإعلام هامش الحرية الذي سمح لها بالتعبير عن هموم ومشاكل المواطن إلا لتعمق اليأس لدى الناس. وليس على أي شخص يتردد في قبول هذا التفسير سوى أن يتذكر فقط أن النظام في مصر دأب على مدار الثلاثين عاماً الماضية، وقبل ظهور الفضائيات والصحف الخاصة بكثير، على التمسك بأي وزير أو مسئول يشعر أن الشعب غاضب منه ويحلم بتغييره، في الوقت الذي كان يسارع فيه إلى استبعاد أي مسئول يشعر بأن الشعب يرى فيه أملاً، لأنه ببساطة تبنى

هدفاً رئيسياً طيلة هذه السنوات يتمثل في الوصول بالمصريين إلى أقصى درجات اليأس حتى يضمن سكونهم وسكوتهم.

أدرك الشباب هذه الحقائق جميعها فبدأ في الهروب أفرادا وجماعات إلى عالم الفيسبوك والتويتر ليعبر ببراءته وطهره عن حلمه بالتغيير وإصلاح الأوضاع المعوجة في مصر، ونجا بنفسه من عملية التدجين التي خضع لها ملايين المصريين، مرة تحت مسمى "التعبئة" من خلال وسائل الإعلام الرسمي، ومرة من خلال الخطاب المخادع والمكرس لليأس عبر وسائل الإعلام الخاص.

## فيه فايدة.. ضع نفسك حيث تخاف:

بدأ ملايين المصرين، خصوصاً من الشباب، يتصالحون من خلال مجموعات الفيسبوك على أفكار جديدة داعية إلى التغيير ومنكرة لنظرية "مفيش فايدة"، وبدا كل فرد يدخل إلى هذا العالم يتشكك في أمر أنه الوحيد الرافض لاستمرار الأوضاع المتردية التي وضعنا فيها نظام مبارك، فقد وجد أن هناك آلاف من المواطنين المشاركين له في الهم نفسه، وبدأت الآلاف تتحول إلى ملايين، خصوصاً بعد انتشار الإنترنت في كل أنحاء مصر وتنوع خدماتها بصورة أغنت الكثيرين عن التعامل مع وسائل الإعلام التقليدية. فقد يسرت الشبكة نقل المعلومات المقروءة والمطبوعة والمرئية بصورة أغرت الكثيرين بالاستغناء عن أدواتهم التقليدية في الحصول على المعلومات، فإذا أضفنا إلى ذلك إحساس هؤلاء بزيف خطاب الإعلام الرسمي والخاص فيمكننا أن نفهم حجم الانزياح الجماهيري إلى الوسيلة الجديدة وارتفاع معدلات الاعتماد عليها في الحصول على المعلومات والأفكار، وبالتالي تأسيس المواقف والاتجاهات نحو النظام الظالم القائم.

وقد دخلت خدمة الإنترنت إلى مصر منذ عام ١٩٩٥، وبلغ عدد مستخدمي الشبكة عام ٢٠٠٧ (٥،١٠٠،٠٠٠)، ويمكن القول بأن هذا الرقم تضاعف مع مطلع عام ٢٠١٠، خصوصاً بعد انتشار خطوط المحمول في مصر ووصولها قبل قيام الثورة إلى ما يزيد عن ٦٠ مليون خط يسرت الدخول إلى عالم الانترنت عبر أجهزة الموبايل. وبالتوازي مع هذا النمو شهدت تجربة محطات راديو الويب درجة ملحوظة من الازدهار في مصر طيلة النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تعددت هذه المحطات وتنوعت القوى التي تعبر عنها في خطابها الإعلامي، فكان بعضها يعبر عن أحزاب سياسية مثل راديو الغد المعبر عن حزب الغد المعارض، ويعبر بعضها الآخر عن مجموعات مهنية مستقلة مثل راديو تيت وراديو مصر اليوم، وهناك محطات كانت تعبر عن تيارات غير رسمية، مثل الخدمة الإذاعية على موقع إخوان أون لاين.

وقد سبق انتشار مجموعات الفيسبوك والتويتر انتشار لظاهرة المدونات الشبابية الناقدة للكثير من الأوضاع القائمة والداعية إلى التغيير. وقد أشار تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مصر منتصف عام ٢٠٠٨ إلى أن عدد المدونات العربية على شبكة الانترنت يبلغ حوالي ٤٩٠ ألف مدونة بنسبة لا تتعدى ٠،٧ ٪ من مجموع المدونات عالمياً. وتتوزع هذه المدونات على العديد من الدول العربية، وأن مصر تعد من أكبر الدول التي يوجد لها مدونات على الانترنت، حيث يصل عدد المدونات المصرية إلى ١٦٠ ألف مدونة تشكل نسبة ٣٠،٧ ٪ من أجمالي المدونات العربية، ويقدر عدد المدونين المصريين بحوالي ١٦٢،٢ ألف مدوناً، ويقع غالبيتهم في الفئة العمرية من ٢٠ — ٣٠ عاماً.

وفي الوقت الذي كانت أدوات الإعلام الجديد تنتشر وتبلور لنفسها خطاباً مستقلاً داعياً إلى التغيير كان المواطن المصري يشاهد عمليات القمع

المنظم التي تمارسها الآلة الشرطية عليه فيزداد خوفه، يجد الأسعار من حوله تزيد والقدرة الشرائية للجنيه تنكمش والتعليم ينهار والرعاية الصحية تتراجع والانتخابات تزور وحقوق الإنسان تنتهك لكنه لا يملك أن يتكلم. وكانت الحكومة حريصة بسبب ارتفاع معدلات السوء في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على زيادة جرعات التخويف للمواطن والمبالغة في قمعه حتى لا يفكر في التحرك ضدها. وظل الخوف يتراكم إلى أن وصل إلى نقطة التحول وأصبح رسوخه في النفس المصرية بلا معنى فاستحال إلى يأس من الحياة ذاب معه إحساس المواطن بالرعب من السلطة التي تملك قتله بالسلاح بعد أن قتلته في المستشفيات وفي القطارات والبحار وأسفل صخور الجبل، ومن نجا من الموت في هذه المواقع كان يموت في بيته بالأغذية المسرطنة والمياه الملوثة والهواء الفاسد. لذلك أصبح المواطن مستعداً ينتظر فقط من يدعوه إلى النزول ليضع نفسه حيث يخاف، وظل هكذا حتى جاءته الدعوة من شباب الفيسبوك فلبّاها.

## (٢)

# القنبلة السكانية في مواجهة آلة القمع

كثيراً ما كنت أتساءل قبل قيام الثورة عندما أقرأ حول القدرات النووية لإسرائيل وامتلاكها هذا السلاح الفتاك: أليست القنبلة السكانية في مصر معادلاً موضوعياً للقنبلة النووية؟ وأي سلاح مهما كانت قوته التدميرية يمكن أن يصمد أمام هذه الملايين من المصريين الذين يتكاثرون بصورة ملفتة. وعندما كنت أراقب المشهد داخل ميدان التحرير كنت أكرر على نفسي السؤال هل يمكن أن تحول الحشود الأمنية والعسكرية دون قيام المصريين بتنفيذ مهمتهم في تغيير نظام الحكم؟. لقد وصل عدد المصريين الذين احتشدوا يوم جمعة الرحيل (١١ فبراير ٢٠١١) إلى أربعة ملايين في بعض التقديرات. وأصبح المشهد المليوني هو المسيطر على ميادين مصر منذ يوم الجمعة الثامن والعشرين من يناير يوم أن دحرت هذه الحشود قوات الشرطة التي يتجاوز عددها المليونين من البشر. وقد أكدت العديد من القيادات الشرطية المتهمة بقتل الثوار في التحقيقات التي أجريت معهم أن انسحابهم من ميدان المواجهة ارتبط في الأساس بتلك الحشود. وقد أجمعوا على أنهم لم يتوقعوا أن تكون المظاهرات بهذا الحجم. وفي اللحظات الأولى التي نزلت فيها قواتنا المسلحة إلى شوارع مصر تقاطرت الحشود مستقبلة الدبابات والمجنزرات بالهتاف وتبادل القبلات، وبدأ المصريون يمتطون بالمئات ظهور

الآليات العسكرية في مشهد شديد الإثارة أدهش العالم. لقد استطاع "العدد" مواجهة "العدة" بمنتهى السهولة واليسر.

فعلى مدار ثلاثين سنة كان نظام مبارك يتحدى إرادة المصريين بالقهر والقمع، وكان المصريون يتحدون إرادته ويقاومون بكثرة الإنجاب، ورغم أن النظام كان يحارب بكل قوته الزيادة السكانية تحت دعوى أنها تلتهم عوائد التنمية، إلا أن المصريين كانوا واعين تماماً بأن النظام هو الذي يلتهم مال هذا الشعب وثروات هذا البلد، وأن النظام يسعى من خلال محاربة الزيادة السكانية إلى خدمة أهداف ومخططات أعداء مصر.. ليس إلا!، لذلك كان المواطن يعتقد أن الحكومة تفرح لمقتل آلاف المصريين في العبارات والقطارات وحوداث الطرق. ولو أنك سألت أي مواطن عن السر في سلبية النظام السابق أمام الحوادث التي يلقى فيها عشرت الآلاف من المصريين مصرعهم، كحوادث السيارات وغرق العبارات واحتراق القطارات وسقوط الطائرات؟ فإنه سوف يجيبك -متندراً وضاحكاً- بمقولة أن الحكومة تريد أن تخف"الحمولة"!. ويعكس المواطن في رده هذا إحساسه بوجود مشكلة بينه وبين حكومته التي تطلب منه ليل نهار أن ينظر حوله وأن ينظم نسله وتعلن عن"قرفها"من هذا الوضع في كل اجتماعاتها ومؤتمراتها.

فقد استهلكت الحكومات المتعاقبة في نظام مبارك ملايين الجنيهات التي تدفع بعضها من جيبها الخاص وبعضها الآخر من خلال المعونات التي تأتيها من الدول التي ترغب في مساعدتها على ربط هذا الشعب فيما يتعلق بمسألة الإنجاب! ومرت الأعوام دون عائد حقيقي. فالمصريون ظلوا منتجين على هذا المستوى بصورة لا تبارى. ورغم فشل الجهود الحكومية التي بذلت على مدار العقود الأربعة الماضية فإن أحداً لم يتوقف ويعدل أسلوب التعامل مع هذا الموضوع. وكان نظام مبارك يشبه في هذا المقام الأب الساذج الذي يحاول حل

مشكلة ابنه "الضعيف دراسياً" من خلال نصحه بضرورة المذاكرة. الأب يتكلم ويغني ويوجه في المرحلة الابتدائية والابن لا يحقق النتيجة المرجوة. لكن ذلك لا يمنعه من تكرار الأسطوانة المشروخة في المرحلة الإعدادية، في حين تكون أذنا التلميذ قد أصبحتا واحدة من طين والأخرى من عجين!.

كان النظام الهالك يتعامل مع المشكلة بمنطق الأب الذي يختار الحل الدعائي الأسهل الممكن توظيفه أمام الآخرين من المتسائلين عن سر فشل ابنه، فيرد عليهم قائلاً: "ياما كلمته".. بح صوتي في نصحه وهو لا يسمع! ماذا أفعل؟!. فالحكومة كانت تعلم أن الفقر هو السر الأكبر في زيادة عدد السكان في مصر، وهي لا تقوى على حل هذه المشكلة، لذلك كانت تختار الحل الأرخص رافعة شعار "ليه تدفع أكتر ما دام ممكن تدفع أقل"، فتنظم المؤتمرات وتعقد الندوات وورش العمل وتخطط وتنفذ الحملات الإعلامية، ويتدفق سماسرة وخبراء هذه الأنشطة من كل اتجاه فيقترح أحدهم تأليف أغنية لأن الشعب يحب الأغاني من نموذج "حسنين ومحمدين" ويشير الآخر باستخدام الدراما على شاكلة مسلسل "وما زال النيل يجري"، ويؤكد ثالث على قيمة الحملات الإعلامية من طراز "شلبية والوحدة الصحية"!.

وقد نسي الجميع في غمرة هذا السعي الخائب أن غياب مساحات الترفيه من حياة المصريين بسبب الفقر الذي أوجدته الحكومة هو السبب المباشر للزيادة السكانية. فالمواطن —الذي أفقرته الحكومة— لا يجد المال الذي يمكن أن يرفه به عن نفسه في "فسحة" أو نزهة هنا أوهناك، هذا المواطن الذي لا يكفي دخله لسد حاجاته الأساسية لا يمكنه الترفيه عن نفسه بالذهاب إلى سينما أو مسرح أو حتى حديقة عامة بعد أن خربت الحكومة الحدائق العامة، وأهملت في إقامة المنتزهات وزرع المساحات الخضراء في الكثير من الأحياء الفقيرة، هذا المواطن الذي يحاصره التعب والقرف والإحباط من كل اتجاه دون أن يوجد

أي متنفس ترفيهي طبيعي لديه ماذا ننتظر منه سوى أن يرفه عن نفسه من خلال العلاقة الزوجية؟! إنها تكاد تكون جانب المتعة الوحيد في حياة ملايين المصريين الذين ينتجون الأطفال في هذا البلد. وإنجاب الطفل يمثل بالنسبة لجيوش المحبطين أداة من أدوات تجديد الحياة ووسيلة من وسائل البهجة والخروج من أنفاق التعاسة التي قذفته الحكومة فيها!. وقد وصف القرآن الكريم مسألة التكاثر بأنها حالة من حالات اللهو "ألهاكم التكاثر، حتى زرتم المقابر".

وكما يعلم الجميع أن الطفل حين يمشي على قدمين ويكمل أعوامه الستة يمكن أن يصبح أداة من أدوات الأب في تحسين أوضاع الأسرة الاقتصادية، خصوصاً في القرى الفقيرة. وقد اعترف رئيس الوزراء الأسبق (أحمد نظيف) في المؤتمر القومي الثاني للسكان أن معدلات الإنجاب ترتفع بصورة ملحوظة في الصعيد، وهو المنطقة الأكثر فقراً في مصر. كذلك نشرت مجلة النيوزويك الأمريكية تقريراً أشارت فيه إلى أن هناك مليون طفل مصري يعملون سنويا في جمع الدودة من محصول القطن تحت شمس الصيف القاتلة، وأسباب العمل كلها اقتصادية. هذا الطفل عندما يكبر ويعاد إنتاجه كرجل فقير لا يملك من أسباب المتعة والترفيه في الحياة إلا المعاشرة الزوجية، وبالتالي يصبح الإنجاب رياضته المفضلة.

## عسكري أمن فوق السرير:

عاش مسئولو النظام السابق وأطاح بهم الشعب وهم مقتنعون تماماً أن سلوكيات الناس يمكن أن تتغير بـ"خطبة جمعة"، وأن حال المواطن يمكن أن "ينعدل" أو يستقيم بمجرد أن تبين له الحكومة موقف الدين من هذه القضية أو تلك. يشهد على ذلك تلك الدعوة التي وجهتها السفيرة مشيرة خطاب – وزيرة الأسرة والسكان السابقة– إلى الدكتور محمود حمدي زقزوق وزير

الأوقاف السابق (ديسمبر ٢٠٠٩) وطلبت منه فيها أن يخصص خطبة الجمعة بالمساجد للحديث عن قضية تنظيم الأسرة وتحريض المواطن "أبو عين فارغة" على الاكتفاء بإنجاب طفلين فقط!. وبمنتهى "الجنتلة" استجاب وزير الأوقاف لدعوتها، وأصدر تعليماته بإعداد خطبة نموذجية حول هذا الموضوع يتم "تحفيظها" لمشايخ المساجد، لكي "يفرغوها" في آذان العباد حتى يفهموا أن الإسلام لا يمانع في مسألة تنظيم الأسرة.

فالوزيرة كانت تظن –مثلها مثل أهل حكومتها– أن الناس يمكن أن تنصاع بسهولة إلى أية توجيهات تمليها عليهم الحكومة بمجرد تقديم سند شرعي لها مدعوم بآيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة. ولو كان الأمر كذلك لتم حل مشكلة الانفجار السكاني في مصر منذ سنين. فما الجديد الذي كان يمكن أن تضيفه هذه الخطب على ما كان يقوله الشيخ محمود شلتوت، والشيخ حسنين مخلوف، والشيخ محمد متولي الشعراوي، والشيخ محمد الغزالي حول هذا الموضوع؟! لقد أكد هؤلاء الكبار – في أكثر من موضع وأكثر من مناسبة– وجهة نظرهم في أن الإسلام لا يمانع في تنظيم الانجاب، بالصورة التي تؤدي إلى حماية الأم والجنين، وبالشكل الذي يتواكب مع القدرات الاقتصادية والقدرات التربوية للأسرة، لكن أحداً لم يسمع لهم، لأن الكل كان يقاوم من خلال الانجاب.

فالتمسح بالدين لم يجد مع الشعب، ليس لأن المصريين قليلو الدين لا سمح الله، ولكن لأن الناس تفهم جيداً أن حديث السلطة "المتستر" بالدين يعد لعبة "مكشوفة"، وأن الحكومة "تكيّف" الدين على مزاجها الخاص، وتحاول أن تستخدمه بالصورة التي تحقق مصالحها. ذلك هو الدرس الذي يحفظه المصري جيداً عبر تاريخه، ويفهم من خلاله أن الدولة يمكن أن تطلق خطباءها للحديث عن أن الإسلام أجاز تنظيم الأسرة، لكنها على استعداد لأن

تقطع ألسنتهم إذا إذا تحدث أي منهم عن موضوع الضرائب العقارية مثلاً وحكم الشرع فيها، أو توريث الحكم وموقف الإسلام منه، أو تزوير الانتخابات، أو احتكار السلع، أو الغش في أقوات الناس، وغير ذلك من أمور من المؤكد أن للإسلام رأياً وحكماً فيها. لذلك فقد خاب سعيها في توظيف الدين لإقناع المصريين بتنظيم الأسرة.

لقد كان الناس يتعجبون من أمر السفيرة مشيرة خطاب التي تريد من وزارة الأوقاف أن تقوم بدورها في توظيف الدين وأحكام الشرع من أجل تنوير المسلمين بأهمية تنظيم الأسرة، في الوقت الذي وافقت فيه قبل دعوتها تلك بأيام على التوقيع على اتفاقية "سيداو" المتعلقة بالتمييز ضد المرأة، رغم اعتراض العديد من المؤسسات الدينية عليها، بما فيها الأزهر، نظراً لاحتوائها على بعض البنود التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، من بينها النص على المساواة بين الرجل والمرأة في الشهادة القانونية والميراث، بالإضافة إلى فرض نمط حياة الأسرة الغربية على الأسرة المسلمة، بما لذلك من تأثيرات سلبية على الواقع الاجتماعي المصري، أكد مجمع البحوث الإسلامية أن أبرزها يتعلق بمنح المرأة حرية ممارسة علاقات خارج نطاق الزوجية!.

كيف كان للمواطن أن يقتنع بحالة الازدواجية التي تتعامل بها الحكومة مع موضوع الدين؟. فمرة تستدعي أحكامه وأخلاقياته وتوجيهاته من دولابها عندما يوجد لزوم لذلك، ومرة تضرب بها عرض الحائط في سبيل الوفاء بالتزاماتها واستحقاقاتها الدولية، أو في سبيل تحقيق أغراضها في تسخير الشعب لصالحها. إن المزاج الديني للحكومة لم يكن يستقيم في هذه الحالة مع المزاج الديني للشعب، وكلاهما مزاج يعرف كيف يفسر الدين لحسابه الخاص، ويجيد لعبة التأرجح بين التمسك بأحكامه في حالات، والنظرة العلمانية إلى الحياة في حالات أخرى.. وكله حسب المصلحة!.

فإذا كان النظام السابق يرى أن الزيادة السكانية تلتهم عوائد التنمية وأن الله تعالى قرن بين كثرة العيال ووفرة المال في قرآنه الكريم "المال والبنون زينة الحياة الدنيا" فإن الناس ترد بـ "ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم". وإذا كان المسئولون السابقون يرددون قول النبي "جهد البلاء: قلة المال وكثرة العيال" فإن المواطنين يردون بقوله صلى الله عليه وسلم "تناكحوا تناسلوا"، وإذا رددت الحكومة قول الله تعالى "ألهاكم التكاثر" فإن الشعب سوف يرد عليها بقول النبي صلى الله عليه وسلم "تزوجوا الودود الولود". فكل طرف يفهم الدين على مزاجه، ويوظفه بالشكل الذي يخدم مصالحه.

وقد سبق وتوقف الدكتور جمال حمدان - رحمه الله- أمام حقيقة العلاقة بين الخصب والذل في حياة المصريين في سياق تحليله للعبارة التي تقول "قال الخصب إني راحل إلى مصر، فقال الذل وأنا معك". فالنظام السابق لم يحم المواطن من الذل، بما يرتبط به من سياسات فقر وإفقار وإهدار ولم يفهم أن الكرامة وحماية حقوق الإنسان على المستويات السياسية والاقتصادية هي الضمانة الوحيدة لمواجهة المشكلة السكانية، فحين تتحسن حياة الناس وظروف معيشتهم سوف يقل إنجابهم بالضرورة.

وقد نصحت ذات يوم أصحاب الحملة الإعلامية التي اتخذت لنفسها عنوان "وقفة مصرية" بأن يبتعدوا عن تسخير الدين لتحقيق أغراضهم، وأن يفهموا أن الشعب لا يتوقف كثيراً أمام تفسير الحكومة له، لكنني في المقابل حذرت من أن فشل السفيرة "مشيرة" في ضبط أعصاب المواطن المصري والمواطنة المصرية "ليلة الخميس" عبر بوابة خطب "الجمعة" قد يؤدي بها إلى الاستعانة بوزارة الداخلية – بعد أن يئست من الأوقاف – لكي تعين عسكري

حراسة فوق كل سرير يرقد عليه زوج وزوجة حتى يمنعهما من ممارسة أية ألعاب خطرة!.

ويبدو أن الوزيرة السابقة استوعبت هذا التحذير فما كان منها إلا أن دعت دعوة جديدة باختيار يوم ١٤ مايو من كل عام ليكون يوماً وطنياً لمناهضة ختان الإناث، وهو اليوم الذي يوافق وفاة الطفلة"بدور"رعباً من عملية الختان التي أجريت لها. لتدشن بهذا الحدث بداية جديدة لمفهوم أعيادنا الوطنية، حيث أصبحت انتصاراتنا الحقيقية ترتبط بمثل هذه القضايا. ويا ليتنا استطعنا – بالفعل- تحقيق نصر ضد ختان الإناث رغم الحرب المستعرة ضده!، لقد غرقت مصر في هذه القضية كما لم تغرق في غيرها. ويمكننا التأريخ لبداية حمى الاهتمام بها بعام ١٩٩٤ الذي شهد مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة، ورغم عدم اختلافي مع أهمية وضرورة تقويم بعض العادات الاجتماعية السيئة، إلا أن النظام السابق تعامل مع موضوع ختان الإناث بطريقة تثير الغثيان، وبأسلوب لا يعكس إخلاصاً للمجتمع أو رغبة في حل مشاكله، بل غراماً بفضحه وتشويهه واحتقار عاداته مهما اختلفنا حولها.

وفي تقديري أن الاهتمام المحموم بهذه القضية على مدار السنوات الست عشرة الماضية يعد فضيحة للنظام السابق بكل المقاييس، ليس لأننا طمرنا أسفل قضية"الختان"العديد من القضايا الأخرى الحيوية والأكثر قيمة وأهمية، مثل قضية الديمقراطية ومحاربة الفقر ومكافحة الأمية وإصلاح التعليم والنهوض بالبحث العلمي، بل لأن منهج التعامل مع هذه القضية يكشف عن الطريقة التي كان يفكر بها بعض صناع القرار في مشاكلنا اهتداءً بمجموعة من الأفكار الطبقية، المرتبطة بصنف محدد من السيدات، بالإضافة إلى الالتزام ببعض التوجيهات الدولية في شأن إعادة هيكلة أوضاع

المرأة المصرية، لدرجة أننا خصصنا يوماً للاحتفال بالختان يكون عيداً لأولنا وآخرنا!.

فماذا يعني أن يشغل موضوع ذو طبيعة "جنسية" كل هذا الحيز من اهتمام عدد من صنّاع وصانعات القرار لدينا، إلى الحد الذي أصبحت معه فضيحتنا بجلاجل بعد أن انتقلت خطوط التوعية بخطورة الختان إلى القنوات الفضائية التي تبث تنويهات حول الموضوع وتأثيراته النفسية والجسدية السيئة على الفتيات. ولا ينسى القائمون على الحملة بالطبع التأكيد على أن الختان مجرد عادة لا ترتبط بنصوص الدين الإسلامي أو الدين المسيحي. فمنفذو الحملة كانوا "مذاكرين كويس" ويعلمون أن المصريين يمكن إقناعهم بسهولة بمجرد أن تقول لهم أن الدين "يؤكد كذا وكذا". وينسى هؤلاء الطيبون أن الناس لم يعد ينطلي عليها هذا الخداع.

وفي ظل حقيقة أن العالم العالم كله أصبح "مفتوحاً على بعضه" عبر شاشات القنوات الفضائية لم يبصر المواطن أية دولة تمارس هذه الفضائح و"الجُرس"على واحدة من قنواتها ؟!، بعد أن أصبحت أخبار"الختان"تتصدر النشرات الإخبارية، مثل ذلك الخبر الذي بشرتنا فيه وزيرة الأسرة والسكان السابقة بتخصيص يوم وطني لمناهضة الختان، وكأن الإشباع الجنسي لكل من الرجل والمرأة أصبح القضية الأخطر في حياة المصريين بعد أن امتلأت بطونهم بالطعام وازدحمت رؤوسهم بالعلم وعج واقعهم بالديمقراطية وتشبعت أجسادهم بالراحة في القصور المخملية!، والعجيب أن قنواتنا الفضائية كانت تبث هذا "السخف" رغم أن كل أهل الأرض يشاهدون معاناة المواطن الذي يداس ويعبث به ويسحل في الشوارع حتى القتل عبر العديد من الشاشات.

لقد كان المواطن الواعي يفهم أن الأموال المخصصة لمناهضة الختان تلقى فقط في جيوب المستفيدين (أصحاب السبوبة) الذين يثقون أكثر من

غيرهم أن البسطاء من المواطنين لا يقتنعون بكلام الحكومة وإعلامها وحملاتها. فهم يقاومون قهرها لهم حيث يستطيعون المقاومة. فقد لا يستطيع أحدهم أن يقاوم وزير المالية الذي يفرض عليه ضريبة عقارية، أو المسئولين بشركة كهرباء مصر الذين يرفعون أسعار الكهرباء بشكل ممنهج ومنظم، أو رجل الأعمال الذي يسرق قوته وقوت "عياله"، أو ضابط المرور الذي يجبره على دفع المخالفة الفورية بالحق وبالباطل، أو أمين الشرطة والمخبر الذي يسحله في الشارع. قد يكون المواطن البسيط عاجزاً عن مقاومة كل هذا الاستبداد لكنه يستطيع أن يعاند الحكومة بالإصرار على الإنجاب وعلى ختان الإناث. فالمواطن لا يحمل للممارسة الجنسية هماً أو ينظر إليها كهاجس يدعو إلى القلق كما كان يفكر بعض من مسئولينا (ذكور وإناث)، بعد أن فرغ جيبه وخوت معدته وأهدرت كرامته واعتلّت صحته وتسممت حياته.

لذلك فقد كان النظام السابق يفضح نفسه بمثل هذه الممارسات. ويضع نفسه موضع الشك والريبة، خصوصاً وأن هناك من كان يقول بأن تبني النظام لفكرة مناهضة ختان الإناث يرتبط بمقررات مؤتمر المرأة ببكين (١٩٩٥) وبنود اتفاقية "سيداو"، مما يعني أن النظام يستند إلى أجندة غربية في هذا السياق. ومن المعلوم أن الغرب يسعى منذ فترة الاستعمار إلى إعادة هيكلة طريقة تفكير وأسلوب حياة المرأة المسلمة – على وجه الخصوص– من أجل تهيئة الواقع الإسلامي لقبول قيمه وأفكاره ونظرته وأسلوب إدارته للحياة.

كان الكثير من المصريين يدركون أن مقاومة الغرب لحجاب المرأة لا يعود إلى اللحظة الحالية التي نعيش في ظلالها، بل يمتد إلى مراحل تاريخية أبعد وأعمق. فموضوع الحجاب الذي يسيطر على عقل صانع القرار الفرنسي حالياً يعود بجذوره إلى عصر الاستعمار الفرنسي للجزائر، حيث قاوم المستعمر حجاب المرأة المسلمة مقاومة عنيفة، وحاول بشتى الطرق إجبارها على خلعه،

وكان يحارب في هذا الاتجاه بطريقة أشد قسوة من حربه للرجال الذي يحملون السلاح ويقاومون وجوده فوق أرض الجزائر، لأنه كان يعلم أن التصدي للنساء اللائي يقاومن احتلال الفكر وتشويه قيم المجتمع وثوابته أمر أكثر صعوبة من مقاومة الرجال الذين يدافعون عن الأرض. وقد أكدت بعض الدراسات أن المرأة الصعيدية أشد ولاء والتصاقاً بفكرة "الثأر" من الرجال. فرأس المرأة مستودع القيم التي ينساها الرجال في زحمة الحياة. ويبدو أن النظام السابق رأى بحمقه أن تخصيص يوم وطني لمناهضة ختان الإناث يمكن أن يدفع المرأة المصرية إلى التفكير في أشياء أخرى غير رأسها!، حتى فوجيء بمشاركتها القوية في الثورة ضده في الخامس والعشرين من يناير.

## الجحافل تردع القنابل:

شهد يوم السابع والعشرين مشاهد فارقة في رحلة ثورة "الثمانية عشرة يوماً" التي انتهت بسقوط مبارك. فوجيء العديد من سكان القاهرة مع قدوم ساعات مساء هذا اليوم بسيارات تطوف الشوارع يمتطيها شباب يدعون الناس عبر مكبرات الصوت إلى الاحتشاد بعد صلاة الجمعة من يوم الغد. نزلت إلى شوارع القاهرة من أجل التجول واستطلاع الأمر، الملفت أنني لم أشاهد أثناء تجوالي في الشوارع اختفاء عساكر وضباط المرور، تنقلت بين شوارع المعادي، ومنها إلى كورنيش النيل، ثم إلى شارع القصر العيني، ثم إلى ميدان التحرير، ثم إلى السيدة زينب، ثم إلى مدخل شارع بورسعيد، ثم إلى مديرية أمن القاهرة بباب الخلق، ثم إلى العتبة. عبر هذه الشوارع جميعها لم أبصر وجوداً ملموساً لشرطة المرور، وحتى الطريق أمام مديرية الأمن كان خالياً –على غير العادة– من سيارات الأمن المركزي وعربات الشرطة.

ساد مساء الخميس السابع والعشرين من يناير هدوء مشوب بالحذر، وقفز في ذهني سؤال عن سر اختفاء الشرطة، وكانت الإجابة القريبة عليه هي

أنه تم حشد كل عساكرها وضباطها من أجل مواجهة المتظاهرين يوم جمعة الغضب. ومع الانتهاء من صلاة الجمعة بدأت الجحافل تتدفق إلى الشارع، عندما نزلت للمشاركة كانت سحابات دخان القنابل المسيلة للدموع تغطي سماء القاهرة، وجنود الأمن المركزي تظهر عليهم أعلى درجات الإرهاق. لاحظت أن حركة الشرطة لا تعتمد على التمركز في مكان، بل تستند إلى فكرة التحرك وراء الهدف، لكن الأهداف كانت متعددة فمن كل شارع وحارة في مصر خرج المصريون مطالبين بالتغيير، وكان من الواضح أن بضعة ساعات تكفي تماماً لكي يعترف رجال الشرطة بعجزهم عن مواجهة هذا العدد الضخم من البشر.

عندما عدت إلى المنزل وبدأت في متابعة الأخبار عبر القنوات الفضائية كانت التقارير تشير إلى تأكيد شهود عيان من محافظات متنوعة أن الشرطة قد اختفت تماماً من المكان، بدأت الأخبار التي تؤكد ذلك تتدفق من السويس ثم من الاسكندرية، وبدأ حديث بعض القيادات الشرطية تتحدث عن نفاذ الأسلحة والقنابل المسيلة للدموع. فكل السلاح الذي وفرته الداخلية عبر سنين لم يكف في مواجهة هذه الملايين التي أنجبها المصريون عبر تلك السنين، وانتهى الأمر بأن هزمت الجحافل القنابل، وعندما نزلت القوات المسلحة إلى الشارع كان المشهد واضحاً وجلياً أمام أفرادها وقياداتها فانحازت منذ الوهلة الأولى لشعبها. وأدركت أنه في الوقت الذي كان يحشد فيه نظام مبارك الأسلحة ويزيد من أعداد قوات الشرطة لقمع الشعب، كان الشعب من ناحيته يعد سلاحه الخاص الذي استخدمه في المواجهة: سلاح الأعداد البشرية.

(٣)

# هشاشة الدولة

لم يكن من السهولة بمكان أن تنتصر الحشود الشعبية على نظام مبارك المسلح بآلة قمع شرطي عاتية لولا ما كنت تتميز به مؤسسات الدول المصرية من هشاشة نتيجة عدم الاعتماد على كفاءات حقيقية في اختيار وزراء قادرين على القيام بدور رجال الدولة القادرين على مواجهة الأزمات، يضاف إلى ذلك عمليات التجريف المنظم لعناصر الصفوف الثانية والثالثة وربما الرابعة والخامسة داخل مؤسسات الدولة المختلفة انطلاقاً من تحكيم قاعدة الولاء وليس قاعدة القدرة أو الكفاءة، فتصدر الجهلة وأنصاف المتعلمين المشهد داخل العديد من المؤسسات، والأخطر من ذلك تحول الحزب الوطني الذي كان يقود المرحلة إلى ما يشبه "الشركة" التي تضم مجموعة من رجال الأعمال يأتي على رأسهم جمال مبارك النجل الذي كان يحلم بالتوريث، يضاف إلى ذلك سقوط سلطة المثقفين على الشارع نتيجة انكفاء أقلية منهم على أنفسهم وتبعية الأغلبية للسلطة السياسية القائمة. ساهمت هذه العوامل مجتمعة بدرجات وبصور مختلفة في تآكل الدولة داخل مصر وفقد تأثيرها على الشارع. وسوف نناقش أبعاد كل عامل من هذه العوامل في السطور التالية.

## الاستوزار في بلد منهار:

"اللي معملوش جدوده يلطم على خدوده".. مثل لا يصدق على واقع مثلما يصدق على الواقع المصري الذي أنتجه. فقد يكون الشخص إيجابياً فيعمل ويجتهد، ويشقى ويتعب، وقد يكون سلبياً فينافق ويتنازل، ويتساهل في إهدار كرامته ويبالغ في مسح "الجوخ"، قد يفعل "المشتاق" بعض ذلك أو كله دون أن يحقق ما يحلم به، خصوصاً إذا كان المطلوب غال مثل الاستوزار (أي الجلوس على كرسي الوزارة). وما أكثر من اشتاقوا إلى الجلوس على هذا الكرسي خلال عصر الرئيس المخلوع. وكانت قائمة المشتاقين للمنصب الوزاري تشمل في العادة: رجال أعمال وأقطاب سياسة ورؤساء جامعات وعمداء كليات. الكل يحاول أن يقدم نفسه وأن يستعين بكل طاقاته السلبية الكامنة فى إرضاء من يختارون حتى ولو اضطر إلى نفاق من قد ينظر إليه باستهانة، وبامتداح حكمة من لا يثق في حكمته، وبالإطراء على شجاعة من يثق في جبنه، وبالثناء على علم من يوقن بجهله، وبتزيين الباطل الذي ترده ألسنة هو أكثر من يعلم أنها لا تنطق بالحق.

ورغم هذه القائمة التي لا تنتهي من التنازلات و ذلك الفاصل من النفاق والانحناء فقد كان بعض المشتاقين إلى كرسي الوزارة يخفقون في الوصول إلى مبتغاهم لأن الحصول على المناصب الرفيعة في بلد"حسني وآله"كان له قوانينه الخاصة جداً. وأول هذه القوانين الانتماء العائلي. فقد كان يمكن لشخص معين أن يجتهد في التعليم حتى يبلغ سقفه، أو في السعي نحو المناصب داخل المؤسسة التي يعمل بها حتى يصل إلى قمتها، أو يعمل في جمع الأموال حتى يكون منها تلالاً، لكن هذه المعطيات جميعها لم تكن تمكّنه من الجلوس على كرسي الوزارة بسبب غياب أهم عنصر مطلوب وهو الانتماء العائلي. فلكي تصل إلى مقعد وزارة خلال العهد البائد كان لابد أن تنتمي

إلى عائلة سبق واستوزر منها أحد، ذلك هو الغالب، مع الاعتراف بأن لكل قاعدة استثناء عندما كان يتم اختيار بعض الوزراء من العائلات النافذة بغض النظر عن وجود وزراء سابقين في أوراق شجرتها.

ومن المفارق أنه على الرغم من أن حركة يولية ١٩٥٢ قامت – في الأساس– لمواجهة النظام السائد قبلها إلا أن ذلك لم يمنع من تفعيل قانون "الانتماء العائلي" في اختيار الوزراء والمحافظين حتى ولو انتموا إلى عائلات كبرى كانت جزءاً من النظام الذي قامت الحركة ضده. ومنذ فترة الخمسينيات وحتى سقوط مبارك برزت العديد من الأسماء التي شغلت هذين المنصبين رغم انتمائها إلى عائلات سبق وكان منها وزراء ورؤساء وزارات وباشوات خلال الفترة التي سبقت قيام الثورة. من بينها على سبيل المثال عائلة "ماهر" (نسبة إلى أحمد باشا ماهر وعلى باشا ماهر) والعائلة "الأباظية" وعائلة "عبيد" (نسبة إلى مكرم باشا عبيد). ومن عرق (والعرق في هذه الحالة لم يكن دساساً) بعض وزراء ورؤساء وزارات الستينيات الذين نادوا بالتأميم خرج في العقدين الأخيرين من يبيع القطاع العام لكل من هب ودب! (راجع أسماء الشجرة العائلية لآل محيي الدين).

القانون الثاني الذي حكم الاستوزار أيام حكم الرئيس المخلوع هو الانتماء إلى "شلة" يقفز أحد أفرادها إلى المقعد الأكبر (مقعد رئيس الوزراء) أو أحد المواقع الوزارية الرفيعة فيسارع إلى "لم شلته" وإجلاسهم على مقاعد الوزارة. والأمثلة على ذلك عديدة أبرزها وزارة المرحوم الدكتور عاطف صدقي التي أطلق عليها "وزارة نادي باريس" في إشارة إلى تلك الشلة التي تكونت برعاية الدكتور "صدقي" أثناء وجوده في باريس حيث التأم معه مجموعة من المصريين الذين كانوا يعملون ويدرسون ويفنّون (بتشديد النون) هناك فساقهم حظهم السعيد إلى كراسي السلطة بعد أن من الله على

راعيهم برئاسة وزراء مصر. وانطبق هذا القانون على بعض الحالات في وزارة أحمد نظيف، حيث برز دور الشلة الأكاديمية. وعموماً فقد شهد عصر مبارك العديد من التحولات في هذا السياق، كالتحول من نظام"الشلة"التي تتكون في بعثات علمية أو دبلوماسية وخلافه، إلى "الشلة" الأكاديمية، إلى شلل رجال الأعمال، إلى شلل المهرجين الذين يرضون كبيرهم الذي يمكن أن تخدمه "العشوائية" في الوصول إلى رئاسة الوزراء. ومن الطبيعي أن من يأتي بالعشوائية لابد أن يختار من يجلس على كرسي الوزارة بـ "العمدية" من خلال أفراد شلته بعيداً عن أية معايير موضوعية.

نأتي بعد ذلك إلى القانون الثالث الذي حكم الاستوزار في عصر مبارك والذي يتمثل في الانتماء إلى دائرة المصالح. فمن يصل إلى مقعد الوزير كان بالضرورة من أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد (على حد تعبير أستاذ الجيل أحمد لطفي السيد). ومفهوم "المصالح الحقيقية" يختلف من فترة زمنية إلى أخرى. فأصحاب المصالح الحقيقية قبل الثورة كان يقصد بهم ملاك الأراضي الزراعية أو الإقطاعيين والذين كان يأتي على رأسهم الملك نفسه، أما بعد قيام الثورة فقد اختلف الأمر، حين تبدل وتغير أصحاب المصالح على مدار الجمهوريات الثلاث حتى وصلنا إلى أيام مبارك، فتحددت دائرة أصحاب المصالح الحقيقية في رجال الأعمال. وإذا كان الملك هو أكبر مالك للأرض في مصر قبل يوليو ١٩٥٢ فقد كان مبارك ونجلاه أكبر رجال أعمال في مصر ما قبل الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١.

تلك هي القوانين الثلاثة التي حكمت اختيار الوزراء في عصر مبارك، وهي قوانين يمكن اشتقاقها بسهولة من ذلك المثل المصري السائر "اللي معملوش جدوده يلطم على خدوده" كما ذكرنا. فمن لم يستوزر جدوده كان يصعب عليه الاستوزار لأن العائلة التي ينتمي إليها ليس لها الاسم الذي

يؤهله للوصول إلى هذا المنصب، ومن لا ينتمي إلى عائلة كبيرة يصعب عليه الانتماء إلى "شلة" نافذة أو ذات قيمة، اللهم إلا إذا كان يجيد لعب أدوار معينة يرضى عنها كبير الشلة، أبسطها "الأرجزة" والتدليك "بالكلام طبعاً" و"الفريجة" و"الحليطة" وغير ذلك من أدوار وألفاظ يحفظها جيداً من خبروا مفهوم "الشلة" خلال عصر "المخلوع". ومن لم ينتم إلى عائلة ذات اسم أو شلة ذات شأن كان يشق عليه أن يجد لنفسه مكاناً في دائرة المصالح، خصوصاً وأن عمليات"التسليك"المالي كانت تقتضي القدرة على التغلغل داخل شبكة معقدة من العلاقات التي تسهل الحصول على الخبطات المالية الكبرى.

وقد أدت هذه القوانين الثلاثة دورها في الدفع بأسوأ العناصر وأقلها قدرة وكفاءة إلى مقاعدة الوزراء، فأدى ذلك إلى إرباك دولاب العمل الحكومي، وتراجع مستوى الأداء بصورة ملحوظة، مع وجود عجز واضح عن الاجتهاد في إيجاد حلول ابتكارية لمواجهة المشكلات، والأخطر أنه تسبب في الدفع بعناصر تغلب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، مما أدى إلى انتشار الفساد وأعمال النهب المنظم للمال العام بصورة غير مسبوقة كشفت عن أبعادها المعلومات التي تم فضحها بعد سقوط النظام حول ثروات المسئولين الكبار الذين تم القبض عليهم. هؤلاء المسئولون الذي اختفوا في بيوتهم خلال الأيام الأولى للثورة، بل وبادر بعضهم إلى الهروب إلى الخارج، وبانوا في منتهى العجز والضحالة عن مواجهة الهبّة الشعبية التي واجهتهم وأدت إلى سقوط دولتهم الهشة.

## تجريف المؤسسات من الكفاءات:

الكل يعرف قصة ذلك الجاسوس الروسي الذي طلبت منه المخابرات الأمريكية أن يعمل لحسابها ودفعت له بسخاء مقابل مطلب واحد هو أن يختار الأسوأ من بين المتقدمين لشغل أي موقع قيادي داخل مؤسسات الدولة

السوفيتية، فكانت النتيجة تخريب الاتحاد السوفيتي بعد أن انفصمت عراه وتفككت أجزاؤه إلى عدد من الدويلات لتنتصر أمريكا عليه نصراً ساحقاً بعد الحرب الباردة التي بدأت بين البلدين مع نهاية الحرب العالمية الثانية وامتدت إلى أوائل التسعينات (أي بعد حوالي ما يزيد قليلاً عن ثلاثة عقود). وقد تعرضت مصر — أيام مبارك- لنفس المحنة في إطار ما يمكن وصفه بالحرب الباردة بيننا وبين إسرائيل التي بدأت منذ أواخر السبعينات وتواصلت حتى سقوط مبارك. فبماذا نفسر هذه الاختيارات الطائشة للعديد من القيادات في مواقع مختلفة إلا بوجود العديد من الجواسيس من فصيلة ذلك الجاسوس الروسي الذين كانوا يمارسون التخريب المنظم في بلدنا تمهيداً لتفكيكه؟!.

والمؤشر الذي لا يخطيء في توضيح أن هذا البلد كانت تسيطر عليه روح ذلك الجاسوس الروسي الشهير منذ أواخر عصر الرئيس السادات وحتى نهاية عصر مبارك يمكن أن نرصده في تحول الكثير من القيادات التي خرجت من مواقعها على مدار هذه السنين الطويلة إلى دائرة رجال الأعمال!. ماذا يعني ذلك؟ إنه يعني ببساطة أن الاختيار كان يتم طبقاً لأسس وقواعد معينة أبسطها أن يكون هذا الشخص متمتعاً بشخصية التاجر بما تتميز به من سمات محددة، أبرزها: الطمع والرغبة في الكسب السريع، والأنانية وحب الاستئثار، والنظر إلى الحياة على أنها "لعبة فلوس"، وأن كل شيء قابل للبيع والشراء مهما كانت قيمته المعنوية، وأن أي إنسان له ثمن فإذا دفعت سعره استطعت أن تشتريه، والأخطر من ذلك هو الاحتفاء بفكرة الوريث ومنطق التوريث لأن هذا المال يجب ألا يخرج إلى دائرة عائلية أو طبقية أخرى، ويا حبذا إذا شمل التوريث المال والمنصب!.

هكذا سارت الأمور في بر مصر على امتداد السنين التي سبقت الثورة فأصبح الاختيار للمناصب يتم طبقاً لاعتبارات معنية. منها ضرورة أن يكون

الطمع والرغبة في الاستئثار جزءاً من التركيبة النفسية للقيادة. فإذا تساوى اثنان في كافة المؤهلات الأخرى المطلوبة فعليك أن تختار الأكثر طمعاً لأن هذا الشخص سوف يكون الأحرص على استنزاف المؤسسة التي يقبع على كرسي قيادتها لحسابه الشخصي، وسوف يديرها بمنطق "الطابونة" التي يتحكم صاحبها (أو صاحبتها) في طاولات العيش الداخلة إليها والخارجة منها!، مما يعجل بخرابها خصوصاً إذا تعلق الأمر بإحدى المؤسسات الحكومية التي يملكها الشعب، من منطلق أن "مال الشعب السايب" لابد أن يعلم القيادات "السرقة"!.

ومن المعايير الأخرى التي كان يستند إليها في الاختيار قدرة القيادة على القيام بدور الشماشرجي بالنسبة للقيادات الأعلى منها. ويعرف الشماشرجي بأنه وصيف الملك والراعي الأول لمزاجه، والمتابع الأوحد لشئونه وخصوصياته، والأمين الحافظ لأسراره، بعبارة أخرى هو "خدام سيده". ولن تتعب كثيراً في التفتيش فيمن حولك لكي تحدد على كم منهم كان تنطبق وظيفة "الشماشرجي" تلك، خصوصاً إذا عملت في إحدى المؤسسات الحكومية، وإذا لم تكن فليس عليك سوى أن تتابع شخصيات العديد من كبار المسئولين بالدولة أيام مبارك لتجد أن نموذج "الشماشرجي" سوف "ينط من عينيهم". وكلما ازداد الشماشرجي قرباً من سيده تضاعفت سلطته وعظم نفوذه واستطاع أن يضمن كرسيه لأطول فترة ممكنة، بغض النظر عن مستوى كفاءته أو إجادته. فالكفاءة ليست معياراً والجودة ليست مطلباً، بل كان العكس تماماً هو المطلوب. فليس بعد رضاء السيد رضا بالنسبة لمن يعاونه في تنفيذ الخطة الكبرى والهدف المقدس في التخريب.

ولأن القيادة من نموذج "الشماشرجي" تقدم العديد من التنازلات وتمارس حياتها مع سيدها بمنطق "الطواشي" الذي تم إخصاؤه فإنها تبالغ في

سحق من هو دونها. فمن الطبيعي أن يحاول من يعاني من الانسحاق أمام السيد القوي "التعافى"على من هو أضعف. وربما كان ذلك هو السبب في حالة التذمر والشكوى الدائمة للموظف المصري الفصيح داخل مواقع الدولة المختلفة من قياداته، ومن أسلوبها المنظم في إذلاله وسحقه هو وأنداده. فمشكلة القيادة في هذه الحالة لا تتركز في تطوير المكان الذي تجلس على كرسي رئاسته، بل تتوجه إلى محاولة ممارسة السلطة على الآخرين، من خلال سياسة تقريب "الطواشية" أمثالها، واستبعاد من "ينقح عليهم عرق الكرامة". فهي تريد أن ترى من حولها وقد أصابتهم حالة "الخصي" التي أصابتها.

والنتيجة الحتمية التي تترتب على ذلك هي سيطرة الفساد على المؤسسة من خلال عمليات النهب والاستنزاف المنظم لها من جانب القيادات، وعجز القواعد عن المواجهة. وبمرور الوقت يدخل هذا الفساد في دائرة التخريب المنظم عندما يمتد بذراعه إلى القواعد التي تبدأ في تبرير الفساد لنفسها من منطلق قناعتها بأن الكبار فاسدون بشكل أكبر وظالمون بصورة أبلغ لينتهي الأمر بتفكيك المؤسسة ككل وبيعها لأقرب تاجر في سوق النخاسة المحلي أو العالمي.

عندئذ يسير المجتمع في طريق التحلل والانهيار لسبب بسيط للغاية يتمثل في انتزاع كرامة أفراده. فلا كرامة لجنس الشماشرجية والطواشية والعجزة. والفضل في ذلك يعود إلى القيادة التي فقدت كرامتها فسعت إلى سحق كرامة كل من يعمل في ظلها. ومن يتجرأ ويرفع عينيه ويحاول أن يحافظ على كرامته تجد من هو في موقع القوة يجتهد في سحقه وإذلاله، ومن هم مثله في موقع السحق المزوج بالإذعان يسعون إلى إقناعه بأن هذه هي الحالة الطبيعية للإنسان، أن يعيش بلا كرامة، وأنه في ظل العجز عن

المواجهة عليه أن يرضى بأن يكون جزءاً من القطيع الذي تنازل طواعية عن كبريائه. ومع ذلك فقد كان هناك من استمر في العناد أيام مبارك وواصل مسلسل الدفاع عن كرامته ومقاومة من يحاول سحقها من القيادات التي تم اختياره بـ "الروسية". وقد كشفت ثورة الخامس والعشرين من يناير أن هذا الصنف البشري كان يعد بالملايين التي سرعان ما خرجت من شقوق حواري وشوارع وعشوائيات المصريين لترفض الانحناء وتستولد الكرامة من أضلع المستحيل!.

## شركة الحزب الوطني الديمقراطي:

لم يكن الحزب الوطني – خصوصاً خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين- يدير دولة بل شركة لها إدارة عليا وجمعية عمومية ومجموعة موظفين يعملون لديها، ولأن أعضاء الإدارة يملكون كل شيء في هذه الشركة فإنهم يتحكمون في تقسيم الأنصبة وتوزيع الأدوار بالصورة التي تخدم مصالحهم، ويحرمون العاملين فيها من أي نوع من المشاركة في صناعة القرار لأنهم ليسوا الملاك، بل هم مجرد مجموعة من "الشغيلة" من حق أصحاب الشركة أن يختاروا لهم من يدير شئونهم. لذلك فالأصح أن نطلق على"الوطني الديمقراطي"الذي أنهت الثورة وجوده مسمى "الشركة" وليس "الحزب". ويؤكد صحة هذه الفكرة الطريقة التي كان يتعامل بها كل من المحظوظين وكذلك المستبعدين من دائرة الاختيار كمرشحين عن الحزب في الانتخابات البرلمانية التي زورها الحزب عن بكرة أبيها في نوفمبر ٢٠١٠.

فالمحظوظون الذين تم اختيارهم للترشح عن الحزب سارعوا إلى إطلاق الأعيرة النارية وذبح الذبائح ومد الولائم، وعبرت حالة البهجة العارمة التي اجتاحتهم عن إحساسهم بالثقة بأن الكرسي أصبح في "جيبهم" من منطلق أن صاحب "الشركة" هو الذي يمتلك توزيع الأنصبة، وبالتالي فقد آن الأوان

لكي يسعدوا ويرتاحوا بعد أن بذل كل منهم جهده الجهيد في منافسات المجمع الانتخابي، ولم يعد مطلوباً منه أن يبذل أي جهد إضافي في إقناع الناخبين داخل دائرته لأن حكومة الحزب (إدارة الشركة) سوف تكفل له الحصول على الكرسي بطرقها المعروفة في التزوير والتلاعب بالأصوات وقلب النتائج وغير ذلك من ممارسات حفظها شعبنا الطيب عن ظهر قلب.

كذلك فالطريقة التي تفاعلت بها كوادر الحزب التي استبعدت من الترشيح مع هذه المسألة كانت تؤكد معنى الشركة من جديد. يشهد على ذلك التصريحات التي خرجت على ألسنة المستبعدين الذين أعلن أحدهم اعتزال السياسة رداً على أسلوب الحزب في اختيار مرشحيه (أي استقال من الشركة)، وقال آخر"غلطة عمري إني صدقت الناس دي"يقصد أصحاب شركة "الوطني الديمقراطي" التي نصبت عليه، مثلها في ذلك مثل العديد من الشركات التي تنصب على المتعاملين معها. ووصفت إحدى المستبعدات "الوطني" بـ "حزب الملوخية" أي "الطبيخ"، وأقسم آخر على استعداده للتحالف مع الشيطان ضد مرشحي الحزب الوطني، وأبدى بعض المستبعدين في هذا السياق استعداداً للتعاون مع مرشحي جماعة الإخوان المسلمين!.

لقد فضح المستبعدون الألاعيب التي تتم في الشركة وأعلنوا خروجهم منها وفض التعامل معها والذهاب إلى أية شركة أخرى تدير بمعايير ترضيهم. ومن المؤكد أن أصحاب شركة "الوطني الديمقراطي" لم تلق بالاً — وقتها- إلى ما قاله هؤلاء لأنها كانت تثق في سيطرتها على الأمور وتؤمن بحقها في الإدارة بالشكل الذي يحقق مصالحها، وهي في كل الأحوال تضمن هذه المصالح من خلال السيطرة على كل أدوات إدارة "البيزنس الانتخابي" من أمن وموظفين عموميين ولجنة مشرفة على الانتخابات وإعلام "ملاكي"

وخلافه، لكن الثقة المفرطة في السيطرة على مقدرات ومعطيات الشركة المترهلة قد كانت الطريق المؤدي إلى بوابة للانهيار!.

فما يجري على الشركات الاقتصادية - في هذا السياق- ينطبق على الشركات السياسية. فأصل العلة في انهيار أي شركة يرتبط بكل من الترهل والاحتكار. فالترهل يؤدي إلى فقدان السيطرة على المؤسسات المختلفة التابعة للشركة أو الحزب أو الحكومة أو الدولة. لقد استيقظ العالم في أحد أيام عام ١٩٩١ على خبر مدو يؤكد تفكك الاتحاد السوفيتي، واحتار المحللون في تفسير أسباب الانهيار، فالبعض رده إلى المؤامرات التي حاكها والمعارك التي خاضها ضده المعسكر الرأسمالي، والبعض الآخر فسره بالمشكلات الاقتصادية التي كان يعاني منها الاتحاد. وفي تقديري أن السبب المباشر لهذا الانهيار يرتبط بحالة الترهل التي أصابت الحزب الشيوعي السوفيتي الذي كان يضم ٢٠ مليون عضواً تتناحر على مصالح معينة، وكذلك المؤسسات التابعة له مثل لجنة أمن الدولة، والاتحادات المتفرعة عنه مثل اتحاد الشبيبة الشيوعية وغيرها. فالترهل يؤدي بالضرورة إلى فقدان السيطرة. فقد لا تكون "السمنة"- بكسر السين- مرضاً، لكن من المؤكد أنها سبب كل الأمراض. وأتصور أن شركة الحزب الوطني "سمنت" كثيراً خلال الفترة الأخيرة التي سبقت الثورة وتكور كرشها بصورة محسوسة تستدعي إلى الذاكرة حالة "التورم" التي وصل إليها الاتحاد الاشتراكي في مصر قبل أن يتخذ السادات قراراً بحله. ومن المعلوم أن الاتحاد الاشتراكي هو الأب الشرعي للحزب الوطني.

وإذا كان الاحتكار-بالإضافة إلى الترهل- عاملاً فاعلاً في سقوط وانهيار الشركات الاقتصادية فإنه يؤدي إلى النتيجة نفسها في الشركات السياسية. فمن يحتكر سلعة أو خدمة معينة في المجال الاقتصادي قد يسيطر على السوق بعض الوقت لكنه بحال لن يتمكن من السيطرة عليه كل الوقت،

لأن وجود المنافسين أمر لا مفر منه، وسعي هؤلاء المنافسين إلى ضربه مسألة إنسانية لا فكاك منها، كذلك فإن تحكم هذا "المحتكر" في سعر وجودة الخدمة لابد أن يؤدي إلى ركود حركة البيع والشراء، مما يؤدي في النهاية إلى سقوطه وانهياره. وكذلك الأمر في سوق السياسة فسيطرة شركة الحزب الوطني على المحليات وعلى مجلس الشعب ومجلس الشورى والجامعات وحتى أحزاب المعارضة لابد أن يؤدي إلى كساد وركود سوق السياسة ودفع المواطنين إلى الانغماس أكثر وأكثر في مستنقعات اليأس، وقد مثل ذلك تهديداً مباشراً لشركته التي تحتكر سوق السياسة، لأن حركة اليائس أخطر وأجرأ بكثير من حركة من يعيش ببصيص من الأمل، فاليأس أعمى والأمل مبصر!.

لقد كنت أختلف باستمرار – قبل الثورة- مع من يرون أن الثقة الزائدة التي يتحدث بها كبار مسئولي الحزب الوطني عن انتخابات الرئاسة التي كان من المزمع إجراؤها في ٢٠١١ تعكس حالة القوة والإحساس بالسيطرة على مقدرات هذا البلد. فالعكس هو الصحيح، فقد كانت هذه التصريحات تعطيني مؤشراً عن أن النظام يسير في طريق النهاية. من ذلك على سبيل المثال حديث الدكتور علي الدين هلال أمين الإعلام بالحزب الوطني –بمنطق القوة المفرطة- عن أن الدستور لا يتغير من أجل شخص (يقصد البرادعي) وأن الكلام عن الرئيس القادم لمصر على حياة عين الرئيس مبارك يعد "قلة أدب"، ومن جهة ثانية أكد الدكتور مفيد شهاب –وزير الدولة للشئون القانونية- أن تسمية مرشح الحزب الوطني سوف تتم منتصف عام (٢٠١١)، أي قبل الانتخابات بعدة أسابيع، ثم طلع علينا الدكتور صفي الدين خربوش رئيس المجلس القومي للشباب بتصريح يعلن فيه عن رفضه ترشيح المستقلين في انتخابات الرئاسة وطالب البرادعي بالالتزام بقواعد اللعبة، وأكد أن وجود رئيس للجمهورية من خارج الحزب الوطني أمر وارد خلال ٢٠ عاماً!.

لقد كان هؤلاء جميعاً يتحدثون عن الحياة بمنطق "من يمتلك الحياة". فكل شيء مضمون في جيوبهم، دون الأخذ في الاعتبار أن هناك عوامل غير متوقعة يمكن أن تظهر من داخل أو من خارج النظام تقلب الأمور رأساً على عقب. فالدكتور علي الدين هلال الذي كان يرى الدنيا كلها تتحدث عن مستقبل الحكم في مصر ويلاحظ ما كانت تنشره الصحف الإسرائيلية والأمريكية في هذا السياق وقرأ بعينيه رسالة المحبة التي أرسل بها الرئيس مبارك إلى الحاخام اليهودي "عوفاديا" يطمئنه فيها والرأي العام الإسرائيلي على صحته، الدكتور علي الدين كان يرى كل هذا ولا يجد في الكلام عن الرئيس القادم لمصر إلا نوعاً من "قلة الأدب"!، ولم يتردد العاتب على "قليلي الأدب" في وصف حديث البرادعي عن رفض الانضمام إلى الحزب الوطني بأنه يقع في سياق "تلقيح جتت"، بالإضافة إلى التلميح بحق البرادعي في جنازة عسكرية لأنه يحمل وشاح النيل!. إنه الإحساس بامتلاك الحياة.

أما الدكتور مفيد شهاب فقد كان الأولى به أن يصرح بأن رئيس جمهورية مصر سوف يتحدد منتصف عام ٢٠١١ وليس مرشح الحزب الوطني للرئاسة!. فالنتائج مضمونة والحكومة "عارفاها من الكونترول". وكان الأولى أن توجه الأموال التي سوف تنفق على الانتخابات التمثيلية إلى الشعب البائس، حتى وإن تناقض ذلك مع مفهوم اللعبة السياسية كما يشرح الدكتور علي الدين هلال وكما يردد الدكتور صفي الدين خربوش. وقد أكد الأخير أن الحكم في جيب الحزب الوطني حتى عام ٢٠٣٠ لأن فرصة وجود رئيس من خارجه لن تكون قبل عشرين عاماً، وكأنه كان يستخسر في مبارك "الابن" أن يحكم ثلاثين عاماً كما فعل مبارك "الأب".

إنه الإحساس الكامل بالقوة وضمان المستقبل، والاستعلاء على فكرة التغيير ومعاندة "الموت" كنهاية طبيعية للأفراد والأنظمة انطلاقاً من

التأكيد على الصحة الجيدة التي يتمتع بها النظام - رغم شيخوخته- وقدرته على الاستمرار لسنوات عديدة مقبلة، وذلك على الرغم من أن الوجود في سجل الأحياء لا يحتاج إلى صحة كما أن الدخول في عالم الأموات لا يحتاج إلى علّة أو مرض!. ودروس وعبر التاريخ تقول أن نهاية أي فرد أو نظام حكم يحين حينها عند هذه اللحظة. فقد كان العرب في "يثرب" ينظمون تاجاً من "الخرز" لعبد الله بن أبي بن سلول -زعيم المنافقين- ليصبح ملكاً على المدينة، وإذا به فجأة يجد الناس تنفض من حوله وينصرفون عنه إلى الدخول في الإسلام ليصبح الأمر للنبي محمد صلى الله عليه وسلم بعد أن هاجر إلى المدينة المنورة. وقبل قيام ثورة ١٩١٩ كان الانجليز مطمئنين تماماً إلى أن هذا الشعب قد أصبح جثة هامدة وأنه لن يثور قبل عشرات السنين ليفاجأ الجميع بعد ذلك بجحافل المصريين تخرج مطالبة بالجلاء والدستور. وقد ظل رموز حكم مبارك في طغيانهم يعمهون حتى فوجئوا بثورة المصريين في الخامس والعشرين من يناير التي أفهمتهم أن لكل ظالم نهاية!.

## سقوط سلطة المثقفين على الشارع:

في اللحظات التي كان يحلم فيها المواطن المصري بالتغيير كانت عيناه تشخص دائماً إلى النخبة، من كبار المثقفين والمتعلمين والسياسيين المعارضين الذين يتحدثون باستمرار عن أخطاء الحكومة وجرائمها، لكنه بعد طوال نظر وانتظار لم يكن يبصر لهم حراكاً ولا يسمع لهم صوتاً في مواجهة السلطة فأصابه اليأس من هذه الفئة التي توصف بـ "النخبة" ويبدأ في عدم الاستماع إلى ما تقوله أو تردده.

والناس كانت معذورة في عدم الاستماع لكلام النخبة، لأن تلك النخبة عودتهم على التفكير بمنطق الانتظار، انتظار البطل المخلص. فقد علمهم مثقفوهم أن الزمن لن يبخل عليهم بمنقذ يروي "العطشان" ويطعم

"الجوعان" ويكسو "العريان" ويزوج العوانس من "النسوان" ويوظف "الشبان" ويجدد للأمة التي شاخت شبابها!. ويبدو أن الناس فهمت حديث النبي صلى الله عليه وسلم خطأ عندما قال "يبعث الله على رأس كل مائة عام من يجدد لهذه الأمة شبابها" فظن بعضهم أن التجديد يعني القضاء على الظلم وتصحيح الأوضاع، ولا يعني مجرد تجديد الفكر والفقه، وأن تجديد الفكر أو الفقه لا يعني القضاء على حالة"العوج"في الحياة طالما لم تتمكن الرغبة في التغيير من نفوس الناس مما يدعوهم إلى التخلص ممن "يبغونها عوجاً"!.

لقد وعدت حركة الضباط الأحرار (يوليو ١٩٥٢) الشعب بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ومحاربة الفساد، والتحرر من الاستعمار. فماذا حدث؟ إن الكثيرين يؤمنون بأن شيئاً لم يتغير عندما انتقلنا من الملكية إلى الثورة، وعندما تقلبنا على حكام الثورة على اختلاف توجهاتهم. إن الذي تغير في حياة هذا الشعب هو شخص من يحكمه فقط، أما الثابت فهو القهر السياسي والفساد والظلم الاجتماعي والتبعية للغرب الأوربي والأمريكي، إلى الدرجة التي أصبح الناس فيها يكتفون بالمقارنة بين السيء والأسوأ، بمعنى أن يقارنوا بين حجم القهر والظلم والفساد الذي ساد عصراً معيناً ليستنتجوا أنه كان أقل أو أكثر مما ساد عصراً آخر. فتاريخ هذا الشعب مع اليأس أطول بكثير من تاريخه مع الأمل!. فالأوضاع قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير كانت تؤكد عجز النخبة عن الفوز بثقة الناس، وإقناعهم بأنها تبغي العدل وليس مجرد الحكم!، مما أدى إلى ارتفاع معدلات تشكك الشارع في أفرادها، وفي أنهم يمثلون في النهاية جزءاً من تركيبة السلطة التي تسيطر على مقدراتهم.

وقد كانت شكوك المواطن البسيط –في محلها– في ظل ما هو معروف من أن المثقف المصري نشأ وترعرع في أحضان السلطة. فقد دأبت الحكومات التي تعاقبت على هذا الشعب على تغذيته وتربيته وتكبيره و "تسمينه" ليصبح

أداتها في خداع الشعب وتزيين الباطل ودفع الحق الظاهر البين، ويكون جزاء من يفعل غير ذلك وينحاز لمواطنيه التهميش والمحاصرة والاستبعاد خوفاً من أن يعكر صفو المزاج الشعبي الذي يضبطه مثقفو السلطة على ساعة يدهم. أطلت هذه الحقيقة بوجهها عبر الاجتماع الذي عقده جمال مبارك مع عدد من المثقفين المصريين عام ٢٠١٠ لتعيد إلى الذاكرة ذلك المشهد القديم المتجدد الذي يبدأ به كل من يريد الوصول إلى عرش مصر قصة فيلمه بالالتقاء بالمثقفين والحديث إليهم، يستوي في ذلك أن يكون أسماء أبطال هذا المشهد "الإمام محمد عبده" أو "الأستاذ أحمد لطفي السيد"، أو "الدكتور اسماعيل سراج الدين" أو "الدكتور جابر عصفور" وغيرهم.

والتاريخ يحكي لنا أن نابليون حرص -بعد أن وطئت أقدامه مصر كغازٍ محتل- على تقريب مشايخ الأزهر، إذ كانوا يمثلون في ذلك الوقت النخبة المثقفة والقادرة على تزيين حكمه لجموع المصريين الرافضين له، وهو الأمر نفسه الذي فعله محمد علي عندما وصل إلى سدة الحكم بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر فقرب المشايخ هو الآخر وتم الدفع بإمامهم"الشيخ محمد عبده" في عهد الخديو توفيق إلى رئاسة تحرير جريدة الوقائع المصرية. ومنذ ذلك التاريخ والمثقفون المصريون يتعاملون مع الشعب بدرجة واضحة من التعالي وينظرون إليه ككائنات جاهلة لا تستحق الديمقراطية، بل الأفضل لها أن تقبع تحت وصاية السلطة السياسية والفكرية المسئولة عن إدارتهم وتوجيههم.

ففي أواخر القرن التاسع عشر كتب الشيخ الإمام حول موضوع استحقاق الشعوب المتخلفة للحكم الديمقراطي، ومن المدهش أنه قارن، وهو بصدد الحديث عن هذا الموضوع بين كل من الولايات المتحدة وأفغانستان. ومن بين ما ذكره في هذا السياق قوله"إننا نستحسن حالة الحكومة في أمريكا،

والحرية التامة في انتخابات رؤساء جمهوريتها، وأعضاء نوابها ومجالسها، ونعرف مقدار السعادة التي نالها الأهالي من تلك الحالة، لكننا لا نستحسن أن تكون تلك الحالة بعينها –لأفغانستان مثلاً– فإنه لو فوض أمر المصالح إلى رأي الأهالي، لرأيت كل شخص وحده له مصلحة خاصة لا يرى سواها، فلا يمكن الاتفاق على نظام عام. ولو طلب منهم أن ينتخبوا مائة نائب مثلاً لرأيت كل شخص ينتخب صاحباً له أو نسيباً أو قريباً، فربما ينتخبون آلافاً مؤلفة". فمن الطبيعي - كما يتصور الإمام– أن يفرض الحاكم الشرقي نفسه على شعبه!.

وكان الشيخ محمد عبده يرى أن قمة الفضل في هذا الحاكم الذي يفرض نفسه - بالاستبداد– أن يكون عادلاً!. وفي هذا السياق جاء تأكيده على فكرة"المستبد العادل"، تلك الفكرة العجيبة التي تجمع بين أكبر تناقضين في الحياة، وذلك بأن يكون الإنسان مستبداً وعادلاً في آن واحد!. وقد استخدم الإمام هذه الفكرة ليبرر بها حكم الأسرة الملكية التي أسسها محمد علي. ذلك الحاكم الذي كان الشيخ يعتبره أكثر النماذج تمثيلاً لفكرته العبقرية. وبعد قيام حركة الضباط الأحرار (يوليو ١٩٥٢) أعادت الفكرة إنتاج نفسها بصور مختلفة، وكان النموذج الأروع الممثل لها –من وجهة نظر الكثيرين– هو الرئيس جمال عبد الناصر. فالكثير من المؤمنين بالناصرية لا يرفضون فكرة أن حكم عبد الناصر كان استبدادياً، لكنهم يؤكدون - في المقابل- على حقيقة العدل الطبقي الذي دافع عنه عبد الناصر، وأنه كان حريصاً على تأمين الاحتياجات الأساسية للمصريين.

وأكثر من يتباكون على أيام عبد الناصر "الحلوة" وزمنه الجميل يؤكدون على أن الناس - في ذلك الوقت– كانوا يجدون ما يأكلون وما يشربون، ومن يلبي لهم احتياجات السكن والتعليم والعلاج، وليس مهماً بعد

ذلك أن تكمم أفواهم، أو أن يحرموا من حقهم في الاختيار. فالعقل الثقافي العام الذي تغذى على أفكار الإمام محمد عبده، وبدأت تظهر "بركاته ونفحاته" على أقلام وألسنة الكثير من المثقفين، انطلق يؤكد على قيمة الاستبداد ويفخر بها ويبرر ما يخرج عن معتنقيها من أفعال، لا لشيء إلا لأن الناس تجد قوت يومها فضلاً وعدلاً من الحاكم الذي يدير البلاد!. فتقييم حقبة عبد الناصر يكاد يتجمد في ثلاجة هذه الفكرة، ليتحدث من يعشقونه عن عدله، ومن يرفضونه عن استبداده!. ومن يسمع احتجاجات هذا الفريق أو ذاك يشعر وكأن كلاً منهما يتحدث عن شخص مختلف، وليس شخصاً واحداً هو الرئيس عبد الناصر الذي انقسم إلى شخصين من منطلق فكرة الإمام محمد عبده، أحدهما مستبد والآخر عادل!.

ومن الملفت للنظر أن الكثيرين يرون أن المعنى الحقيقي لعدل الحاكم يعني توفير الاحتياجات الأساسية للشعب، من طعام وشراب وعلاج وسكن وغير ذلك. ولا يخفى ما في هذه الرؤية من نظرة إلى البشر على إنهم مجرد كائنات غير إنسانية، لا تختلف احتياجاتهم عن الحيوانات التي تجد اليوم من يدافع عن حقوقها!. وكانت نتيجة اختزال "العدل" في هذا المعنى أن عطاء الحاكم للشعب أصبح مرتبطاً بمزاجه الخاص "فإن شاء أعطى وإن شاء منع". والذين لم يفقدوا ذاكرتهم التاريخية بعد يعلمون أن الخديو توفيق صرخ في وجه أحمد عرابي عندما جاءه ليعرض عليه مطالب الشعب، ورد عليه قولته الشهيرة "أي مطالب وأي شعب.. فما أنتم إلا عبيد إحساننا.. إن شئنا أعطيناكم، وإن شئنا منعناكم". هذا "الخديو توفيق" دافع عنه الشيخ محمد عبده بضراوة حين انتقده البعض بسبب طرده السيد جمال الدين الأفغاني من مصر. والكل يعرف الصداقة التاريخية التي جمعت ما بين الأفغاني ومحمد عبده، وأن الأخير كان تلميذاً للأول، ورغم ذلك فلم يتوان الإمام عن

الدفاع عن الخديو توفيق الذي طرد الأستاذ من مصر، ولم يجد غضاضة في أن يتحدث عن البلاد التي أنجبت الأفغاني "أفغانستان" كنموذج على التخلف، وأنها مثل مصر لا تستحق حكماً ديمقراطياً[1].

نخلص مما سبق إلى أن المثقفين المصريين حددوا موقفهم بالانحياز إلى السلطة والتعامل مع الشعب بمنطق الوصاية. وقد لا يرى بعض المثقفين عيبا في مسألة اقترابهم من السلطة، وقد يبررون لأنفسهم ذلك بأن ما يملكونه من رؤية وخبرة وفكر ومعرفة يؤهلهم، بل ويفرض عليهم، أن يكونوا جزءاً من تركيبتها. وقد كان من الممكن أن نتقبل هذه المعادلة لو أن المثقفين يلعبون دوراً حقيقياً في التأثير في صناعة القرار، أو أن الجالسين على كراسي الحكم يكترثون بما يقدمونه من آراء وأفكار ووجهات نظر حول القضايا والمشكلات المختلفة. فالعكس هو الصحيح والذي يحدث في الأغلب أن دور المثقف ينحصر في تبرير قرارات السلطة و"تبليعها" للناس نظير تحقيق بعض المكاسب المادية أو المعنوية. ويعاند بعض المثقفين أكثر وأكثر حين يرون أن من الطبيعي أن ينعموا بالحياة وأطايبها، وأن بضاعة الفكر والمعرفة التي يروجون لها تستوجب أن يربحوا الكثير. والمشكلة أن المثقف عندما يدخل هذه الدائرة فإنه يخرج - بصورة مباشرة- من دائرة"مثقف السلطة"ليدخل في دائرة "المسخ" ويصبح مثل الأراجوز الذي تتحدد كل مؤهلاته في القدرة على "الأرجزة" والضحك على "دقون" الناس.

وقد نسي المثقف في غمرة الاندفاع في أحضان السلطة أن دوره الحقيقي يتحدد في مراقبة ما يحدث في المجتمع والتنبيه إليه والتوعية به ومساعدة المواطن على استيعاب طرق مواجهته، مما يفرض عليه أن يكون مستقلاً عن أية سلطة، وأن يحتفظ بمسافات معقولة تفصل بينه وبين صناع القرار، سواء في دوائر الحكم أو في دوائر المعارضة. فمن حق أي مثقف أن يعلن عن رأيه

وموقفه المؤيد للسلطة بشرط أن يكون مستقلاً عنها ولا يشكل قيادة داخل مؤسساتها المسئولة عن صناعة القرار الثقافي. كذلك من حق المثقف أن يكون جزءاً من المعارضة وأن يبدي آرائه في الإصلاح والتغيير، بل إن من واجبه ذلك، وهو مطالب أيضاً بأن يشارك مشاركة حقيقية مع التيارات الداعية إلى الإصلاح والتغيير شريطة ألا يميز ما بين أطيافها المختلفة.

لقد كان من العجيب أن يفعل بعض المثقفين المصريين ذلك رغم ثقتهم في أن الحاكم لا يرى فيهم إلا مجرد "وردة في عروة الجاكتة" في أحسن تقدير، بل ويأبى عليهم أن يكونوا جزءاً من بطانة هذه "الجاكتة". فالبطانة عادة ما تتشكل من رجال الأعمال. فالزواج ما بين السلطة والثروة ممكن، أما أن تتزوج السلطة الثقافة فذلك هو المستحيل بعينه، خصوصاً في المجتمع المصري الذي تكرس فيه الاستبداد عبر عصور طويلة. فالحاكم المصري يرى نفسه دائماً الأحكم والأعقل والأعدل والسر في ذلك هو المثقفون المنبطحون. فكيف يمكن أن يتصور الحاكم نفسه - وهو يرى حملة الدكتوراهات وأصحاب العقل والفكر والمعرفة والإبداع يهرولون إليه- إلا أن يكون عبقرياً أو نصف نبي؟!.

إن تاريخنا يشهد أن النسبة الأكبر من مثقفينا آثرت الانحياز إلى السلطة والدخول في تركيبتها بدلاً من أن تقوم بدورها في الرقابة العامة، وفضلت أن تجعل من الثقافة أداة للتكسب والتربح. وفي تقديري أن هذا الصنف من المثقفين أساء إلى الشعب المصري أكثر مما أساء إليه حكامه، إلى الحد الذي يمكن أن نقول معه أن أزمة المجتمع المصري قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير كمنت في مثقفيه. فقد شوه مثقفو السلطة –على مدار تاريخ هذا البلد– عقل الشعب ووجدانه ومارسوا عليه أكبر عمليات النصب التي تمت في تاريخه بداية من الشيخ الإمام محمد عبده ومروراً بأحمد لطفي

السيد وانتهاءً بـ"الشلة"التي التئمت حول"جمال مبارك"لتبرر عملية توريث الحكم، وكأني بهم وهم يجلسون منصتين إليه وهو يعرض أفكاره وتصوراته حول الثقافة والعمل الثقافي ويعقبون عليها ممتدحين نبوغها وعبقريتها. وما أكثر ما يمتدح مثقفو السلطة عبقرية من لا يعتقدون في عبقريته وحكمة من لا يعتقدون في حكمته!.

لقد فهم الشعب في النهاية أن عليه أن يعتمد على سواعده الخاصة في التغيير وأن يهمش أحلامه في أن تقوم نخبته به، بل آمن أن عليه أن يجر هذه النخبة جراً إلى موقع الثورة. وهو ما حدث بالفعل طيلة أيام الثورة الثمانية عشرة، حينما نزل الشباب والمواطنون العاديون إلى الشارع ظهر يوم الثلاثاء الخامس والعشرين من يناير، ثم هرول المثقفون والسياسيون المعارضون من خلفهم بهدف المشاركة.

# (٤)

# مجلس التزوير والتحضير للثورة

# انتخابات نوفمبر ٢٠١٠

من يطالع استعدادات حكومة الحزب الوطني "المنحل" للتجهيز لانتخابات مجلس الشعب التي شهدها شهر نوفمبر ٢٠١٠ ير عجباً. فقبل شهور من إجرائها أكد الحزب رفضه الكامل لأي تدخل أجنبي في الشئون الداخلية لمصر أياً كان مصدره وشكله، وذلك بمناسبة تصريحات مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية بشأن الرقابة على الانتخابات البرلمانية. فالحزب الوطني كان يرى أن الرقابة الدولية على الانتخابات "خيانة"، أما تزويرها فهو"الوطنية"بعينها!. ورغم قناعة المعارضة بأن الحكومة مصرة على تزوير الانتخابات، إلا أن المعارضة الحزبية والإخوانية قررت دخولها.

ولعل التصريح الذي أدلى به الدكتور السيد البدوي – قبل الانتخابات بأيام - في المؤتمر الصحفي الذي أعلن فيه خوض حزب الوفد لانتخابات مجلس الشعب يلخص هذه الحالة بصورة شديدة الدلالة. فقد سلّم "البدوي" بأن الحزب الوطني سوف يسعى إلى تزوير الانتخابات، وإن أكد صعوبة أن يتم التزوير بالطريقة التي جرت عليها انتخابات مجلس الشورى، وكأن هناك شيئاً كان يصعب على حكومة الحزب الوطني في هذا المقام!. وبمنطق من

حصل على النتيجة من الكونترول أكد "البدوي" أن هناك ١٢٥ مقعداً فقط سوف تتنافس عليها كل من أحزاب المعارضة وجماعة الإخوان (ما يعادل ثلث مقاعد المجلس)، وسوف يستولي الحزب الوطني على ثلثي المقاعد المتبقية مهما كانت المحاولات!. والمشكلة أن هذا التخمين لم يكن في محله حيث خرجت المعارضة من الانتخابات خالية الوفاض.

لقد ارتبطت علّة المعارضة في مصر ما قبل الثورة بإحساس كل حزب منها وكل قوة فيها أن بيدها خلاص هذا البلد وأنها الوحيدة القادرة على الإصلاح، وإيمان قادة كل فصيل منها بأنهم يمتلكون الحق الخالص والحقيقة المطلقة، ولا ينظر بحال إلى ما يتبناه من أفكار أو حتى برامج على أنها مجرد اجتهاد يمكن أن يتطور عبر التلاقح مع اجتهادات أخرى. وإذا كانت الحكومة تنظر فلا ترى سوى نفسها، فإن أحزاب وقوى المعارضة لم ير كل منها غير نفسه أيضاً، وتلك هي المشكلة التي أجهضت قدرتها على التكتل في مواجهة الحزب الوطني.

لقد ارتبطت المشكلة الأساسية التي عانت منها منها أحزاب المعارضة والإخوان – قبل الثورة - بعدم إدراك كل طرف منها لحقيقة أن ميزان القوة يميل بشكل واضح وصريح في اتجاه الحكومة (على أساس أن الشعب خارج المعادلة)، وأن هذا الميزان يمكن أن يعتدل فقط إذا استطاعت هذه القوى أن تتكتل معاً، وإذا ظلت المعارضة عاجزة عن التكتل والاحتشاد، حتى على سبيل التكتيك، فإنها سوف تبقى معدومة التأثير و معدومة العافية في مواجهة حزب حكومي يعرف المتصارعون فيه كيف ومتى يتوجب عليهم وضع خلافاتهم جانباً من أجل الدفاع عن مصالحهم وعن بقائهم فوق كراسي الحكم. وقد ظل عجز المعارضة عن التوحد تحت مظلة مجموعة من المطالب

الحقيقية "للتغيير" الثغرة الأساسية التي عطلت قدرتها على إحداث "تغيير" قبل الخامس والعشرين من يناير.

وإذا كانت كل الأحزاب والقوى قد أكدت منذ اللحظة الأولى موافقتها على مطالب الدكتور محمد البرادعي للتغيير، وأهمها تعديل المادة "٧٦" من الدستور، وإيجاد إشراف قضائي حقيقي على الانتخابات، وإلغاء العمل بقانون الطوارىء وغير ذلك من أمور، فإن أدائها في مواجهة انتخابات مجلس الشعب التي سبقت الثورة عكس عدم جديتها في السعي نحو تحقيق هذه المطالب رغم تأكيدها أنها تنادي بها من قبل البرادعي، مما يمكن أن يفهم منه أنها كانت ترفعها كمجرد "ورقة" للضغط على النظام، بل وعندما التفت بعض رموز المعارضة حول الدكتور البرادعي مع بدء حملته للتغيير فلم يكن الأمر يعدو المناورة السياسية من أجل الضغط على النظام بـ "ورقة البرادعي" وليس بـ "ورقة التغيير". وأمام هذا المشهد شعر الشباب باليأس من المعارضة مثلما يئسوا من الحكومة.

## جمال مفجر الثورة:

ارتبطت عبارة "جمال مفجر الثورة" باسم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، إذ كان يحلو لمريديه أن يصفوه بهذا الوصف مشيرين إلى تمرده على الملك فاروق، وإخراجه وأهله من مصر، وتخليص البلاد من الاحتلال، ثم اتخاذ حزمة القرارات التي قدمته للشعب المصري كزعيم جديد، يستمد شرعيته من جرأته وإقدامه على قيادة الثورة، وكان أبرز هذه القرارات إصدار قانون الإصلاح الزراعي، الذي قام عبد الناصر من خلاله بتوزيع أرض الإقطاع على الفلاحين المصريين، فنقل الملكية من حيز المحتكرين إلى فضاء أفراد الشعب العاديين.

وقد فوجيء المشاركون في المؤتمر الخامس للحزب الوطني بالمهندس "المسجون" أحمد عز يصف جمال مبارك بأنه "مفجر الثورة". وقد كان هذا الوصف دقيقاً للغاية. فجمال مبارك أحد العناصر التي ساهمت في انفجار ثورة الشعب المصري في الخامس والعشرين من يناير. فمهندس السياسات أفلح في إملاء العديد من القرارات والمشروعات التي عجلت بقيام الثورة. تلك المشروعات والسياسات التي كانت تنقل إلى المواطن رسالة محددة "حل مشاكلك بيديك"، وأن يصبح وزير مالية واستثمار وتعليم وصحة وخلافه لنفسه، فبدلاً من أن تشتري علبة دواء يكفي شراء شريط واحد (بنصف ثمن العلبة)، والنصف الآخر يمكن أن تشتري به عدة أرغفة من الخبز أو "حتة جبنة" أو كتاب من مهرجان القراءة لجميع أفراد شعب (نصفه أميون)!.

لقد أطلق أحمد عز هذه العبارة "جمال مفجر الثورة" عام ٢٠٠٨، ذلك العام الذي شهد طرح فكرة منح المواطنين صكوك ملكية للقطاع العام، وقد طرحت هذه الفكرة بهدف التغطية على عدد من الإجراءات السريعة التي كان يقود فيها جمال مبارك مجموعة من رجال الأعمال بهدف السيطرة على مقدرات هذا البلد، بداية مما تمتلكه من أموال وانتهاءً بأرضها وترابها. فتم تهريب أموال المصريين إلى الخارج، ونهبت الأراضي لصالح رجال الأعمال في الداخل، الأمر الذي أدى إلى تعقد الوضع الاقتصادي وغلاء الأسعار وإرهاق المواطن بالمزيد من الضرائب، وتمثل الفصل الختامي للمأساة في تزوير انتخابات مجلس الشعب والسيطرة عليه بصورة كاملة من جانب نواب الحزب الوطني. وبينما كانت فصول المأساة تتدفق كان جمال مبارك – مفجر الثورة – يزداد غروراً، وكان أحمد عز يكيل المديح له.

هل سمع أحدكم قصة مروان الذي لقب بـ "مروان الحمار"؟! إنه مروان بن محمد ابن مروان بن الحكم آخر خلفاء بني أمية، ومروان ابن الحكم هو أبو

الكثير من خلفاء الدولة الأموية. وكان من بينهم مروان بن محمد الذي زال – على يديه – ملك الدولة الأموية، بعد أن امتد من عام ٤٠ هـ إلى عام ١٣٢ هـ. يحكي التاريخ أن مروان هذا جلس يوماً وقد أحيط به وعلى رأسه خادم له قائم، فقال يخاطبه: ألا ترى ما نحن فيه، فقال له الخادم: يا أمير المؤمنين من ترك القليل حتى يكثر، والصغير حتى يكبر، والخفي حتى يظهر، وأخر فعل اليوم لغد، حل به أكثر من هذا، فقال مروان: هذا القول أشد علي من فقد الخلافة!.

لقد ضاع مروان بن محمد لأنه كان يستمع إلى من يبرر له فشله، ويزين له غروره، ويقدم له الحقائق بـ "المقلوب". فالواقع كان يفضح الحقيقة كاملة مهما زين المبطلون مفرداته. لقد كان هذا الكلام يقال لمروان أيضاً: كل الناس معك فلا تهتم بهذه القلة التي تحاول سحب البساط من تحت أقدامك لصالح "العباسيين"، وظل الرجل على أوهامه حتى جاءته القلة التي لم يكن يأبه بها، لتزيل ملكه وتردد "تباً تباً لبني أمية وبني مروان، آثروا الدار العاجلة على الآجلة، والدار الفانية على الدار الباقية، فركبوا الآثام وظلموا الأنام، وارتكبوا المحارم، وغشوا الجرائم، وركضوا في ميادين الغي، جهلاً منهم باستدراج الله، وعمياً عن أخذ الله، وأمناً لمكر الله، فأتاهم بأس الله بياتاً وهم نائمون".

## البالون المنتفخ ينفجر:

عندما يصف المصريون شخصاً معيناً بأنه "منفوخ مثل البالونة" وأن آخر "حيفرقع من التخن" ليعبر عن نبوءة بقرب "فرقعة" هذا الشخص أو ذاك فإنه يلخص بذلك حكمة و درساً أساسياً من دروس التاريخ يشير إلى أن تضخم أي ظاهرة بصورة غير طبيعية يعد نذيراً بانتهائها. نظر المواطن المصري إلى انتخابات مجلس الشعب (نوفمبر ٢٠١٠) – في ضوء هذا الحكمة – فعزف عن

المشاركة الفاعلة فيها بعد أن تحولت إلى صراع ما بين مجموعة من "المنتخفين"، بعضهم من الحزب الوطني وبعضهم من الإخوان، وإذا كان الحزب الوطني قد نجح في "فرقعة" الإخوان في هذه المعركة فإن تضخمه وتورمه الزائد عن الحد أدى إلى فرقعته هو الآخر كما تنفثأ البالون "المنفوخة" أكثر من اللازم. ففي الحالة التي تأمن فيها من أي منافس خارجي يمكن أن يمزق أوصالك عليك أن تنتظر اللحظة التي يمزق فيها بعضك بعضاً. ويبدو أن الشعب المصري فهم من التجربة الأمريكية — في هذا السياق - ما لم تفهمه الحكومة.

فقد رأى هذا الشعب الرئيس الأمريكي السابق "بوش الابن" يخرج علينا عام ٢٠٠٣ مهدداً بالويل والثبور وعظائم الأمور، وأخذ يصنف الدول في إطار محورين للخير وللشر، وواصل سحقه للأفغان وبدأ رحلة غزو العراق، كان الرجل يتحدث مزهواً بقوة الولايات المتحدة واستغرق في إحساس وهمي بأنه على كل شيء قدير. وبعد مرور سبع سنوات سقطت أمريكا في أزمة مالية طاحنة دفعتها إلى أن تستجدي التفاوض مع طالبان وتبدأ في التجهيز للانسحاب الكامل من العراق. لقد ظنت أمريكا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ أن الدنيا قد دانت لها وأن اللعب أصبح "ع الخلا"، ولم تستوعب حكمة التاريخ في أهمية وجود منافس يدفعها إلى العمل والاجتهاد من أجل الصمود والاستمرار على التفوق، فكانت النتيجة ضربة الحادي عشر من سبتمبر التي لم تتعلم منها الإدارة الأمريكية شيئاً، بل أخذها الشعور بغرور القوة كل مأخذ، وشرعت "تلوش" في جميع الاتجاهات، وأخذت تصور لنفسها وللعالم أن "الإسلام" أصبح منافساً لها في محاولة لإنعاش الحياة فيها واسترداد روح المقاومة والبحث عن التفوق، وذلك على الرغم من علم الإدارة

الأمريكية بأن المسلمين ليسوا سوى مجرد "فريسة" وليسوا "منافساً" للأمريكان!.

في ضوء ذلك ربما شعر الكثير من المعارضين لسياسات الحزب الوطني من أبناء هذا الشعب بفرحة عارمة للاكتساح الذي حققه في آخر انتخابات لمجلس الشعب قبل الثورة، لأنه يعني ببساطة أن الحزب وضع نفسه على الطريق السريع للتفكك. فقد استطاع عباقرته من خلال أسلوبهم الخاص في إدارة الانتخابات التخلص من الإخوان المسلمين وهو ما أكد عليه بمنتهى الثقة المهندس أحمد عز أمين تنظيم الوطني. ونسي الحزب في غمرة نشوته بالاستفراد بالسلطة أنه يفقد بذلك الخصم الذي كان يدفعه باستمرار إلى السعي نحو تطوير أدائه. والخطوة التي اتخذتها بعض القوى السياسية بالانسحاب من الجولة الثانية للانتخابات مثلت نوعاً من التسليم بحقيقة أن الحزب لم يعد يقبل بفكرة المشاركة في السلطة، ناهيك عن تداولها!.

ولأن الكثير من مسئولي الحكومة ونواب المجلس لم يعبروا عن هذا الشعب فإنهم لم يمتلكوا الحكمة التاريخية التي يتمتع بها والتي دفعته إلى الاكتفاء بمشاهدة أحداث وفعاليات الانتخابات دون المشاركة فيها، لأنه كان ينظر إليها كمشهد من مشاهد صراع الأقوياء، وأن موعد دخول الحلبة قد تحدد حينه مع مطلع العام الجديد.

## البرلمان الموازي.. خليهم يتسلوا:

قبل الثورة بأسابيع كانت أعصاب النظام في حالة انفلات كامل نتيجة نشأة ما أطلق عليه "البرلمان الموازي" الذي انضم إليه مجموعة من النواب السابقين المعارضين من فصائل سياسية مختلفة. وقد حاولت المعارضة من خلال هذا البرلمان إحداث نوع من التوازن الشكلي بين سيطرة الحزب الوطني

على المشهد التشريعي في مصر وضرورة أن يكون للمعارضة دور ورأي في ذلك. ورغم شكلانية الفكرة إلا أنها كانت مصدراً لاستفزاز العديد من قيادات النظام، وعلى رأسهم الرئيس المخلوع الذي ذكر في خطابه في الاحتفال بعيد الشرطة (والذي تم التبكير به قبل الخامس والعشرين من يناير) قولته الشهيرة في وصف نواب البرلمان الموازي "خليهم يتسلوا".

وقبله وصف الدكتور مفيد شهاب وزير الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية فكرة البرلمان الموزي – خلال المؤتمر السابع للحزب الوطني – بأنها "غير قانونية مثلما يقوم البعض بعمل حكومة موازية أو بديلة أو هيئة قضائية أخرى بديلة" ونعت الأمر بأنه "كلام فارغ وغير شرعي ولابد من وقفة". وبلغة حاسمة أكد السيد صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني ورئيس مجلس الشورى أن "الحزب ليس لديه وقت يهدره في العراك أو التوقف أمام العويل على فرص ضائعة، ولا مناقشة الذين يعيشون في الخيال والوهم"، وأضاف "لا نستقوي بمساندة مستوردة، ولا نستجدي تصريحات لا وزن لها من خارج تراب الوطن، وسنلاحق أي خروج على مبادىء الدولة المدنية.. نطرح الحقائق ولا نتركها سداح مداح".

هذه اللغة في الهجوم على المعارضة عبرت عن حالة من الانفلات العصبي وشعور بقرب النهاية. يشهد على ذلك ما احتشدت به من ألفاظ وعبارات تحمل معاني التسفيه والتسطيح والتخوين للمعارضة المصرية واتهامها بالدعوة إلى نشر الفوضى في البلاد. إن الحدة التي غلبت على حديث قيادات الحزب عن المعارضة لم تعكس توتراً من قصة البرلمان الموازي ولا يحزنون، بل ارتبطت بالصراع العلني بين الشيوخ و"حريفة" الفكر الجديد من الشباب داخل الحزب الوطني.

فقد بدا واضحاً من أحاديث القيادات في المؤتمر السابع أن الحزب وقع بصورة محسوسة في مصيدة الصراعات الداخلية، وأصبح يعاني من شر نفسه أكثر مما يعاني من ضربات خصومه الخارجيين. ومن يراجع فاصل الغزل الصريح الذي نظمه المهندس أحمد عز - أمين التنظيم بالحزب الوطني - في حق الأمين العام يمكن أن يستنتج ذلك ببساطة. فقد وجه "عز" شكراً خاصاً إلى "السيد صفوت الشريف" خلال المؤتمر الأخير ووصفه بـ "شيخ شيوخ التنظيم"!، ومن "فرط" الرغبة في إرضاء الأمين العام اندفع "المهندس" إلى تأجيل تحية الرئيس المخلوع إلى ما بعد شكر السيد صفوت الشريف وسط استغراب ودهشة الحاضرين. وقد بدا وقتها أن الرغبة في وراثة الدور أصبحت تسبق أي تفكير، حتى ولو اتصل الأمر بمثل هذه الأمور الأساسية التي تتصل بحفظ المقامات الحزبية!. فعبارات الغزل التي وجهها "عز" إلى "الشريف" لا تستهدف سوى الترضية الكلامية وعدم استفزاز الكبار حتى لا يعطل أحد مشروع أصحاب الفكر الجديد في الخلع الناعم لأنياب وضروس الحزب.

لقد كان أحمد عز حريصاً على التنويه بالنصر الذي صنعه بيده حين تمكن من إقصاء الإخوان المسلمين والأحزاب المعارضة والمستقلين المعارضين عن مجلس الشعب، في إشارة واضحة إلى ما عجز عنه كل أنياب وضروس الحزب فيما سبق حين كان الحل والعقد بأيديهم، حيث دخل الإخوان المجلس وتربعوا على خمس مقاعد المجلس، واستأسد المستقلون على الحكومة، وعلا صوت المعارضة حتى دوى في آذان المواطنين. ومن المؤكد أن شيوخ الحزب يفهمون الرسالة التي أراد "عز" التأكيد عليها جيداً، وربما شعر بعضهم بقرب انتهاء الدور، وأن الوريث أصبح على أهبة الاستعداد لشغل فراغ القيادة وهو ما أثار أعصابهم!.

لذلك فالحدة التي كانت عليها تصريحات كبار رموز الحزب الوطني ضد المعارضة بمناسبة نشأة البرلمان الموازي يصعب فهمها خارج سياق التنفيس عن الرغبة في الهجوم على الأجنحة الصاعدة داخل الحزب الوطني، بالإضافة إلى المحاولة اليائسة للتأكيد على استمرار الدور وإبراز مساهمتهم في ذبح المعارضة المصرية بكل أطيافها في الانتخابات الأخيرة من الوريد إلى الوريد!، لكن يبقى أن المحاولة كانت تتم في الوقت الضائع، وسياسة "الخلع الناعم" التي اعتمد عليها أصحاب الفكر الجديد في الحزب الوطني بدأت تؤتي ثمارها في تقليص نفوذ وتحجيم أدوار "شيوخ الحزب" على حد تعبير أحمد عز.

لقد كانت العبارة شديدة الدلالة، وكان الأدل فيها هو وصف السيد صفوت الشريف بـ "شيخ شيوخ الحزب". فقد كانت تلك هي نظرة الحرس الجديد داخل الحزب الوطني إلى رموز الحرس القديم الذين يفكرون – من وجهة نظرهم – بطريقة "قديمة" تعتمد على التوازن والضرب المتأني والمنظم للخصوم، والبعد عن فكرة المفاجأة عند اتخاذ القرارات، تلك الطريقة التي يرفضها "عز ورجاله" الذين يرون أن سياسة "اختطاف الخصوم" أنفع من سياسة "الضرب المتأني"، وأن المفاجأة أنجح في فرض القرارات، وأن "أسلوب البتر" أفضل من سياسة العلاج طويل الأمد. وربما رأى الشيوخ أن هذه الطريقة في الإدارة سوف تؤدي إلى التعجيل بمشهد النهاية، وأن مهندس الحزب الموصوف بـ "الشيطان الأكبر" – كما صرح الإعلامي عماد الدين أديب – يستعد الآن للهبوط بالسفينة إلى أسفل سافلين!، وهو ما أثبتته الأيام بالفعل. ويجب ألا ننسى أن أحمد عز كان أول ضرس تم خلعه وتقديمه قرباناً للشعب المصري أيام الثورة، لكن الأوان كان قد فات وقرر الشعب أن يتخلص من الجسد المعتل برمته.

# (٥)

# البرادعي
# الاستقامة على طريق التغيير

منـذ ظهـوره علـى مسـرح السياسـة أوائـل ٢٠١٠ كـان مـن الواضـح أن الدكتور محمد البرادعـي ليس بالشخصية السهلة على وجه الإطلاق. فقد صرح البرادعي منذ اللحظة الأولى التي وطئت فيها أقدامه أرض مصر أنه لا يمانع في الترشح والمنافسة على مقعد الرئاسة، وإن وضع لذلك شروطاً يمكن وصـفها بالتعجيزيـة حينـذاك، أهمهـا أن تقـدم لـه تعهـدات مكتوبـة بنزاهـة العملية الانتخابية. ويحمل هذا التصريح هجوماً صريحاً على نظام وأسلوب الانتخابات في مصر، وبالطبع النظام السياسي الذي يدير هذه الانتخابات بكل عناصره.

ويبـدو أن الرجـل ألقـى بالتصـريح وقتهـا كبـالون اختبـار، يسـتطيع أن يحسب مـن خلاله رد الفعل الشعبي، وكذلك الرسمي على مسألة ترشحه. وكما كان متوقعاً فقد تباينت ردود الأفعال على المستويين عند التعليق على هذا التصريح، إذ بادر بعض الليبراليين وشباب الـ "فيس بوك" إلى تبني الفكرة وبدأوا سريعاً في التسويق لها. وسارعت بعض الأحزاب إلى عرض خدماتها على "البرادعـي" ووجهـت لـه الـدعوة للـدخول فيهـا وضـمه إلى هيئتهـا العليـا خـلال

هذه الفترة المبكرة (قبل عامين من تاريخ الانتخابات) حتى يتمكن من الترشح عندما يحين حين الانتخابات التي كان من المزمع إجراؤها في ٢٠١١.

وعلى المستوى الحكومي بادر فلاسفة وحكماء الحزب الوطني إلى حشد التصريحات وطرح التساؤلات حول مؤهلات من يحكم مصر، وما ينبغي أن يتمتع به من خبرة، وتحدثوا عن أن قيادة مصر ليست بالأمر السهل، وأن المسألة "موش شهادات" أو "دكتوراهات وبس"!. يضاف إلى ذلك الكلام عن أن البرادعي لا يملك - حتى الآن – برنامجاً يوضح لنا من خلاله كيف سيقود هذا البلد نحو المستقبل. وبقدر ما كان هذا الحديث موضوعياً (من الناحية النظرية) بقدر ما كان مضحكاً إذا نظرنا إليه في ضوء التجربة العملية. فمن يقولون هذا الكلام لم يفيدونا علماً بنوع "البكالوريوسات" التي حصلوا عليها في حكم الشعوب!، أما النكتة الحقيقية فترتبط بالحديث عن الخبرة والخطط والبرامج وكأن "الخراب" الذي ألحقوه بهذا البلد كان يحتاج إلى خبرة أو برنامج أو خطة.

لكن الملفت للنظر أن الرسميين "عضوا" في الفكرة ولم "يعضوا" مباشرة في الرجل!. وأتصور أن رد الفعل هذا قد أرضى الدكتور البرادعي كثيراً. فالرجل صفع النظام على وجهه بالحديث عن عدم حيادية أو نزاهة الأسلوب الذي يتم به اختيار الرئيس. وأستاذ القانون "المحنك" يعلم أن هذا التصريح يحمل في باطنه غمزاً واضحاً في شرعية السلطة الحالية، ورغم ذلك فقد كان رد فعل النظام على هذا النحو الرخو والضعيف والذي يتشابه في صورته مع موقف الرجل "الشائخ" الضعيف عندما يتمسك بالعقل والحكمة في مواجهة من يدرك قوته، لأن الشيخوخة تمنح المزيد من الحكمة والقليل من القوة عند خوض المعارك.

كان من الواضح أن "البرادعي" يجيد إدارة المعارك، وحل طلاسم الملفات المعقدة، يؤكد ذلك أنه كسب نقطة أخرى بتركيزه على حكاية "غياب الحياد والنزاهة عن الانتخابات". فقد استطاع أن يضع الحزب الوطني "المنحل" تحت ضغط نفسي مبكر. والدكتور البرادعي كان يعلم أكثر من غيره أن تغيير الدستور أو تقديم تعهدات مكتوبة بنزاهة الانتخابات أمر يقع في إطار المستحيلات، لكنه رغم ذلك كان مصراً على طرح الفكرة من أجل الضغط على أعصاب النظام، انتظاراً لحالة "لخبطة" يمكن أن تحدث نتيجة اللعب تحت الضغط العصبي من ناحية، أو توقعاً لضغوط دولية معينة على الحكومة والنظام من ناحية أخرى. والأخطر في الأمر أن الرجل – رغم غيابه سنين طويلة عن مصر – كان يستوعب حالة اليأس التي يعيشها الشعب المصري طيلة حكم مبارك، ويبدو أن وجوه المصريين "المكتئبة" و"الشاحبة" لم تعد تقو على "ستر" نفوسهم اليائسة واستعداد هذه النفوس لمغامرة كبرى من أجل التغيير.

كان البرادعي يدرك أنه مهما غالى البعض في وصف الشعب المصري بأنه شديد الطاعة لحاكمه، وأن الطاعة أحياناً ما تدخله في دائرة العبادة، إلا أن ذلك الكلام ينطوي على خطأ كبير. فما أسهل أن يعبد هذا الشعب من يحكمه نهاراً ليأكله ليلاً، من خلال الإضراب الصامت عن العمل، والتخريب المنظم للمشروعات "اليتيمة" التي يقوم بها حكامه، وإفساد خططهم بعناده ولا مبالاته ثم الانقضاض عليه بعد أن يستنزفه.

## مسمار يخلع مسماراً:

المراقب لصراع البرادعي مع النظام الهالك يدرك أن الرجل كان يمتلك خطة محكمة للمواجهة. وتستند هذه الخطة – كما ظهر من أداء الرجل وتصريحاته – إلى العمل على محورين، أحدهما داخلي والآخر خارجي.

وقد بدأ أولى خطواته – وأهمها – على المستوى الداخلي، من خلال تمرير كرة التغيير إلى ملعب الشعب، حين قال بضرورة أن يتحرك الناس من أجل التغيير، وأنه على استعداد للعمل معهم في هذا الاتجاه. فالرجل رأى أن هناك فرصة تاريخية لابد أن يقتنصها، تتمثل في تعطش قطاعات عريضة من بقايا الطبقة الوسطى في مصر إلى التغيير بعد أن شدتها سياسات الإفقار إلى أسفل السلم الاجتماعي والاقتصادي في مصر. وقد عرف البرادعي كيف يتحالف مع هذه الجيوش البشرية، وكيف يقنعها برسالته.

وتضم الطبقة الوسطى في مصر تلالاً من الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات والمعلمين وغيرهم من الفئات التي عانت من تآكل واضح في دخلها خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس المخلوع، الأمر الذي أدى إلى انجرار نسبة كبيرة منهم إلى طبقة الفقراء. وقد كان على أفراد الطبقتين الفقيرة والمتوسطة استيعاب أن نظام الحكم الذي أفرزته حركة الضباط الأحرار في يولية ١٩٥٢ قد خدعهم حين باع لهم وهم التنازل عن الحرية السياسية مقابل تحقيق الأمان الاقتصادي. فقد ثبت للجميع أن هذه المعادلة لم تحقق أماناً سياسياً ولا أماناً اقتصادياً.

وهذه العناصر التي كثر حديثها عن التغيير كانت مطالبة بالتحالف مع الشخص الذي ينوي قيادة مهمة التغيير هذه، انطلاقاً من حقيقة أن تغيير عناصر وسمات الحياة السياسية القائمة على الاستبداد، وقهر الحريات، وإهدار حقوق الإنسان يمثل المقدمة الطبيعية لتحسين الأوضاع الاقتصادية. ومن الواضح أن "البرادعي" كان يفهم حقيقة أن التغيير يجب ألا يصنعه فرد، بل لابد أن يتم بالدفع الشعبي، وتحرك الجموع المؤمنة بضرورة الإصلاح، وأن القيادة هنا مجرد شخص مسئول عن ترجمة آمال المجموع في التغيير والإصلاح.

هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فمن الواضح أن "البرادعي" كان يفهم أن الإدارة الأمريكية تحت رئاسة "أوباما" سوف ترضى بموقف المتفرج المراقب في مواجهة أي تغيير يحدث في مصر، لكنه يعلم أيضاً أنه يستطيع إذا أحسن التحالف مع الداخل المصري المتشوق إلى التغيير أن يعيد تعديل الموقف الأمريكي. وكان يعرف أكثر من الجميع أن موقف الاتحاد الأوربي قد يكون مختلفاً عن الموقف الأمريكي "البراجماتي".

لذلك فمنذ اللحظة الأولى التي وصل فيها البرادعي إلى القاهرة بدأ بالتنسيق مع القوى السياسية المساندة له، وتحرك إعلامياً من أجل توضيح برنامجه وتصوره عن التغيير للطبقة الوسطى، وكان صريحاً في تنشيط هذه الطبقة بالعديد من الأفكار الإجرائية لقيادة عملية التغيير السلمي للسلطة. بل واستطاع استثمار الظروف التي مرت بها مصر خلال عام ٢٠١٠ في جعل التغيير قضية قومية للمواطن المصري. وقد توازى مع ذلك تحول في موقف الكثير من الدول الداعمة لوجود فكر الحزب الوطني، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. لقد انطلق البرادعي من حقيقة أن من يرد أن يخلع مسماراً فعليه أن يكون هو الآخر مسماراً. وقد كان السيد المسيح يقول "مسمار يخلع مسماراً". فالأمر من وجهة نظر البرادعي لم يكن سهلاً بحال من الأحوال، لكنه أيضاً لم يكن مستحيلاً!.

## البرادعي.. سياسة الخط المستقيم:

ترتبط فكرة رفض أن يعمل العالم أو المتخصص في مجال معرفي محدد بالسياسة بتراث ثقافي وسياسي يؤكد على أن الحكم يرتبط في الأساس بمن يسيطر على الثروة ومن يجيد التحايل والمخادعة، ويفهم كيف "يلاعب" الآخرين و"يتلاعب" بهم، مرة بالترغيب وأخرى بالترهيب. وهي مهارات لا يجيدها العلماء ولا ينبغي لهم أن يجيدوها أصلاً. فالسياسة لا أخلاق لها، إذ

تحتكم إلى مبدأ أن الغاية تبرر الوسيلة، في حين أن العلم أخلاق قبل أي شيء. ويستند أصحاب شعار "لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين" إلى نفس المنطق، حين يرون أن الممارسات السياسية كثيراً ما تقفز على القيم الأخلاقية التي تحث عليها الأديان، واليوم يعاد صياغة هذا الشعار في عبارة "لا سياسة في العلم.. ولا علم في السياسة"!. وقد طرح هذا الشعار بقوة في وجه البرادعي.

وقد بدا هذا الكلام خاطئاً في جوانب عديدة ومتنافياً مع العديد من القواعد والأصول التي نص عليها الإسلام كأحد روافد التأصيل للفكر السياسي السائد في مجتمعنا. فقد وصف القرآن الكريم بني إسرائيل بهذا المرض المتمثل في الاحتكام إلى مبدأ السيطرة على الثروة ومبدأ القدرة على خداع الآخرين، مقابل الزهد في قيمة العلم عند اختيار القيادات. فالقرآن يحكي لنا كيف رفضوا فكرة أن يكون "طالوت" ملكاً عليهم "قالوا أنى يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال" فكان الرد "قال إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم". فالعلم صفة أساسية لابد أن تتوافر في الحكم، بالإضافة إلى سلامة الجسد، بما يترتب عليها من سواء نفسي يؤهل الحاكم لصناعة القرار السليم.

ومن الملفت للنظر أن أحفاد صهيون عندما أقاموا دولتهم على أشلاء الفلسطينيين أخذوا بهذا المبدأ، وساروا في الاتجاه المعاكس لآبائهم وأجدادهم. فالكل يعرف أن المسئولين الإسرائيليين عرضوا على العالم الشهير "ألبرت أينشتين" منصب رئيس دولة عام ١٩٥٢ (سنة قيام حركة الضباط الأحرار) لكن الرجل رفض العرض لأنه كان يعتقد أن إسرائيل دولة عنصرية قامت على حساب طرد شعب آخر من أرضه، وأن مستقبلها لابد أن يكون إلى زوال إذا لم تتفهم حق الشعب الفلسطيني في أن يكون له دولته المستقلة. وكل

من يزعم أن أينشتين قال تعليقاً على هذا العرض "أنا رجل علم ولست رجل سياسة" يحتاج إلى تصحيح أفكاره، فكيف نقبل أن يقول الرجل هذا الكلام في الوقت الذي يسجل له التاريخ عشرات التعليقات والتصريحات حول الصراع العربي الإسرائيلي منذ المراحل الأولى له!.

لقد كشفت تجربة البرادعي أمام الناس أن المأساة الحقيقية لنظام الحكم الهالك ترتبط بعدم إيمانه بالعلم، لذلك فهو لا يعطي فرصة على وجه الإطلاق لمن يحمله لكي يشارك في صناعة القرار، فالأولى بالمشاركة في هذه الحالة هم أنصاف المتعلمين والجهلاء. أما رجال العلم فيتم التعامل معهم بمنطق "لتركبوها وزينة"، فهم في النهاية أدوات في يد من يملك ملكة "الفهلوة" واللعب بالبيضة والحجر. وذلك هو ما رفضه الدكتور البرادعي الذي خاصم الحكومة والنظام "وش" منذ أول لحظة، ولم "يطبطب" أو "يدلع" مثلما فعل ويفعل غيره، بل ورفض دعوة "خبيثة" وجهها إليه الدكتور فتحي سرور للانضمام إلى الحزب الوطني، ليساهم مع طابور علماء ودكاترة لجنة السياسات في أداء واجبهم الوطني المقدس!!.

## المعركة على لعبة شطرنج:

هناك طريقتان للعب الشطرنج، تعتمد أولاهما على "الاستقواء" بالعساكر في حماية الملك والوزير والمناورة بباقي القطع حتى تظهر ثغرة في الجيش المنافس يمكن الانقضاض منها على الملك، أما الطريقة الثانية فتعتمد على "التضحية" بالعساكر وعدم الاهتمام بها من أجل تكثيف الهجوم على الجيش المنافس والنيل من مليكه. وقد تبنى النظام الهالك في مواجهة "خطر البرادعي" طريقة التضحية بالعساكر، في حين تبنى "البرادعي" طريقة الاستقواء بالعساكر. وتعالوا نستعرض "الرقعة" لنحاول أن نفهم كيف كان يلعب كل طرف.

بدأ النظام مواجهة البرادعي بحملات كلامية قادها كوادر وفلاسفة الحزب الوطني واحتشدت لها الصحف القومية "الحكومية" استهدفت التقليل من شأن الرجل ومن قيمته وقامته والطعن والغمز واللمز في شخصه من خلال طليعة "عساكر النظام". وواقع الحال أن هذه الممارسات أضافت إلى الرجل ولم تنتقص منه، والدليل على ذلك تلك الحفاوة التي استقبل بها البرادعي عندما وطئت أقدامه أرض المحروسة، وحالة الحراك التي سيطرت على المشهد السياسي المصري مع تدفق أحاديثه وتصريحاته، ودخول مسألة التغيير ضمن أولويات تفكير عدد كبير من المواطنين.

في ظل ذلك لم يكن هناك بد من أن يحرك النظام عساكر الأجنحة، والمتمثلين في "صبيانه" من الأحزاب التي يزدحم بها الشارع السياسي المصري لتقوم بدورها في مواجهة الخطر المشترك، المتمثل في "البرادعي". فبعد ساعات من الإعلان عن تأسيس "الجمعية الوطنية للتغيير" برئاسة الدكتور محمد البرادعي بادرت أحزاب الوفد والتجمع والناصري والجبهة إلى تكوين ائتلاف يضم مائة شخصية عامة ليتولى مهمة مناقشة واقتراح التعديلات المطلوبة في الدستور. ويبدو أن هذه الأحزاب الأربعة أرادت أن تنافس البرادعي وتسرق "الفرح العام" الذي أوجده من خلال مطالبته المخلصة والجادة بالتغيير.

وبعد ساعات من الإعلان عن تكوين "ائتلاف الأربعة" فوجئنا بخبر عن تكوين كتلة أطلقت على نفسها "كتلة الأحزاب السياسية"، وتضم ستة أحزاب هي: الشعب ومصر العربي الاشتراكي والأمة والاتحادي الديمقراطي والجمهوري الحر والوفاق القومي. وقد اتفقت الكتلة على ترشيح رئيسي الحزب الجمهوري الحر والشعب لخوض الانتخابات الرئاسية القادمة. و كان من الملفت أن "تبروز" صحيفة الأهرام خبر الإعلان عن "ائتلاف الستة"!. لكن قراءة تفاصيل الخبر يمكن أن تفسر لنا هذه المبادرة الكريمة من الصحيفة!.

فقد جاء فيه أن الكتلة انتقدت اشتراطات البرادعي الداعية إلى تعديل الدستور، وأكدت أن هناك قوى مشبوهة يتزعمها شباب ومثقفون وأكاديميون توهم "البرادعي" بأنه يصلح زعيماً سياسياً، وأعلنت الكتلة عن إجراء محاكمة شعبية لـ "البرادعي".. تصور محاكمة شعبية للبرادعي!.

والكل يعلم أن تاريخ العلاقة بين الحزب الوطني والأحزاب الأخرى في مصر هو تاريخ عقد الصفقات. يستوي في ذلك الأحزاب "الثقيلة فكراً والضعيفة شعبياً" مثل الوفد والتجمع، وكذلك الأحزاب "الضعيفة فكراً وشعبياً" مثل مجموعة الأحزاب التي يشملها "ائتلاف الستة". ويظهر أن الحكومة أرادت أن تحشد العساكر "الأحزاب الهشة شعبياً" هذه المرة لمواجهة البرادعي وتذويب التأثير الذي بدأ يحدثه في الشارع والذي أصبح ينذر بخطر كبير على مستقبل نظام الحكم. تماماً مثلما يفعل لاعب الشطرنج "الخايب" عندما يقول "العساكر متهمنيش.. المهم الملك والوزير"!.

فلم يكن يهم النظام أن يفقد كبار أساتذة السياسة والقانون الذين "يتلفح" بهم مصداقيتهم أمام الناس عندما يتحدثون عن عظمة دستور لا يؤمنون بعظمته، وعن حكمة نظام سياسي لا يعتقدون في حكمته!. كذلك لم يكن النظام يكترث بأن تزداد الأحزاب الضعيفة ضعفاً عندما ترضى بدور "الكومبارس" في رواية هزلية ولتحتشد ضد رجل ينعي على ضعفها ويريد أن يمنحها قبلة الحياة. النظام – باختصار – لا يهمه العساكر لأنه ينازل "البرادعي" في لعبة الشطرنج بسذاجة، لأن اللاعب المحترف يفهم أن قتل العساكر يعني كشف الملك والوزير، كذلك فإن العسكري يمكن أن "يرقى" في لحظة إلى وزير يحسم المعركة لصالح مليكه.

فالنظام كان يمارس اللعبة بطفولية، في حين أدار البرادعي المعركة بنضج واضح، كرجل يحرص على العساكر "الناس" أكثر من أي شيء،

فيتحدث عن المرضى والفقراء والمهمشين والمحبطين واليائسين، ويرى أنه يستطيع "الاستقواء" بهؤلاء جميعاً من أجل تغيير الواقع في مصر. وقابل رموز الحزب الوطني المنحل الأمر بالسخرية خصوصاً وأنهم اعتادوا على الاستخفاف بالعساكر "الناس" والاهتمام فقط بالملك والوزير!. كان البرادعي يراهن على أن الأمور يمكن أن تسير عكس الاتجاه الذي يبتغيه النظام، وأن ظروفاً معينة يمكن أن تتآزر لتعطي رهان البرادعي على "العساكر" قدراً من الوجاهة. وكان رهان البرادعي في النهاية هو الرابح.

## قوتي في فكرتي:

قوتي في فكرتي.. بهذه العبارة أجاب الدكتور محمد البرادعي على سؤال للإعلامية منى الشاذلي حول القوة التي يرتكن إليها في صراعه مع نظام مبارك. وفكرة البرادعي تتلخص في أن هناك أملاً في التغيير، وأن هذا الأمل مرتبط بالشعب الذي يحتاج إلى أن يثق في ذاته وفي قدرته على قلب الأوضاع التي يعيش فيها، دون حاجة إلى منقذ أو مخلص!. وهي فكرة استجابت ببراعة لظروف وسياقات المشهد التاريخي الذي كنا نعيشه والذي عشش اليأس في كل أركانه، بعد أن نجحت السلطة في إشاعة ثقافة فقدان الأمل في نفوس المصريين، ودفعتهم إلى وضع أيديهم على خدودهم في انتظار الفارس المخلص أو المهدي المنتظر الذي يملأ أرض "العاجزين" عدلاً بعد أن ملئت جوراً. وهو لا يجيء أبداً!.

فعلى مدار سنين طويلة دأبت السلطة على غرس فكرة اليأس من إمكانية حل أي مشكلة أو مواجهة أي موقف. فلا حل لمشكلة التعليم، ولا حل لمشكلة تدني الخدمات الصحية، ولا حل لمشكلة الإسكان، ولا حل لمشكلة المرور، ولا حل لشكة البطالة، ولا حل لمشكة الفساد، ولا حل لمشكلة توفير رغيف"العيش"، ولا حل لمشكلة "الزبالة"، ولا حل لمشكلة أنابيب البوتاجاز، وكذلك لا حل يمكن

تقديمه في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية. في الكبيرة والصغيرة دائماً ما كانت تخرج السلطة علينا بعبارة "لا حل.. نجيب لكم منين؟!". ومن يراجع أي تصريح رسمي صدر عن مؤسسة الحكم في مصر خلال العقود الماضية يستطيع أن يسمع همس هذه النغمة بمنتهى السهولة. فالحديث عن أي مشكلة يبدأ من فكرة اليأس وعدم إمكانية إيجاد حل لها وينتهي بتبرير ذلك بالزيادة السكانية التي تلتهم عوائد التنمية، وإلقاء اللوم على هؤلاء البشر الذين تحولوا إلى أرانب لا تتوقف عن الإنجاب!.

والسلطة — وهي تعزف على نغمة اليأس— لم تكن تكذب أو تتجمل، بل كانت تعبر عن إحساسها الحقيقي كسلطة "يائسة" تبرر لنفسها السلب والنهب بسبب عدم قدرتها على الإصلاح، ولأنها صادقة في التعبير عن الكامن داخلها فقد أفلحت في إقناع الناس به، الأمر الذي أدى إلى تحويل أغلبية المصريين إلى جيوش من اليائسين. فماذا كانت تعني "اللامبالاة" غير اليأس؟ وماذا كان يعني "التكيف" مع الأوضاع الظالمة والظروف الجائرة المهينة غير "اليأس"؟. وماذا كان يعني رفض فكرة التغيير لدى الكثيرين سوى اليأس؟. لقد صدقت السلطة في "يأسها" فصدقها الناس وتناغموا معها وارتاحوا إلى الحياة البائسة اليائسة!. وعندما تشتد بهم المحن يكتفون بالحلم بطلوع شمس البطل أو الزعيم المنقذ أو المخلص، ليتولى بالنيابة عنهم مهمة تغيير وإصلاح السلطة التي يزيدها الإحساس بالعجز عن حل المشكلات قسوة وظلماً.

ولأن المخلص لا يأتي أبداً، والمهدي المنتظر لا يظهر قمره في أية لحظة من تاريخ البشر، فعلى الناس أن تتوائم مع واقعها اليائس و أن تفهم أن السلطة التي تعيش في ظلها خير من غيرها، عملاً بالمثل الشعبي "اللي نعرفه أحسن من اللي منعرفوش"، وربما تكون السلطة القائمة بعد أن شبعت من المال والجاه

والنفوذ أفضل من "جديد" سوف يبدأ رحلة "بلع"الوطن من جديد"!. ألم تكن تلك العبارات تتكرر على ألسنة المصريين الذين صنعتهم السلطة على عينها على مدار العقود الماضية؟.. وهل هناك أفكار تعبر عن عبقرية هذه السلطة في حقن عقل ووجدان الناس باليأس أكثر من ذلك؟.

وداخل سوق يشكل اليأس البضاعة الرائجة ألتي يتاجر فيها بائعوه ويتعاطاها زبائنه كان من المبرر جداً أن يجد "البرادعي" سر قوته في فكرته التي تقدم سلعة "الأمل"، تلك السلعة التي اختفت تماماً من سوق هذا الوطن أيام مبارك. فالأمل يعني الإيمان بالذات وبقدرتها على التغيير، وترجمة الإرادة إلى فعل، والقول إلى عمل، مما يؤدي إلى صبغ الحياة بلون جديد، والأمل لابد أن يتمكن من الشعوب قبل القيادات، وهذا ما أكده "البرادعي". فما قيمة أن تستبدل قيادة بأخرى مع استمرار نفس شروط وظروف الحياة؟. إن من يفعل ذلك لا يختلف عن شخص يستبدل زوجة "نكدية" بأخرى أكثر "نكداً"، دون أن يفهم أن المشكلة فيه هو ذاته وفي طريقة تعامله مع زوجاته، وأن الأولى بالتغيير ليس الزوجة وإنما طريقة إدارته لها. والأمر نفسه ينطبق على الشعوب "المقهورة" التي تتوقع أن تغيير حالها يرتبط بتغيير حكامها، وهي فكرة غير صحيحة، لأنها تستطيع – برضوخها وخضوعها – أن تجعل أكثر حكام العالم ديمقراطية أشدهم استبداداً!.

كان من الملفت أن يدرك البرادعي سر "الخلطة المصرية" التي ذاب فيها يأس السلطة في يأس المواطنين، وكان عظيماً أن يرى أن قوة فكرته تكمن في زرع الأمل في التغيير والإصلاح لدى الناس، وتوعيتهم بأن مصائرهم لابد أن تكون في أيديهم وليس في يد زعيم أو بطل مخلص كائناً من كان، لكن الأجمل والأعظم تمثل في قيام الشعب بترجمة الفكرة إلى واقع حين خرج بالملايين مطالباً بإسقاط النظام وتغير وجه الحياة في مصر يوم الخامس

والعشرين من يناير. لم تتواضع الحكومة مع البرادعي وتفهم أن الرجل الذي عاش – على حد ما كان يعايره فلاسفة الحزب الوطني – ثلاثين عاماً خارج مصر استطاع أن ينجو – بسبب ذلك – من جرعة اليأس التي دأب النظام الهالك على تبليعها للمصريين ليل نهار عبر ثلاثين سنة.

# (٦)

# سقوط حرمة الخروج على الحاكم

الأصل في الإسلام أنه رسالة في تحرير الإنسان. ولعل جملة "أسلم تسلم" التي كانت حاضرة في رسائل الرسول – صلى الله عليه وسلم - إلى حكام الممالك والإمبراطوريات المحيطة بالجزيرة العربية تلخص هذه الفكرة. فالإنسان عندما يسلم – بضم الياء وكسر اللام – فإنه يسلم – بفتح الياء واللام - . فجوهر مفهوم الإسلام أن يسلم الإنسان قياده إلى الله ولا يخضع لأي سلطان بشري آخر عليه، ولا يختلط إسلامه بأي نوع من أنواع الشرك. وعندما يتمكن الإسلام بهذا المفهوم من عقل وقلب الإنسان فإنه يصبح حراً طليقاً يتحرك في الحياة دون أن يعترف بأي قيد يمكن أن يسلسله به أحد. وقد أوجد الله من خلال ما فرضه على المسلم من عبادات وتوجيهات نظاماً يستطيع الفرد – من خلاله - أن يتعلم درس الحرية.

وأول موضوعات هذا الدرس هو أنك حر ابتداء في أن تؤمن بما جاء من عند الله أو تكابر وتكفر به "*وقل الحق من ربكم* فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر". وحين جعل الله قضية الإيمان به قضية اختيار قائم على الحرية فقد أراد أن يشعر (بضم الياء وكسر العين) الإنسان بحجم تفاهته عندما يستعبد لبشر الأرض الذين خلقوا مثله من طين ويجري عليهم ما يجري عليه من

سنن الحياة والموت!. فالإنسان الذي تستعبده زوجة أو أولاد أو مال أو منصب أو وظيفة هو إنسان – من المؤكد - تافه، وقد تخلى عن حريته في الاختيار الذي قرره الله تعالى له، وجعله حقاً من حقوق الإنسان حتى في الإيمان به جل وعلا "قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين".

وقد شرع الله للإنسان العديد من الأحكام ووجهه إلى العبادات التي يمكن من خلالها أن ينال حريته ويفلت من سلطان أهل الأرض عليه ليخلص له في إسلامه. فالله تعالى ارتضى للرجل تعدد الزوجات كي لا يستعبده حب إمرأة واحدة، وشاء للمرأة أن تزهد في الرجل زهداً تاماً خلال أيام محددة كل شهر، و ورخص للاثنين في كثرة الإنجاب حتى لا يستعبدهما الأولاد. وقد زين الله للإنسان الاستكثار في هذه الأمور لكي يكون موحداً لخالقه، ومشركاً في نظرته إلى شهوات الدنيا"زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين". فأنت لا تستطيع أن تكون حراً وأنت ترى في إمرأة معبدك، ولا يمكن أن تكون طليقاً وأنت ترى في أولادك جوهر حياتك.

كذلك فقد نهى الله عن اكتناز المال، وأمر بإنفاقه حتى لا يصبح صنماً يتعبد الفرد في محرابه. فتراكم المال يتناقض مع ما يفترض في الإنسان من وعي بأنه كائن زائل يحيا حياة فانية، وأنه سوف يحاسب في النهاية على كل جنيه دخل جيبه أو خزينته أو سكن تحت بلاطته "*وأنفقوا* مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين". بل إننا نجد في القرآن الكريم تحقيراً لقيمة المال كأداة للسيطرة والحكم. فالقيادة في الإسلام منوطة بالقدرة، وقد

احتفى القرآن في هذا السياق بالقدرة العلمية "إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم"، وكذلك القدرة الجسمية – المفتولة من الأمانة – عندما يستوجب الموقع ذلك "إن خير من استأجرت القوي الأمين".

كذلك فأنت في صومك حر. فعندما تتوقف عن الأكل والشرب وممارسة حياتك الطبيعية على مدار ساعات محددة في أيام الشهر الكريم فأنت تتحرر من أن يستعبدك طعام أو شهوة أو عادة. لذلك فإن الناس تستغرب من الحالة النفسية الجيدة التي ينعمون بها في رمضان، والمزاج المعتدل الذي يعيشون في ظلاله. والسبب في ذلك هو الإحساس بالحرية الذي يشعر به الفرد في الصيام، فيؤدي إلى تحسن حالته النفسية واعتدال مزاجه العام. أما الإحساس بالتوتر والقلق والإرهاق والمعاناة بقية شهور العام فإنه يرتبط بالانخراط في دائرة الاستعباد للأسرة والمال، والجاه والمناصب، والطعام والشراب، والعادات وغير ذلك. والاستعباد لكل هذه العناصر يؤدي بالإنسان إلى مزيد من الإحساس بالعجز والإحباط، لأنه يسلم عقله ونفسه وجسده لغير الله فيفقد حريته.

فالعبد المملوك لمال أو لسطة أو لزوجة أو لولد لا يقدر على شيء، بل هو مصاب بالعجز على طول الخط، على عكس الإنسان السوي الذي يعلم أن رسالة الإسلام هي دعوة للتحرير والتغيير "ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء ومن رزقناه منا رزقا حسنا فهو ينفق منه سرا وجهرا هل يستوون الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون".

ورغم هذه التأكيدات الجليلة على معنى الحرية إلا أن فقهاء ورجال دين حسني مبارك شرعوا في تربية الناس على طاعة الحاكم وعدم الخروج عليه، يستوي في ذلك مشايخ الأزهر والأوقاف والإنتاء مع آباء الكنيسة الأرثوذكسية على وجه الخصوص. فكم من مرة خرج علينا فيها وزير الأوقاف

السابق أو المفتي أو شيخ الأزهر متحدثين عن حرمة الخروج على الحاكم. وقبل ساعات قليلة من انفجار المصريين في الخامس والعشرين من يناير خرج علينا الأنبا بيشوي رافضاً فكرة التظاهر أو الاحتجاج ضد مبارك ودافع عن التوريث، لكن أياً من شباب المسلمين وكذا شباب الأقباط لم يلق بالاً إلى هذه المؤسسات التي أصبحت في نظرهم جزءاً لا يتجزأ من تركيبة السلطة الساقطة فسقطت أفكارها وتخريجاتها في نظرهم.

## خوارج العصر.. هكذا وصفت الحكومة الثوار:

على مر التاريخ نالت فرقة "الخوارج" ما لم تنله أية فرقة أخرى من فرق الإسلام من نقد وتجريح وتوبيخ، بل وأصبحت التهمة الجاهزة - لدى العديد من الحكومات – في مواجهة معارضيهم من السياسيين (العاديين) والإسلاميين، على حد سواء، أن يتم نعتهم بـ "الخوارج". وليس أدل على ذلك من تلك الفتوى التي صدرت عن دار الإفتاء المصرية (عام ٢٠٠٨) لتحرم الانضمام إلى الجماعات الإسلامية من منطلق أن هذه الجماعات اعتبرت نفسها أنظمة مستقلة عقدت الولاء والمبايعة لقادتها وبالتالي "يخرجون" عن جماعة المسلمين، فهم يريدون فصل الناس عن الشرع والعلماء وفكرهم امتداد "للخوارج".

والخوارج من الفرق الإسلامية التي تعرف بتشددها في الدين، وجمود نظرتها إلى العديد من أحكام ومفاهيم الإسلام. وقد نشأت هذه الفرقة بعد حادثة التحكيم الشهيرة بين علي ومعاوية – رضي الله عنهما – حقناً لدماء المسلمين بعد موقعة "صفين الشهيرة"، حين تقاتل المسلمون في جيشين يقود أولهما الخليفة علي بن أبي طالب، ويقود الثاني معاوية بن أبي سفيان الذي تمرد على الخليفة ورفض بيعته إلا بعد الثأر من قتلة عثمان بن عفان رضي

الله عنه. وبهذا الفهم يصبح معاوية بن أبي سفيان أول من خرج على الحاكم (الخليفة علي)، وهذا ما كان يبرر للعديد من أنصار "علي" الدخول في معركة ضده، هؤلاء الأنصار الذين انقلب بعضهم عليه بعد أن قبل التحكيم وما أسفر عنه من نتائج، ليتم تسميتهم بعد ذلك بـ "الخوارج"، لأنهم خرجوا على الاثنين، وقرروا التخلص منهما – بالإضافة إلى عمرو بن العاص – وأرسلوا ثلاثة من رجالهم لقتل القيادات الثلاث، فلم ينجح منهم سوى الرجل المكلف باغتيال الخليفة علي بن أبي طالب.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت هذه الفرقة في العمل النضالي والتمرد على حكام الدولة الأموية بعد أن استتب الأمر لمعاوية وورثته في الملك، وقامت كذلك بالعديد من الثورات والحركات النضالية خلال فترة حكم الدولة العباسية. وعلى مر التاريخ كان "الخوارج" يشكلون صداعاً مزمناً في رؤوس كل الحكام المسلمين، خصوصاً وأنهم بلوروا على مدار رحلتهم النضالية مجموعة من الأفكار السياسية التي كانت تغري الكثير من المستضعفين والمهمشين في المجتمعات الإسلامية بالانضمام إليهم. من بين هذه الأفكار التأكيد على أن اختيار الحاكم لابد أن يتم في ضوء مبدأ الشورى بين المسلمين، وإنكار فكرة توريث الحكم التي ابتكرها معاوية بن أبي سفيان عندما أخذ البيعة لولده يزيد والسيف مسلط على رقاب العباد، والإيمان بمبدأ المساواة بين جميع المسلمين. وهكذا برر الخوارج لأنفسهم الثورة على الحكام الذين لا يتم اختيارهم على أسس ديمقراطية – بالمفهوم الحديث – والذين يريدون جعل الحكم في الإسلام مستنداً إلى الملك القائم على التوريث، ولا يعدلون بين أفراد الأمة ويساوون بينهم في الحقوق والواجبات.

وما أشبه الليلة بالبارحة.. فإذا كانت بعض الأنظمة السياسية المعاصرة تصف الجماعات المعارضة لها بالقول أو بالفعل أو بكليهما بأنها جماعات

تكفيرية، فإن الأمر لم يختلف كثيراً عندما ننظر إلى أسلوب تعامل الحكومات الإسلامية على مر التاريخ مع "الخوارج". فقد كانت هذه الفرقة تنظر إلى نفسها كتعبير عن "جماعة المسلمين" التي نادى النبي بالانحياز إليها، وهو نفس إحساس أعضاء الكثير من الجماعات الإسلامية المعاصرة، وكما ترى بعض هذه الجماعات أن وصفها "بجماعات التكفير" هو وصف اخترعته الأجهزة الأمنية، فإنه من المؤكد أن الخوارج لم يسموا أنفسهم "خوارج"، وإنما اخترع الحكام الذين واجهوهم هذا الإسم ليصفوا خروجهم على الحاكم وعلى "جماعة المسلمين" التي يمثلها الحاكم. والعجيب أن أياً من الحكومات الإسلامية التي تعاقبت منذ بدء العصر الأموي وحتى الآن، وكذلك تيار المعارضة الذي نما في أحضان الخوارج، لم يحاول الاجتهاد في استخدام أفكار أو أوصاف جديدة في صراعاتهم. وهم بذلك يعبرون عن حالة فريدة من نوعها من حالات الركود في الفكر السياسي في تاريخ وحاضر المسلمين، ربما كان السبب فيه يرجع إلى حالة الجمود التي خلقها الاستبداد السياسي عقب مراحل مختلفة من تاريخنا.

## وزير الأوقاف يحرم الخروج على مبارك:

في ظل تعقد الأوضاع المعيشية وارتفاع معدلات الفساد في مصر كان من الطبيعي أن تتزايد المظاهرات والاحتجاجات الداعية إلى التغيير. ومع تفاقم هذه الظاهرة وامتدادها إلى قطاعات مختلفة من المصريين كان من الطبيعي أن تنشط آلة الدفاع الديني عن الظام ولتؤكد على حرمة الخروج على الحاكم أو الحتجاج ضده. في هذا السياق تعليمات مشددة صدرت عن الدكتور محمود حمدي زقزوق وزير الأوقاف (أبريل ٢٠٠٨) بتكليف خطباء المساجد بالحديث عن عدم شرعية الخروج على الحاكم، وتطبيق مبدأ السمع والطاعة، حتى ولو كان الحاكم ظالماً من أجل عدم شق عصا الجماعة

وإشاعة الفوضى. وقد بادر الكثير من الخطباء إلى طرح هذا الموضوع بالتصريح أو بالتلميح في خطب الجمع التالية، حيث تم التأكيد على أن المظاهرات والإضرابات والعصيان المدني ليست من سلوكيات المسلم الذي ربته حكومته المسلمة على "الطاعة" إذا تعامل مع حكامه!، وعلى "القناعة" إذا حرمته حكومته من بعض ما يحتاج إليه!، وعلى فكرة "الشماعة" في تفسير عذاباته مع ارتفاع الأسعار على أنها جزء من منظومة عذاب عالمي يعاني فيه المواطنون داخل دول أخرى من مشكلة ارتفاع الأسعار وضعف مستوى الدخل!.

وقد حمل هذا التوجه في طياته نوعاً من التشكيك في شرعية الكثير من الانتفاضات والهبات التي أعلن فيها المصريون الثورة على حكامهم، مثل المظاهرات التي قام بها المصريون عام ١٨٠٥ ضد خورشيد باشا الذي أرهق الشعب المصري بالضرائب والمظالم وسياسات التجويع مما أدى إلى خروج الناس عليه في ثورة جاءت بمحمد علي والياً على مصر، ثم ثورة عرابي ضد سياسة بيع مصر للأجانب عام ١٨٨٢ والتي خرج فيها على الخديو توفيق، حاكم مصر آنذاك، ووقتها أصدر السلطان العثماني فرماناً - يتشابه في مضمونه مع تعليمات الدكتور زقزوق – يعلن فيه عصيان عرابي لأنه شق عصا الطاعة على خليفة المسلمين. والأخطر من ذلك أن هذا التصريح حمل تشكيكاً في شرعية نظام الحكم في مصر بعد حركة الضباط (يولية ١٩٥٢) وحتى الآن، تلك الحركة التي خرج فيها تنظيم الضباط الأحرار على الملك فاروق وأجبروه بالقوة على ترك الحكم لهم؟!.

كما مثلت هذه التعليمات من جانب مسئول رسمي عودة إلى فكرة التوظيف السياسي للدين، وهي مسألة كثيراً ما كانت تعتب فيها الحكومة على الجماعات الإسلامية التي تحاول أن تستخدم الدين من أجل تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وغيرها، وهو يعني أن نظرة الحكومة إلى هذه

المسألة كانت نظرة مزاجية، فإذا كان لها مكاسب من ورائها بادرت إلى الارتكان إلى بعض الأفكار الدينية من أجل إسكات الناس، وإذا كان الحق عليها أسرعت إلى رفع شعار "لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين"!. فالحكومة التي راهنت على شعار الاستثمار كأساس لإدارة دولاب التنمية في مصر لأنه سوف يؤدي — من وجهة نظرها - إلى ضخ المزيد من الضرائب لم تكن تتردد في التعامل مع بعض الأفكار الفقهية بنفس المنطق الاستثماري، فالأساس في زيادة الدخل القومي يعتمد على مفهوم الجباية، ولكي تحقق الجباية أعلى هامش مدخولات لابد من دعم فكرة الاستثمار بوجهيها الاقتصادي والديني.

و لابد من الإشارة إلى أن الفقه الإسلامي الذي يتبناه أغلب المصريين (فقه أهل السنة والجماعة) يؤكد على ضرورة طاعة الحاكم حتى ولو كان ظالماً، وعلى حد تعبير البعض لا يحل الخروج على الحاكم حتى لو اغتصب الأموال وضرب الأبشار وضيع الحقوق!. والحكمة هنا أن ظلم الإمام إذا كان مفسدة فالخروج عليه يعد مفسدة أكبر لما سوف يترتب عليه من تخريب وتدمير وإراقة للدماء. وهي حكمة لا تخلو من الوجاهة، خصوصاً إذا كان الخروج هنا بالقوة وليس خروجاً سلمياً. ولكن ماذا إذا كان السكوت على المفسدة يمكن أن تترتب عليه مفسدة أكبر؟ هذا السؤال لم يقدم فقهاء أهل السنة إجابة عليه، لكن المصريين أجابوا عليه في الخامس والعشرين من يناير.

ومن المهم الإشارة إلى أن الأفكار التي تحرم الخروج على الحاكم نبتت في فترة زمنية كانت الأمة فيها قد خرجت لتوها من العديد من الحروب الأهلية التي أهلكتها وأرهقتها حتى استقر الحكم لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه بعد استشهاد الإمام علي كرم الله وجهه. وقد حمل السياق الذي ظهرت فيه هذه الأفكار العديد من الأسباب التاريخية التي بررت وجودها، لعل أبرزها أنها

جاءت في الفترة الزمنية التي أعقبت استشهاد الخليفة الثالث عثمان بن عفان في ثورة دموية كان معاوية يرى أن المبرر الوحيد لها هو طول فترة حكم عثمان (حتى مل الناس ومله)، ثم كانت الحروب التي قامت بين علي ومعاوية حتى وصل الاخير إلى الحكم ودفعت الناس إلى إيثار الاستقرار على فكرة الخروج على الحاكم الظالم في مجتمع لم يكن ينتحر فيه مسلم لأنه لا يجد قوت يومه!. يمكننا أيضاً أن نفهم السياق الذي ظهرت وراجت فيه مثل هذه الأفكار الفقهية إذا استوعبنا الترتيبات التي كان يقوم بها معاوية من أن أجل أن يجعل الحكم – من بعده - في ولده يزيد، وأتصور أن الدكتور زقزوق يعلم أن أمير المؤمنين كان يأخذ البيعة من كبار المسلمين من صحابة النبي – صلى الله عليه وسلم – والسيف على رقابهم، وكانت تلك الأفكار التي تحرم شق عصا الطاعة على الحاكم تمثل السند الشرعي الذي يكمم به أفواه الأغلبية من المحكومين لكي يروث الحكم لابنه من بعده.

هذا الوعي الشعبي الفطري بالسياقات التاريخية التي أنتجت هذا الفكر والتي ارتبطت ببناء الملك العضود (الوراثي) هو الذي دفع المصريين إلى ضرب عرض الحائط بهذه الأفكار التي كانت تكرس استمرار الظلم والقهر، بل وتعطي الحاكم الظالم شرعية الاستمرار مهما فعل بهم، ومواصلة حكمهم عبر أبنائه بعد أن يغادر الحياة فثار المصريون ضد مبارك وولده الذي كان يتعشم في وراثة حكم المصريين في ذات اللحظة التي قرر فيها المصريون التخلص منه ومن أبيه.

## فتوى إهدار دم محمد البرادعي:

في إطار مطاردة رجال دين "الدولة" لمن دعا إلى تغيير نظام الحكم والثورة على مبارك صدرت فتوى ملفتة من رئيس فرع جمعية أنصار السنة المحمدية بالبحيرة وذلك في ديسمبر ٢٠١٠، أي قبل شهر واحد من الثورة. وطالبت

الفتوى بإهدار دم الدكتور محمد البرادعي لأنه تجرأ على أولى الأمر ودعا إلى التظاهر ضدهم وتنظيم عصيان مدني من أجل الضغط عليهم للاستجابة لرغبة قطاع كبير من أبناء الشعب المصري المطالبين بالتغيير. وخطورة هذه الفتوى لم ترتبط بمجرد استخدام سلاح التكفير في وجه من يدعو إلى التغيير أو ما تحمله من خلط للدين بالسياسة وهو ما كان يرفضه أولو الأمر أنفسهم كما يصفهم صاحب الفتوى!، بل تتعلق برسوخ مضمونها كقناعة أساسية لدى عدد من المشايخ وعلماء الدين ممن كانوا يرون أن أي تمرد على الحاكم أو الحكومة يعد أمراً مرفوضاً من الناحية الفقهية والشرعية، وينظر إليه كجريمة من جرائم "البغي" التي ينازع فيها المطالبون بالتغيير الحاكم في سلطانه الذي منحه الله له.

هذه الفكرة الخطيرة التي تعد مكوناً أساسياً من مكونات الثقافة التي كرسها عدد من الفقهاء المنكرين لفكرة التمرد على الحكومة أو الحاكم حتى ولو كان ظالماً، لأن الخروج عليه يمكن أن يؤدي إلى فتنة أكبر من فتنة الظلم، وهي فتنة القتل. وهم ينظرون إلى الملك (بضم الميم) والحكم (بضم الحاء) كمنحة سماوية يعطيها الله لمن يشاء من عباده ليسودوا على الآخرين.

ومشكلة هذا النمط من التفكير أنه يرى الأمور بعين واحدة. فأصحابه يرون أن الموت فقراً أو مرضاً أو سحقاً أو قهراً أو جهلاً بسبب ظلم الحاكم والحكومة يجب السكوت عنه والصبر عليه لأنه "بلاء" من الله ولأن مواجهته يمكن أن تؤدي إلى سقوط ضحايا. و"العور" واضح في هذه النظرة التي لا ترى ضحايا الظلم الذين يسقطون يومياً وتبصر فقط الضحايا الافتراضيين الذين يمكن سقوطهم عند مواجهته، كما أنها لا تلاحظ الفارق بين الدعوة السلمية للتغيير من خلال التظاهر والدعوة إلى التغيير بالعنف!. ويظهر

"العور" أيضاً في النظر إلى التاريخ الإسلامي الذي يتشدقون بمآثره، حين يستدعون منه أقوال فقهاء السلطة والسلطان ويتغافلون عن الثقافة السياسية لعصر الخلافة الراشدة الذي وقاه الله شر المذاهب والمذهبيات. فهم يسقطون مثلاً تلك العبارة المدوية التي ألقاها واحد من عوام المسلمين في وجه الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما سأل رعيته: لو رأيتم بي اعوجاجاً ماذا أنتم فاعلون؟ فأجاب عليه ذلك الرجل الذي لم يذكر التاريخ اسمه: لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناك بسيوفنا. أما "العور" الأكبر فيظهر في رؤية جزء من آيات القرآن الكريم والعمى عن أجزاء أخرى. فكما أن الله تعالى يؤتي ملكه من يشاء فإنه ينزع هذا الملك عمن يشاء، فالله لا يعطي الملك فقط كما يذهب هؤلاء بل ينزعه أيضاً!.

إذن المشايخ الذين كانوا يفكرون بهذه الطريقة تبنوا نظرية التفكير "الأعور" عند النظر إلى الأحداث والنصوص بعين الحاكم فقط. ولا يخفى أن عدداً من الفقهاء على مدار التاريخ الإسلامي لم يترددوا في تسخير فقههم وعلمهم لخدمة الحكام وسحق الشعوب المسلمة، ليس فقط من خلال مثل هذه الأفكار الرديئة، بل أيضاً من خلال إغراق الشعوب في تفاصيل فقهية تتعلق بالعبادات استهلك الناس أعمارهم في فهمها واستيعاب الكثير من السفسطات المتعلقة بها. فقد اهتم هؤلاء بتسويد آلاف الصفحات للحديث عن أحكام الصلاة وأحكام الصيام وأحكام الحج وغيرها من العبادات، وبلغ بهم الفراغ والرغبة في "تتويه" الناس حدوداً غير مسبوقة حينما مال بعضهم إلى اختراع مسائل تخيلية – ليس لها أية صلة بواقع المسلمين المزدحم بالمظالم – وأخذوا يصبون حولها أطناناً من الكلمات بغرض الإفتاء فيها. ومن يراجع الصحف المصرية الصادرة عام ١٩٦٩ سوف يلاحظ أن الشغل الشاغل للمشايخ وقتها تمثل في التساؤل حول كيفية الصلاة فوق سطح القمر (بعد أن وطأت

أقدام الإنسان أرضه لأول مرة في التاريخ) في ظل وجود القبلة (الكعبة المشرفة) على الأرض، لكن أحداً لم يسأل كم ألف سنة نحتاجها حتى يصعد المصريون فوق سطح القمر!.

ومكمن الخطورة الذي أدركه الشعب في هذا الفكر أنه يتناقض مع الكثير من المفاهيم القرآنية التي تدعو الإنسان إلى السعي والعمل وتذليل مصاعب الحياة ومواجهة ما يؤدي إلى تأخر البشر. لقد دعا القرآن صراحة إلى إقامة العدل ونهى عن البغي "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون" والبغي هنا يعني الظلم، فمن ينتزع من الناس حقوقهم في حياة كريمة هو الظالم، ويبقى بعد ذلك أن العدل يعني ببساطة مقاومة هذا البغي وإعادة الحقوق إلى أصحابها "والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون". وإذا كان المرء يحشر مع من أحب فالله تعالى قال "إنه لا يحب الظالمين".

## ثار الشعب عندما زهد في فكرة قدرية الحاكم:

عندما أضاء الإسلام جنبات الأمة العربية، كان أول درس تعلمته الجماعة المسلمة – كما كان يقول الصحابي ربعي بن عامر رضي الله عنه – أنها تحولت إلى دين يخرج الناس "من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد". ومثّل هذا الأمر تحولاً جذرياً في الثقافة السياسية للأمة العربية، وبدأت الأمور في العودة إلى نصابها ليصبح الحاكم مجرد فرد ليس له أية أفضلية على باقي أفراد الرعية "إني وليت عليكم ولست بخيركم". فالحكم هنا أصبح مجرد وظيفة قيادية تتم بناء على اختيار الناس، حتى ولو اختلفت أهواؤهم. حدث ذلك في عهد الخليفتين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وبدأ الأمر يختلف خلال فترة حكم عثمان، رضي الله عنه، الذي ردد في وجه معارضيه

الـذين طـالبوه بالتنـازل عـن الحكـم عبـارة "لا أخلـع قيمصـاً أكسـانيه الله" ليؤكد أن وجوده كخليفة أمر قدره له الله، وحكم فيه بقضائه.

ومنـذ ذلـك التـاريخ بـدأت تتكرس فكـرة أن الحـاكم قـدر مـن الله ينبغي على المحكومين الصبر عليـه. وقـد كـان يزيـد بـن معاويـة يقـر بـأن الحسين بـن علـي، رضـي الله عنهمـا، خير منـه، أبـاً وأمـاً وجـداً، وعنـدما سـأله النـاس: كيـف تقول ذلـك وقـد كنت تراه السبب الرئيسي في الفتنـة التي أدت إلى استشهاده، أجابهم: لقد جاءت الفتنة إلى الحسين من باب الفقه، ثم تلا على سائليه قوله تعالى "قل اللهم مالـك الملـك تؤتي الملـك مـن تشاء وتنـزع الملـك ممـن تشـاء" وهكذا بدأ الحكام العرب في تأكيد مسألة "قدرية الحكم" وأنه مجرد رزق من الله!، وأن الحـاكم في النهايـة يحكـم بـأمر الله، ليعـز ديـن الله، ويكـون فخـراً للـدين، وخـلاف ذلـك مـن أوصـاف اسـتخدمت في وصـف الحكـام، ويحفظهـا المصريون عن ظهر قلب.

لكـن فكـرة أن الحـاكم قـدر لم يكـن لهـا أن تكتسـب شـعبية لمجـرد إيمـان الحكـام بهـا، فقـد كـان مـن المهـم أن يتلقفهـا الفقهـاء ويقـدموها للشـعوب ويحـاولون إقنـاعهم بهـا وتسـكينها في رؤوسـهم. وقـد قـام الفقهـاء بهـذا الـدور بامتيـاز منـذ عهـد الإمـام حسـن البصـري رضـي الله عنـه، وهـو إمـام أهـل السـنة والجماعة الذي سار ويسير على هديه الفقهاء الذين جاءوا بعده ورجال الدين الـذين أعقبـوهم علـى مـدار الأجيـال المتتابعـة حتـى عصـرنا الـراهن. ويحكـي التاريخ أنه عندما قام ابن الأشعث بثورة على الحجاج الثقفي فزع العلماء إلى الحسـن البصـري وقـالوا لـه: مـاذا تفعـل.. وأنـت تـرى الحجـاج يسـفك دمـاء المسلمين دون رحمـة أو شـفقة، ويقتـل أعـداءه دون قضـاء أو محاكمـة، وينفـق ثروات المسلمين فيما يغضب الله؟ فقال لهم: لا تقاتلوا إلا إذا أعلن الكفر بالله، وأنكـر أصـلاً مـن أصـول الـدين، وإن تكـن أفعالـه الآن عقوبـة مـن الله، فمـا أنـتم

برادي عقوبة الله بأسيافكم. وإن يكن بلاء فاصبروا حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين".

وكانت النتيجة المنطقية لسيادة هذا النوع من الفكر ظهور جماعات متمردة ترفض نظرية السكوت على الحاكم الظالم، وتحولت إلى مقاومته. وفي ظل تبنيها لفكرة المقاومة وعدم وجود أي طرح لديها فيما يتعلق بالبناء، بناء الإنسان العربي المسلم بصورة إيجابية، ساهمت هذه الجماعات في تخريب الأوضاع داخل الكثير من الدول العربية، وفي المقابل من ذلك تلقفت الأغلبية الساحقة من أبناء الشعوب العربية فكرة الصبر على الحاكم الظالم وصادفت هوى في نفسها لأنها اتسقت مع تكوين شخصي يميل إلى الكسل والجبن والعزوف عن المواجهة، وأصبح الكثير من المواطنين في دول عربية مختلفة، وعلى رأسها مصر، يتحدثون عن تغيير الأوضاع، ويتمنون يوماً يجدون فيه من يثور على الظلم والظالمين، بشرط أن يشاهدوا أحداث هذا اليوم على شاشات التليفزيون، دون أن يكونوا شركاء فيه!.

وهذا ما حدث بالفعل خلال ثورة الخامس والعشرين من يناير فقد تحرك ما لا يزيد عن نسبة ٨٪ إلى ١٠٪ من المصريين ومكثت الملايين الباقية في البيوت تتابع الصراع بين الثوار ونظام مبارك عبر شاشات التليفزيون، لكن هذه الأقلية التي كانت تعد بأكثر من ثمانية ملايين استطاعت أن تحسم الموقف لصالحها بقدرتها على الحركة والاحتشاد وتصميمها على تحقيق هدفها في الإطاحة بمبارك ونظامه. وقد أثرى موقف الثوار انضمام الكثير من الدعاة ورجال الدين الإسلامي والمسيحي إلى ثورتهم فبدأوا يأخذون منهم الغطاء الشرعي للاستمرار ضد نظام الحكم الذي أفسد حياتهم حتى نجحوا في إزاحته.

# (٧)

# تدمير أرواح المصريين

كل من كان ينظر إلى حال المصريين قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير كان يصاب بالدهشة من حالة التفسخ القيمي والأخلاقي التي أصابت قطاعاً عريضاً منهم فدمرت أرواحهم وأقعدتهم عن التغيير وأغرقتهم في الكذب والنفاق والفهلوة وأسكنتهم كهف الخوف ودفعتهم إلى "تتويه" أنفسهم عن حالة الإهدار الممنهج بالاستغراق في مباريات الكرة والهروب من التفكير فيما يفعله بهم النظام. وقد أخذت مفردات هذه الحالة في التراكم حتى أحدثت لدى قطاع من أبناء هذا الشعب تحولاً نوعياً، أدى إلى وقوفهم مع أنفسهم في لحظة صدق قرروا بعدها أن يتدفقوا إلى الشارع من أجل التغيير. إنها تلك اللحظة العجيبة التي أسقط فيها المصريون كافة الأخلاقيات التي رباهم نظام مبارك عليها عندما تحرروا منه وطالبوا بسقوطه لحظتها ظهر أجمل ما في المصريين واستطاعوا التغيير. وتعالوا نحلل ماذا فعل نظام مبارك بأخلاق المصريين قبل أن يقرروا في لحظة صدق وعودة إلى الذات الأصيلة التخلص منه.

## أرض النفاق.. التفسخ الأخلاقي للمجتمع المصري:

خرجت علينا وزارة الدولة للتنمية الإدارية – مع مطلع شهر مايو ٢٠٠٩ – بنتائج دراسة أكدت أن غالبية المصريين يمارسون النفاق، ويسيطر على حياتهم الكذب (بنسبة ٧١ ٪) وأنهم لا يرحبون بالصدق!. ومثلما كانت الحكومة حريصة في الستينات والسبعينات وما تلاها على تشويه صورة هذا الشعب لتبرر ركوبها له وتهميشها لأفراده، من خلال الحديث عن ميله إلى النفاق والكذب والفهلوة، سواء عبر الأفلام السينمائية أو المسلسلات، وكذلك الدراسات العلمية، فإن حكومة نظيف كانت أشد حرصاً على هذا الامر. ويبدو أن مسئوليها كانوا ينسون أنهم بحيرة النفاق الأساسية التي يعوم فيها المواطن!.

توصلت الدراسة إلى وجود حالة من التردي الشديد والانحدار الأخلاقي الذي أصاب المجتمع خلال الفترة الحالية، من أبرز "أماراتها" تراجع القيم الإيجابية، وانهيار العلاقات الإنسانية، وانتشار الفساد. ويبدو أن الدراسة نسيت أهم "أمارة" على حالة التردي التي وصلنا قبل الثورة والتي تتمثل في وجود نظام مبارك، بما ميزه من استبداد. فثقافة الفهلوة والنفاق والكذب تنتشر في المجتمعات الاستبدادية. فـ"الاستبداد" يخلق حالة من "الاستعباد"، كما كان يقول عبد الرحمن الكواكبي في كتابه "طبائع الاستبداد". وهل يمكن أن نتصور أن يتعامل المستعبد "الضعيف" مع المستبد "الطاغي" بأدوات غير الكذب والنفاق والفهلوة؟!

فالنفاق ببساطة يعني أن يظهر الإنسان غير ما يبطن، وأن يقول بلسانه ما ليس في قلبه. والمنافق يرفع – دائماً – شعار "خايف أقول اللي قلبي"، سواء كان ينافق من أجل مغنم أو تحاشياً لمغرم. فالخوف هو جوهر المشكلة، أما النفاق والفهلوة والكذب فهي مجرد أعراض للمرض. ومن العجيب أن هذا

البلد ابتلي منذ فجر تاريخه بحكام دأبوا على زرع الخوف في نفوس أبنائه. فمنذ حكومة فرعون وهامان وجنوده كان الخوف هو أصل العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ذلك الأخير الضعيف الذي لم يكن أمامه سوى أن يستعمل كل مواهبه في التملق والنفاق والمداهنة من أجل أن يأمن بطش الحاكم. إن الحاكم الذي أعلن نفسه إلهاً وطلب من شعبه أن يعبده (في حادث تاريخي غير مسبوق)، وهل هناك خوف يمكن أن يتفوق على خوف العبد من إلهه وكذا خوفه من حاكمه؟ فماذا لو اجتمع الحاكم والإله في شخص واحد؟!!.

وحتى في الفترات التاريخية الحديثة لم يتوقف تيار زراعة الخوف في نفوس المصريين من جانب من يحكمهم. ذلك الخوف الذي تغذى في عهد الرئيس عبد الناصر على الحديث الهامس عما يحدث في السجون والمعتقلات لمن يغضب عليهم النظام. وعندما تولى السادات الحكم لم يغير ذلك من الأمر شيئاً. وقد تدفقت – في عهد السادات – الأفلام السينمائية التي تحكي قصص التعذيب وانتهاك آدمية البشر على يد زبانية السجون، وظن البعض أن الراحل يهدف من خلالها فقط إلى تشويه عصر عبد الناصر وتهذيب جماهيريته لدى أفراد الشعب، وفي تقديري أن الهدف الحقيقي الكامن وراء إنتاج هذه الأفلام هو دعم فكرة الخوف في نفوس مشاهديها الذين كانوا يتساءلون بخبث "وما أدرانا أن هذه القصص قد انتهت؟!".

واستمر تيار الخوف في التدفق خلال العقود الثلاثة الماضية، إذ اجتهدت السلطة في إنعاش ذاكرة المواطن بالمثل المصري الشهير الذي يقول "مين خاف سلم". لقد اختلفت الفلسفة، ولم يعد هناك داع لأن تتحمل الدولة تكاليف وجود سجين يحتاج إلى من يطعمه ويأويه ويكسيه ويؤدبه أيضاً (من منطلق أن السجن إصلاح وتهذيب)، وفي هذا السياق اهتدت الحكومة إلى فكرة صناعة

سجن من الخوف داخل كل مواطن يضع نفسه فيه بإرادته لينهض "بنفسه" بعبء سجن "نفسه". ومن حين إلى آخر كانت السطة تحاول أن "تطير" أحد الرؤوس الكبيرة أمام المواطنين، عملاً بنظرية "اضرب المربوط يخاف السايب"، وتنقل وقائع محاكمته – من منطلق الشفافية – عبر وسائل الإعلام، وتبرز منظره البائس والمرتعب أمام الناس، وتقدمه كعبرة لمن يعتبر، ليردد المواطن الضعيف في سره "إذا كانوا يفعلون ذلك بالكبار فماذا سيفعلون بنا؟"، ويبدأ بعد ذلك في التشرنق حول نفسه والهروب إلى كهف خوفه ونفاقه!.

## الكورة تعويذة المصريين:

هناك أسباب متعددة ومتنوعة يمكن أن تفسر لنا عدم اندفاع الشعب المصري نحو التغيير طيلة سنين طويلة من حكم مبارك رغم ما سادها من فساد وتراجع وسعي نحو قمع وإفقار المصريين،. وقد يتعجب البعض من وضع الكورة على رأس العوامل التي تسببت في غياب الشعب عن المشهد العام طيلة الثلاثين عاماً الماضية، لكن للأسف كانت تلك هي الحقيقة. فشعبنا من أكثر شعوب العالم اهتماماً بـ "الكورة"، وقد يقول قائل إن كل شعوب العالم تحب الكرة وهذا صحيح، لكن حب المصري للكرة يختلف، فهو يمكن أن يتقبل المعاناة في مأكله ومشربه وصحته وتعليمه لكنه قد يموت كمداً من مرارة الإحساس بهزيمة الفريق الذي يشجعه!. ومن المعلوم أن الأعضاء المشجعين للأحزاب الكروية في مصر – وعلى رأسها الأهلي والزمالك – يعدون بالملايين، وحجم المهتمين بمشاهدة مباريات الكرة أضعاف أضعاف المهتمين بمتابعة أي شأن سياسي أو اقتصادي أو معيشي في مصر. وقد ذكر أحد المحللين الغربيين – ذات يوم – أن الكابتن "حسام حسن" استطاع أن يشعل حماس أمة عندما حصل على ضربة جزاء أحرزنا منها هدف التعادل في مباراتنا مع هولندا ضمن منافسات كأس العالم ١٩٩٠.

وجميعنا يعلم أن "الانتصارات الكروية" كانت الحدث الوحيد الذي يمكن أن يدفع المصريين للنزول إلى الشارع بالملايين أيام مبارك. وقد ذكرت الصحف أن ملايين المواطنين نزلوا يهتفون بحياة المنتخب الوطني المصري بعد فوزه على الجزائر بهدفين نظيفين في تصفيات كأس العالم ٢٠١٠. وقد سمحت الشرطة بوجود هذا العدد المهول من البشر في الشارع في الوقت الذي كانت تمنع فيه تظاهر مائة فرد ضد غلاء الأسعار!.كذلك فالمصري كان لا يتردد في أن يضرب ويحرق ويقتل من أجل الكرة، وكان على استعداد لأن يدفع حياته ثمناً لرأيه الكروي، ومع ذلك لم يكن يجرؤ على تحريك ساكن ضد أي إجراء يضر معيشته في الصميم خوفاً على حياته "المعدومة أصلاً"!.

وقد لعبت الحكومة دوراً خبيثاً في غرس عشق "الكورة" في أدمغة وقلوب المواطنين. فمنذ نشأة التليفزيون المصري عام ١٩٦٠ ومباريات الكرة والبرامج الرياضية تعد ملمحاً أساسياً من ملامح خريطته. وقد ظلت الحكومة – لفترة زمنية طويلة - حريصة أشد الحرص على إذاعة مباريات الكرة على الهواء مباشرة مهما كلفها ذلك من مبالغ، إيماناً من المسئولين بأن "الكورة" تعد واحدة من أدوات التنويم المغناطيسي لهذا الشعب لقدرتها على إلهائه عن همومه المعيشية. وبمرور الوقت لم تعد الحكومة في حاجة إلى أن تدفع تكلفة إذاعة المباريات، بل أصبح على هؤلاء المواطنين أن يدفعوا من جيوبهم "عشان يتلهوا على عينهم بأيديهم". ومن يستدع من ذاكرته مشهد الطوابير الطويلة والعريضة والتزاحم البشري غير المسبوق أمام الشركة التي احتكرت بث مباريات كأس الأمم الأفريقية أو كأس العالم الأخيرة يدرك مدى النجاح الذي استطاعت أن تحققه الحكومة في الوصول بهذا الشعب إلى أن يدفع من قوته وقوت "عياله" لكي يشاهد مباراة "كورة" تماماً مثلما يدفع المدمن ثمن الجرعة ولو ضاع فيها آخر جنيه في جيبه!.

وعبر استخدام مرض "الإدمان الكروي" لدى المصريين استطاعت الحكومة أن تعلم هذا الشعب كيف يتعامل مع الأمور الجادة بمنتهى الهزل ومع الهزل بمنتهى الجد. ومن يشاهد أي برنامج رياضي ويلاحظ الطريقة التفصيلية التشريحية التي يتحدث بها النقاد والمعلقون الرياضيون لعدة ساعات عن لعبة واحدة لم تستغرق أكثر من دقيقة يمكنه أن يفهم بسهولة كيف يتحول الهزل الكروي إلى جد!. ولو أننا كنا نستهلك في مناقشة مشكلاتنا الاقتصادية أو التعليمية أو الصحية أو السياسية نصف أو ثلث الوقت الذي كنا نستنفده في مناقشة مباراة كرة قدم واحدة لتوصلنا إلى حلول لها منذ زمن طويل!. ونظام مبارك كان سعيداً بهذا الوضع أشد السعادة لأن زهد الشعب الطيب في "الكورة" يعني تحوله إلى الاهتمام بمشكلاته الحقيقية، ووقتها سوف يوجه غضبه إلى الحكومة ويبدأ في حسابها، وسوف يبادر إلى الاحتشاد خلف من يدعو إلى التغيير، بل وسوف يوجه طاقته كاملة إلى تحقيق هذا الهدف. وذلك هو الكابوس الأزلي الأبدي الذي يطارد الحكومة في صحوها ومنامها، ويجعلها تدفع الملايين من أجل الإبقاء على "الكورة" في ملعب الشعب!.

كذلك نجحت الحكومة في توظيف "الكورة" كأداة لتغذية عشق المصريين لفكرة المشاهدة وكسلهم عن المشاركة. فمهاويس الكورة في هذا البلد أبعد ما يكونون عن ممارسة هذا اللعبة أو أية رياضة أخرى، فهم فقط مدمنو مشاهدة، سواء لمباراة كرة أو مباراة في الصراع على الحكم أو مباراة لانتخابات برلمانية مزورة!. فالمشاهدة تتناغم مع عدم الرغبة في الحركة، وهي سر من أسرار عدم اكتراث المصريين بمواجهة الحكومة التي أغرقتهم في قائمة طويلة عريضة من المشكلات. لذلك فاللحظة الوحيدة التي كان يمكن أن تهتز فيها أعصاب الحكومة أمام هذا الشعب هي تلك اللحظة التي سوف

يتخذ فيها المصريون قراراً جماعياً بالإضراب عن مشاهدة مباريات الكرة. وهو ما حدث يوم ٢٥ يناير يومها فهم النظام أن "الشعب" خرج من بين أصابعه، وتساءل: "الشعب راح فين؟".. وعلم يومها أن المانع لم يكن خيراً!.

## في انتظار ما لا يجيء:

وعدل الله يرغم كل ظالم، وعدل الله يحكم في القضية!!.. هل تذكرون هاتين العبارتين اللتين ترددتا على لسان شاعر الربابة في فيلم "أمير الانتقام" للمبدع الراحل أنور وجدي. لقد أراد أن يلخص بهما موقف الإنسان عندما يخذله الناس ولا يجد بينهم من يعدل في معاقبة من أضاعوه، إنه لا يملك في هذه الحالة إلا أن يتعشم في عدالة السماء المطلقة التي سوف تنصره ولو بعد حين. وعلى طول المسافة التي تفصل بين وقوع الظلم وإمهال المولى عز وجل للمسئولين عن دفعه حتى يثوبوا إلى رشدهم ويقيموا العدل يطول الانتظار بالبشر الذين يرون الظلم حولهم في كل اتجاه دون أن يبصروا يداً تدفعه أو تحل ألغازه وتعيد العدل إلى نصابه في دنيا البشر، لكن يبقى أن عدل الله يحكم كل ظالم في النهاية إذا عجزت الأيدي على الأرض.

ولا أجمل ولا أريح ولا أبسط من هذا تفسير كان يمكن أن تتعامل به العقول والقلوب المحبطة من تبرئة ساحة ممدوح اسماعيل وولده من التسبب في غرق ١٠٣٣ بني آدم ابتلعتهم أسماك القرش في عرض البحر الأحمر في ٢ فبراير ٢٠٠٦. فذلك شأن المصريين عندما يشعرون بنوع من الإهدار يضطرون معه إلى التعامل بعقلية قائمة على التسليم والرضاء بالأمر الواقع انتظاراً لأمر الله تعالى، متناسين أن ذلك القانون الذي جعله الله – جل في علاه – مقدمة لإصلاح الحياة داخل أي مجتمع "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم". إن مجرد الشعور بالإحباط وانتظار الفرج – في لحظات العجز

– هو شعور هروبي ينجو به الإنسان من الدخول في أية مواجهات تستهدف التغيير.

وعموماً فحال العديد من المصريين الذين عاشوا فوق أرض المحروسة أيام النظام الهالك لا يختلف كثيراً عن الشهداء الذين ابتلعتهم مياه البحر الأحمر بعد أن غرقت بهم عبارة السلام، فالكل غارق والكل ابتلعته أسماك القرش بالمعنى الحقيقي والمجازي. سر إحباط المصريين من تبرئة ممدوح واسماعيل وشركاه ناتج عن إحساس غير واع بأنهم يدفنون هؤلاء الشهداء من جديد بعد أن غرقوا مرة أخرى، هذه المرة ليس في البحر الأحمر، ولكن في بحر من سكات الناس الذين يرون هؤلاء الشهداء يقتلون مرتين، وهم غارقون في الحديث عن الناديين الأحمر والأبيض ومشاكل مجلس إدارة النادي الزمالك وهل ستؤثر على مستوى فريق الكرة في لقائه أمام الأهلي، وإذا كان الأهلي سيفوز كما هو متوقع فبكم هدف؟ ذلك كله كان يحدث في نفس اليوم الذي سجل فيه في شباك المصريين جميعاً هدف تبرئة ساحة من وجه إليهم تهمة التسبب في غرق تلك الأرواح المصرية!.

ليس من حق الناس أن تدعي الإحباط أو الاكتئاب نتيجة أحزانهم على من غرقوا عام ٢٠٠٦ على متن العبارة التي تمتلكها شركة السلام للنقل البحري، والذين غرقوا مرة ثانية عام ٢٠٠٨ وسط الطوفان البشري الذي اجتاح المحروسة ليلة النطق بالحكم أثناء مباراة الأهلي والزمالك. ومن يريد أن يتأكد من ذلك عليه أن يسأل نفسه أو غيره متى عرف بحكم التبرئة هل يوم المباراة أم في اليوم التالي، رغم أن الحكم صدر قبل المباراة بعدة ساعات، وكذلك الطعن الذي تقدم به النائب العام ضد حكم التبرئة؟ إن الكثيرين كانوا غرقى هم الآخرون في بحر لجي من الحماس والتشجيع وتقييم أخطاء

حكم المباراة، وكانوا مستغرقين في جدل لا ينتهي حول أحداثها والنتيجة التي انتهت إليها!.

لقد استوعب الشعب وهو يراقب هذا المشهد أن صاحب شركة السلام فرد! ومن العبث أن نتصور أن فرداً يمتلك كل هذه القوة، إنها سطوة نظام كامل متكامل كان يعرف كيف يحمي أفراده، ويتقن الدفاع عنهم، ولديه المحامون الشطار الذين يمكنهم بسهولة هد أية تهم توجه إليهم، وأدوات الدعاية الذكية التي تعرف كيف تختار التوقيت والظروف الأنسب لتمرير القرارات في زحمة انشغالات الناس بما يستحق وما لا يستحق. لقد نجحت الحكومة في إفساد ملايين المصريين من المصريين الذين نظروا بأسى وأصابهم الإحباط عندما سمعوا خبر التبرئة وأخذوا يشكون إلى الله هوانهم على الحكومة لكن كانت هناك ملايين أخرى تتأمل قول الله تعالى "إن الله لا يصلح عمل المفسدين" فقررت التخلص من نظام الحكم الفاسد يوم أن علمت أن الخلاص في يديها وأن قدرها بين عينيها.

# (٨)

# تنشيط فكرة المقاومة

# نموذجا المقاومة الفلسطينية واللبنانية

على مدار الفترة من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٠ شهد الصراع العربي الإسرائيلي التهاباً على جبهتين أساسيتين هما الجبهة الفلسطينية والجبهة اللبنانية. وكان العامل المشترك في المواجهتين هو صعود دور التشكيلات الشعبية أو بعبارة أخرى الميليشيات الشعبية التي تواجه آلة عسكرية إسرائيلية عاتية. تمثل التشكيل الأول في جماعة حماس وتمثل التشكيل الثاني في حزب الله اللبناني. وقد استطاع هذان التشكيلان تلقين الشعوب العربية درساً في قيمة المقاومة الشعبية وجدواها في مواجهة أية آلة قمعية مهما كانت درجة عتوها أو غلوها في قهر الشعوب.

ومن الملفت للنظر أن القضية الفلسطينية لم تكن مجرد هم أساسي من هموم أعضاء تنظيم الضباط الأحرار الذي قام بحركة يولية، بل مثلت واحدة من البوابات الكبرى التي دخلت عبرها فكرة الخنوع والاستسلام إلى الوجدان المصري ليصبح من أضعف الشعوب قدرة على المقاومة وأقلها سعياً نحو التغيير. ورغم اختلاف أسلوب تعامل حكام مصر ما بعد يولية ١٩٥٢ مع هذه القضية، إلا أنهم اتفقوا جميعاً على توظيفها لغرض واحد أساسي، هو قتل

روح المقاومة وسحق فكرة التغيير لدى المصريين حتى صعدت حماس وحزب الله. والسر في ذلك هو وعي رجال الثورة أو الحركة – سمها ما شئت – بأن الصراع مع إسرائيل يشكل مفتاحاً لشرعية النظام. فحسم هذا الصراع (بالحرب أو بالسلم) يضمن استقرار الأوضاع، أما غير ذلك فهو نذير بالتغيير لأي سلطة تحكم.

وكلنا يعرف أن حرب فلسطين عام ١٩٤٨ كانت المحرك الأول للتغيير في هذا البلد. وفي خضم معاركها نبتت فكرة إنشاء تنظيم الضباط الأحرار في ذهن الرئيس جمال عبد الناصر. وما إن انتهت الحرب بالنكبة وتأسيس دولة إسرائيل حتى بدأ التنظيم في التخطيط للقضاء على الملكية، وكان لرجاله ما أرادوا صبيحة يوم الثالث والعشرين من يوليو. و منذ وصوله إلى كرسي الحكم عام ١٩٥٤ آمن عبد الناصر بأولوية قضية الصراع مع إسرائيل كمصدر لشرعية النظام الثوري الجديد، وكان يرى أن الحرب هي السبيل الوحيد لإغلاق هذا الملف الذي يثير روح المقاومة لدى المصريين ويعد السر الأكبر في اندفاعهم نحو التغيير، كما حدث مع رجال الثورة أنفسهم، لكن الرياح جاءت بما لا تشتهي السفن، وانتهت معركته مع العدو بهزيمة مدوية في ١٩٦٧، كانت أولى نتائجها أن سبق عبد الناصر الشعب وأعلن تنحيه عن الحكم بعد إحساسه بسقوط شرعيته ليعيدها الشعب إليه ثانية في مظاهرات ٩ و ١٠ يونيو).

وقد عملت الهزيمة علمها في نفوس المصريين وأصابتهم بقدر كبير من الإحباط والانكفاء بسبب مظاهرات الكذب الإعلامي التي سبقت الحرب ورافقت ساعاتها الأولى ليفاجأ الناس بعدها بهزيمة مرة ابتلعوها في حلوقهم وخلفت في قلوبهم شرخاً وجرحاً عميقاً وأصابت قدرتهم وإحساسهم بجدوى

المقاومة في مقتل لتسود بينهم نغمة معبرة عن العجز والسخرية من الذات والرضاء بما قسمته الأقدار "الثورية" لهم.

وكان السادات يعلم – منذ أن تولى الحكم عقب وفاة عبد الناصر – أن ملف الصراع مع إسرائيل هو أكثر ما يهدد استقراره على الكرسي، فما كان منه إلا أن بادر بحرب إسرائيل في أكتوبر من عام ١٩٧٣ بهدف تحريك الأمور والخروج من دائرة اللاسلم واللاحرب. واستطاع السادات تحقيق النصر، لكن ذلك لم يمنع نظام الحكم من ترديد نفس النغمة التي سادت لدى البعض بعد هزيمة يونيو واتسع مداها بعد حرب أكتوبر من خلال الحديث عن عدم استطاعتنا مواصلة الحرب إلى ما لا نهاية، وأنه ليس من السهولة بمكان أن نحارب إسرائيل المدعومة من دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ويبدو أن السادات كان مدركاً لخطورة اشتعال روح المقاومة لدى المصريين فأراد وأدها بالسلام خوفاً من أن تؤدي إلى تكريس فكرة التغيير في الداخل، وربما كان ذلك هو السبب الذي دفع عبد الناصر بعد هزيمة يونيو ٦٧ إلى التفكير في الحل السلمي.

لكن الظروف الدولية وانتصار أكتوبر ساعدا السادات على السير في اتجاه هذا الحل فبادر بزيارة إسرائيل، وقام بتوقيع اتفاقية كامب دافيد، ثم معاهدة السلام عام ١٩٧٩. وتعشم الرجل أن يغلق الملف عند هذا الحد لتذوب فكرة المقاومة وعدم جدوى التغيير بالمواجهة، خصوصاً وأن النظام حينذاك كان دائم التذكير بأن حرب عبد الناصر مع إسرائيل من أجل تحرير فلسطين لم تنته بتحرير أرضها، بل باحتلال أرض سيناء!. وبعد عامين من توقيع المعاهدة كان القدر يخبىء للسادات ولنا مفاجأة كبرى عام ١٩٨١ عندما وقع حادث المنصة الشهير واغتيل الرئيس في يوم نصره، وكان المبرر

الأبرز الذي ذكره قاتلوه وهم يدافعون عما قاموا به: أنه عقد صلحاً مع إسرائيل وذهب إلى أرض العدو رغم احتلاله لفلسطين.

وفي بداية توليه للحكم عام ١٩٨١ استثمر مبارك النغمة التي سيطرت في عصر السادات وأكد على تمسكه بكافة الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، وأن خيار السلام هو الخيار الوحيد للتعامل مع ملف الصراع العربي الإسرائيلي. وظل على مدار ما يقرب من ثلاثين عاماً يكرر لهذا الشعب أنه حماه من أية مغامرات عسكرية كان من الممكن أن تؤدي إلى إهدار دماء أبنائه. وكان الشعب على الخط تماماً مع الرئيس وهو يؤكد في كل مناسبة أن السياسة الحكيمة للرئيس هي التي حمت الأمة من الدخول في حروب لا طائل منها، وأنه لولا السلام لكان وضعنا أشبه بوضع سوريا العاجزة عن استعادة مرتفعات الجولان بسبب تعنتها في قبول الحل السلمي!.

هكذا سادت نغمة بين المصريين خلال العقد الخامس والسنوات التي مرت من العقد السادس من الفترة التي تلت حركة الضباط الأحرار ١٩٥٢ تردد أن الاستسلام أسلم وأن المقاومة لا تجدي، وأن نتيجتها سوف تكون الدق على الرؤوس بآلة الحرب الإسرائيلية التي لم ترحم النساء والأطفال والشيوخ الذي يقاومون في غزة. وما أكثر التصريحات التي تكررت على لسان الرئيس "المخلوع" وذكر فيها أنه رجل عسكري ويفهم معنى الحرب جيداً والآثار التي يمكن أن تترتب عليها لذلك يحرص على تجنيب المصريين ويلاتها. والمعنى الباطن لهذا الكلام يعني قتل روح المقاومة والرغبة في التغيير وتقديس الاستقرار حتى ولو كان لأوضاع من الواجب تغييرها!. وقد كان يوم الخامس والعشرين من يناير هو اليوم الذي ذبحت فيه جحافل المصريين بقرة الاستقرار المقدسة التي ورثوها عن عصر مبارك، وكان الدليل الذي استرشدوا به في هذا السياق هو نموذج المقاومة الذي قدمه الغزاويون من ناحية وحزب الله من

ناحية أخرى الذين تحققت على أيديهم معادلة المقاومة القادرة على إخضاع المتغطرس.

## من قال لا في وجه من قالوا نعم:

نموذج فريد من نوعه قدمه الغزاويون للشعب المصري أثبتوا من خلاله أنه مهما كانت درجة علو وغلو السلطة في سحقهم وتدمير إرادتهم إلا أن المقاومة ممكنة وتستطيع تحقيق أهدافها. وربما كانت أحداث العدوان على غزة نهاية عام ٢٠٠٨ وأوائل ٢٠٠٩ من العوامل التي ألهمت ثورة المصريين في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١. فقد قدم أهل غزة عبر مقاومتهم لهذا العدوان نموذجاً لمعنى القوة التي تخرج من رحم الضعف، والعناد الذي يواجه القهر، وأثبتوا للشعوب العربية أن الإنسان الفارغ من قضية يقتله ضعفه، أياً كان حجم ونوع مظاهر القوة التي يعتمد عليها. وأهدوا هذا المعنى إلى الأخسرين أعمالاً "الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا".

لقد زعمت الحكومة المصرية – وكذلك إسرائيل – أن السبب في العدوان على غزة (ديسمبر ٢٠٠٨) يرتبط بتلك الصواريخ التي تسقط من حين إلى آخر على سكان "المستعمرات" في جنوب إسرائيل، وأن حماس هي المسئولة عن الأرواح الفلسطينية التي زهقت جراء القصف الإسرائيلي، وبذلك فالحل بسيط، يتحدد في أن تتخلى حماس عن فكرة المقاومة وأن تصبح جزءاً من القطيع الفلسطيني الذي ينتظر "الفرج الإسرائيلي". وربما أزالت حكاية "القطيع" تلك ذلك الاستغراب الذي شعر به البعض حين حللوا موقف مصر والمصريين مما يحدث لفلسطينيي غزة. فمنذ أن انخرطت مصر في اتفاقية سلام مع إسرائيل منذ ما يقرب من ثلاثين سنة، وهناك جهد حثيث ومحسوس من جانب الحكومة المصرية لتحويل هذا الشعب إلى قطيع

بشري، مشكلته الأساسية هي الحصول على الطعام والشراب، بالإضافة إلى الاحتياجات السريرية. وفي الحالات التي يحاول فيها بعض أفراد هذا القطيع الانفلات من المعادلة فإن عصا الشرطة تتولى التأديب، أو الخوف منها كفيل بالإقعاد ويدفع الفرد إلى إيثار السلامة.

ومن تتبع البرامج الحوارية في القنوات التليفزيونية المصرية – خلال الفترة التي سبقت ثورة يناير – سيلاحظ أن أجندة الموضوعات التي تطرحها تتركز على قضايا الأكل والشرب، وغلاء السلع وقلة المرتبات، وارتفاع سعر فواتير الخدمات المقدمة للمواطن، أو حوادث إرهاب و تعذيب للمواطنين من جانب رجال الشرطة، أو مشاكل العلاقة السريرية بين الرجل والمرأة، أو أزمة نادي الزمالك أو هزيمة الأهلي في اليابان!. تلك هي قضايا الشعب الذي حولته حكومات السلام إلى "قطيع" يتحرك إما بـ "العليقة" أو "العصا" أو "النعجة"!. فإذا أرادت الحكومة أطعمته، وإذا عزفت عن ذلك صفعته وحرمته. لذلك أدرك المصريون أنه لا محل للاستغراب من موقف الحكومة المصرية "البارد" إزاء عمليات القتل والسحق والتخريب الذي تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين في غزة، فهل ترحم الحكومة المصرية أبناء شعبها لكي ترحم أبناء شعوب أخرى؟!. وكم شهيد "غزاوي" سقط من جراء العدوان الإسرائيلي، وكم عددهم قياساً إلى ما يزيد عن ١٠٣٣ مواطناً غرقوا في عبارة "السلام"؟!. لقد فهم الشعب المصري – في سياق العدوان على غزة – أن حكومته أسد عليه ونعامة أمام الآخرين، وأن رهان المقاومة هو الرهان الرابح دائماً.

لقد توهم مبارك ونظامه ـ كما توهمت إسرائيل ـ أن بإمكان حكومة معينة القضاء على فكرة محلها القلب والعقل والشعور والوجدان. لقد حاولت إسرائيل أثناء العدوان تدمير المواقع والمنصات التي تنطلق منها صواريخ

حماس، واجتهدت في اصطياد كوادر وقيادات هذه الجماعة عبر طيرانها ومدفعيتها ودباباتها. وتوقعت أنها لو أفلحت في تحقيق هذه الأهداف فستقضي تماماً على الخطر الذي يأتيها من القطاع، وستنهي موضوع المقاومة، وستحول جميع الفلسطينيين إلى قطط أليفة ومستأنسة! وهيهات.. هيهات!. فالمسألة لا ترتبط بجماعة أو منظمة، يمكن أن تجيش الجيوش من أجل القضاء عليها، بل تتعلق في الأساس بفكرة المقاومة التي تسكن صدور الكثير من الفلسطينيين، وهي فكرة يصعب – إن لم يكن يستحيل – القضاء عليها بتدمير المعطيات التي تعتمد عليها أية منظمة أو مجموعة، بل باقتلاعها من صدور من يؤمن بها.. وهيهات!.

لقد وقعت مصر إتفاقية سلام مع إسرائيل، تم بموجبها استرداد أرض سيناء، وكان من بين بنود هذه المعاهدة تطبيع العلاقات بين المصريين والإسرائيليين، لكن الواقع لم يشهد ـ على مدار المدة الزمنية ما بين ١٩٧٩ وحتى الآن ـ أي نوع من التفعيل لبند التطبيع، ليس على المستويات الشعبية فقط، بل على بعض المستويات الرسمية أيضاً. فالعديد من الجامعات المصرية أبت بناء أية علاقات أو أي نوع من التعاون التعليمي أو البحثي مع الجامعات الإسرائيلية، وظلت إسرائيل مستبعدة من المشاركة في أي نشاط ثقافي على أرض مصر، والقضاء الإداري أكد حكم وقف تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل. فرغم السلام الرسمي مع إسرائيل، إلا أن فكرة التطبيع تم مقاومتها شعبياً. فالقضاء على الفكرة ليس بالأمر السهل أو الهين، وذلك ما لم تدركه إسرائيل، ولا الحكومة المصرية.

وتنشأ فكرة المقاومة في أحضان الظلم، ويشتد عودها كلما اشتد مقدار الظلم. وقد ارتبطت في الوجدان الفلسطيني باغتصاب الأرض وسحق الإنسان، واشتد عودها بسبب الحصار المرير وغير الإنساني الذي أهلك سكان غزة على

مدار شهور طويلة. في ظل هذا الوضع كان من الطبيعي أن تنطلق حماس وأن تقاوم من أجل حق الشعب ـ الذي تمثله - في الحياة، و إقامة الدولة، وفي الخضوع للمنهج الديمقراطي الذي تتشدق به الأفواه الغربية. لذلك لم يكن هناك حل سوى تعديل الشروط الظالمة التي تحكم سكان غزة بانسحاب جيش الاحتلال، ورفع الحصار، وضرورة أن تنصاع "فتح" لحق حماس في تشكيل الحكومة رضاء بقواعد اللعبة الديمقراطية.

المقاومة الغزاوية الباسلة لعدوان ٢٠٠٨ علمت الشعب المصري وغيره من الشعوب العربية أن مفاهيم الصراع قد اختلفت، وأن الانتصار فيه لم يعد لمن يملك أسلحة الدمار والقتل والسحق، بل يتأسس على حقيقة الإيمان بالحق، وأن هذا الإيمان هو الحقيق بالنصر. وقد استوعب المصريون الدرس جيداً وهدوا نظرية "الماستر ـــ سليف" التي ظلت تحكم علاقتهم بالسلطة المستبدة لسنين طويلة. وعلاقة "الماستر ـــ سليف" هي ببساطة علاقة العبد بالسيد. فالماستر هو السيد، والسليف هو العبد. وهذه النظرية عرفت – في الأساس – في مجال الكمبيوتر لتفسر العلاقة بين أدوات التخزين والتعامل مع المعلومات على ذاكرة الحاسب. ذلك الجهاز الذي تم تصميمه ليعمل بنفس الطريقة التي يعمل بها العقل البشري. وأظن أننا إذا حللنا الكثير من المشكلات والمواقف التي تحيط بنا سواء في مصر، أو في المنطقة العربية، أو على المستوى الدولي فسوف نجد أنها تعتمد على تلك النظرية: نظرية السيد والعبد، تلك النظرية التي أعلن المصريون الثورة عليها صباح الخامس والعشرين من يناير.

## المقاومة اللبنانية.. كن واقعياً واطلب المستحيل:

أخطر ما في تجربة المقاومة التي خاضها حزب الله ضد إسرائيل أنها استطاعت إسقاط الحكومات العربية – وعلى رأسها حكومة المخلوع مبارك -

أدبياً أمام شعوبها. فمنذ سنين وإسرائيل تنصب سيرك الحرب في المنطقة وتقتل العرب من كل الملل والنحل بدم بارد وكانت الحكومات العربية ترد على ذلك بمؤتمرات قمة تعلن من خلالها تمسكها بخيار السلام، وتقدم العديد من المبادرات التي تتضمن كل التنازلات المطلوبة لإسرائيل والاستعداد للاعتراف والتطبيع والتعاون غير المحدود وغير المشروط معها مقابل أن تحل مشكلة الصراع الإسرائيلي ويطبق القرار التاريخي رقم ٢٤٢، لكن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كانت ترفض ذلك باستمرار، وظل الحال على هذا النحو إلى أن أعلن السيد "عمرو موسى" في ختام واحد من اجتماعات وزراء الخارجية العرب لبحث العدوان الإسرائيلي على لبنان أن السلام قد مات!. كان الرجل يتحدث بلغة المحللين السياسيين وكأنه لا يقف أميناً عاماً هو والضاحكون حوله لجامعة تضم الدول العربية التي تسحقها إسرائيل بحذائها دون أن يتخذ أحد أي قرار. لقد توصل حسن نصر الله إلى هذا الاكتشاف الضخم "بأن السلام قد مات" منذ سنين وبدأت كوادر حزب الله في إخراج إسرائيل من الجنوب اللبناني وهي تواصل عملها الآن من أجل استكمال أهدافها وتصفية أجندة حساب تاريخي تراكمت بنوده مع إسرائيل.

سقطت الحكومات وارتفعت قامة الميليشيات (الجماعات المدنية المسلحة) وأصبحت أكثر شعبية في الواقع العربي، ورفعت قطاعات متنوعة من الشعوب العربية صور السيد حسن نصر الله بعد نجاح الرجل في بناء أجندته السياسية منطلقاً من الشارع وأجاد الحوار والتخاطب معه، وقدم نموذجاً مبهراً أحس معه المواطن العربي أن إسرائيل تكاد - لأول مرة في تاريخ حروبها مع العرب - تشعر بمعنى كلمة حرب، وتفهم ماذا تعني الخنادق والملاجئ، ويعيش مواطنوها إحساس المواطن العربي الذي تجبره طائراتهم وصواريخهم على عدم النوم طيلة الليل انتظاراً لقدر لا يعرفه.

لقد أخذت الحكومات العربية التي تبنت سياسة الحكمة تتحدث عن المغامرات غير المحسوبة لتفاجأ بعد ذلك بأن حزب الله نجح في استرداد أسراه في سجون إسرائيل، وأفلحت صواريخه التي أصابت أهدافها بدقة في دفع إسرائيل إلى التفاوض معه بشروط عادلة، لذلك كان من الطبيعي بعد هذا السقوط الأدبي للحكومات أن يحدث سقوط من نوع آخر، وأن تبدأ الشعوب العربية في إفراز قوى شعبية احتجاجية جديدة ترفع شعار المقاومة لترث الحكومات العربية وتضع رموزها في المتاحف.

لقد كان "أولمرت" رئيس وزراء إسرائيل السابق يردد أن عدوانه على لبنان (٢٠٠٦) يهدف إلى وضع قواعد جديدة للعبة الصراع العربي الإسرائيلي، وهو كلام صحيح، لكن الذي لم يفهمه هذا "الأولمرت" أن هذه القواعد لن تكون في صالحه على وجه الإطلاق، لأن حربه وسلامه بمرور الوقت لم تعد مع الحكومات العربية التي تعودت إسرائيل أن تنام في مخادعها، بل مع شعوب تتحدث باسمها جماعات وأحزاب مستعدة لحمل السلاح في وجهه والوصول معه إلى أقصى الخيارات "الشمشمونية" من أجل الحصول على حقوقها، وأنها ليست مثل الحكومات لا تحمل في جعبتها سوى "خيار السلام".

لقد رسخت هذه الأفكار التي ترافقت مع حرب ٢٠٠٦ لدى المواطن العربي، وكان المواطن المصري يراقبها بقدر خاص من الاهتمام ويغذي بها خياله وهو ينظر إلى نظام مبارك الجاثم فوق صدره. وقد ارتبط العامل الأهم برسوخ هذه الأفكار بنجاح الآلة الإعلامية التي اعتمد عليها حزب الله في تأكيد هذه الأفكار. ومن المعروف أن العدوان الإسرائيلي على لبنان استهدف أول ما استهدف قناة "المنار" الناطقة بلسان حزب الله، ويبدو أن هذا الأمر كان متوقعاً من جانب كوادر الحزب وأنهم أعدوا العدة له بدليل أن بث القناة لم يتوقف رغم قصف مبناها أكثر من مرة. فالإعلام أصبح أداة أساسية في لعبة

الحرب والسلام، وهو أحد الأسلحة التي استخدمت بكفاءة وحرفية فإنها تؤدي إلى تحقيق ما تعجز عنه المدافع والطائرات والبوارج، وقد رسخت هذه الحقيقة منذ الغزو الأمريكي للعراق.

وقد استفاد إعلام حزب الله وكذا الإعلام المساند له من كاريزمية السيد "حسن نصر الله" وقدراته الهائلة على مخاطبة الجماهير والتأثير فيها، وحاول إعادة إنتاج خطابه مستخدما في بعض الأحيان نفس الألفاظ التي يرددها في خطبه ولقاءاته، وهي ألفاظ تعبر عن معان سحرية تتحدث عن العزة والكرامة، والقدرة على إذلال إسرائيل، وتجاوز الحكومات العربية الضعيفة والمستسلمة، وغضب الشعوب العربية التي سئمت حالة الهوان والتراخي أمام دولة إسرائيل المتغطرسة، وها هي تراها تتقهقر وتتراجع أمام صواريخ حزب الله. لقد استطاع هذا القاموس اللفظي الذي اعتمد عليه حسن نصر الله أن يغازل النفسية العربية التي أهلكها بالفعل الشعور بالإحباط واليأس والعجز.

فالإعلام المساند لحزب الله قدم رسالة استطاعت أن تثير انفعال الجماهير العربية في مواقع متعددة، وهي جماهير كثيراً ما توصف بأنها عبارة عن ظاهرة صوتية، بمعنى أنها تتأثر بشدة بسلطة اللغة وقدرتها على الإطراب ومداعبة المشاعر والأحاسيس حتى ولو كانت فارغة من المعنى والمضمون. وقد أثبتت ثورة الخامس والعشرين من يناير وجود قدر ما من التطرف في هذا الرأي حين تحرك الشعب المصري دون زعامة كاريزمية أو لغة مشعة أو موحية. فقد تحرك المصريون – مؤمنين – بفكرة المقاومة التي تجسدت أمامهم في النموذج اللبناني، واندفعوا بأوجاعهم وأشواقهم إلى مستقبل أفضل أكثر مما تحركوا بوازع من الشعارات الملتهبة القادرة على إثارة مشاعرهم.

# (٩)

# الأومابيزم

# فكرة في قدرة الشعوب على صناعة التغيير

علق الكثيرون على الطريقة التي اهتم بها صانع القرار الأمريكي بأحداث الثورة في مصر خلال الفترة من (٢٥ يناير – ١١ فبراير) مقارنة بمستوى اهتمامهم بالأحداث التي تلتها في ليبيا واليمن وسوريا. فلم يمر يوم من أيام الثورة دون أن يخرج مسئول أمريكي كبير للتعليق على ما تشهده شوارع وميادين مصر: الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون والمتحدث باسم البيت الأبيض، وأحياناً ما كان يخرج الثلاثة معاً للتعليق على مجريات الثورة في مصر. فقد تسلطت العدسة الأمريكية على الأحداث في مصر بصورة واضحة، كما تسلطت العدسة المصرية على الأحداث في أمريكا منذ انتخاب أوباما رئيساً لولايات المتحدة الأمريكية (نوفمبر ٢٠٠٨) وتبلور ظاهرة على المستوى العالمي يمكن وصفها بـ "الأوباميزم".

وتعبر "الأوباميزم" عن تلك الحالة الشعبية التي تختزن كل أشواق البشر إلى الخلاص في اللحظات التي تشتد فيها الحاجة إلى التغيير، الحالة التي تصف القوة التي تخرج من رحم الضعف، والنصر الذي يخرج من قلب المستحيل، والتحقق الذي ينبت من دوائر الإهدار، وإرادة الجماعة التي تعلو

على إرادة الأفراد، وحلم التغيير الذي يقوده شعب يريد بالفعل أن يغير، ولا يرفع التغيير كمجرد شعار. وتلخص "الأوباميزمية" توجهاتها في مجموعة من الشعارات الأساسية التي غازلت وجدان المواطن الأمريكي بأعلى درجات الحرفية. بداية من شعار "التغيير الذي نريده" الذي التقى مع إرادة هذا المواطن في تغيير السياسات النكدة التي خلفتها ظاهرة "البوشيزم" التي ألحقت بالولايات المتحدة العديد من الخسائر السياسية والاقتصادية والعسكرية والبشرية على يد "بوش" الصغير. وانتهاء بشعار "نعم باستطاعتنا"، ذلك الشعار الذي أبهر الكثير من المهمشين، ومن يشعرون بأنهم تحت الأقدام في مجتمعات عديدة، وليبدأوا في الحديث عن أن باستطاعتهم أن يستخرجوا القوة من رحم العجز والمهانة.

قصة الأوباميزم أيضاً تقدم تلخيصاً للفارق بين التفكير النمطي والتفكير الابتكاري. فكل النمطيين راهنوا على أن الشعب الأمريكي سيخضع لعنصريته ولن يختار أوباما، وأنه سيردد في النهاية أن نار ماكين "البيضاء" خير من جنة أوباما "السوداء". لكن التجربة أكدت انتصار الفكر الابتكاري الذي يقرِّب البعيد، ويتحرك إلى الأرض التي لم تطرق بعد، ويجنح إلى تجربة الحلول التي ظلت مستبعدة لقرون بعد يأس العقل من الحلول المتكررة التي تخرج الإنسان من أزمة إلى أزمة. وقد كان هذا الانتصار مصدر ابتهاج للكثير من الشعوب، مثل أبناء القرى التركية الذين ذبحوا الخراف، وأهالي القرى الكينية الذين خرجوا إلى الشوارع يرقصون تعبيراً عن الاقتناع بفكرة الأمل في إحداث تغيير يعيد إليهم هيبتهم وكرامتهم. فالمسألة تعدت شخص أوباما ذاته إلى الفكرة التي تلخص حلم المستضعفين في أن يكونوا قادة لمجتمعاتهم. وهو حلم يتساوى فيه جميع المسحوقين في كل الدنيا، بغض النظر عن اللون أو العرق أو العقيدة أو الوطن. لذلك فقد سارعت الشعوب إلى الاحتفاء بما

حدث في أمريكا، في حين تباطأت ردود أفعال النخب التي تتحدث عن التغيير ولكنها لا تريده!.

## الأوباميزم.. أمريكا الملهمة للشعب:

الملاحظ أنه حتى اللحظة الأخيرة لإعلان فوز أوباما برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية (نوفمبر ٢٠٠٨) كان هناك تردد واضح ما بين أفراد النخبة المثقفة في مصر والعالم العربي في الاعتراف بأن الرجل في طريقه إلى البيت الأبيض، وذلك رغم توالي الاستطلاعات التي تؤكد تفوقه، وتدفق الأخبار الداعمة لذلك عبر شاشات الإعلام العالمي بعد إغلاق صناديق الاقتراع، وتفيد بتقدم أوباما على ماكين. وقد يفسر هذا التردد بحالة التوجس التي تنتاب البعض من المقالب المتوقعة لنتائج الانتخابات الأمريكية التي تتناقض – أحياناً – مع ما تشير إليه استطلاعات الرأي، لكنني أرى أن هذا التوجس والتردد في الاعتراف بالإنجاز الذي تحقق في الولايات المتحدة الأمريكية مرده أمر آخر، يتمثل في وجود رغبة دفينة لدى الكثير من أفراد النخب السياسية والثقافية في رفض ما يحصل، خصوصاً تلك النخب التي حددت ولاءاتها وانحيازاتها في صف السلطات الرسمية فـي الكثير من دول العالم، فرفضت بصور واعية – أو غير واعية – ظاهرة "الأوباميزم".

وأتصور أن الكثير من الرسميين العرب – كما ظهر في تعليقاتهم الخاملة على ما حدث – كانوا يتمنون فوز "ماكين"، ليس لأنهم يكرهون أن يحكم أوباما الولايات المتحدة، ولكن لأنهم يخافون من الإلهام المشع لفكرة "الأوباميزم" التي تجاوزت شخص الرجل لتوقظ حلم الكثير من المهدرين داخل مجتمعات العالم المختلفة في أن يكونوا فرسان حلبة الحكم. إنه ذلك الإلهام الذي انزعج منه الحكام العرب بعد ظهور عبد الناصر وبلورة فكرة

"الناصرية"، وظهور الخوميني في إيران وصعود فكرة "الخومينية"، مع احترام الفروق الجوهرية بين شخصيات الثلاث.

ورغم أن العنصرية القائمة على أساس لون البشرة ليست جانباً من حياة الكثير من الشعوب، كما هو الحال بالنسبة للشعب الأمريكي، إلا أن الكلام عن التفرقة على أساس الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو العائلي وخلافه لا يخلو من التعابير اللونية. فالمواطن المصري الذي عاني – قبل ثورة ٢٥ يناير – من أنواع مختلفة من التمييز لم يكن يجد عبارة يصف بها حاله خيراً من عبارة أنه "ابن البطة السودة". وابن البطة السودة – حتى ولو كان ناصع البياض – كثيراً ما يحرم من أن يكون ضابط شرطة أو دبلوماسي أو عميد كلية أو رئيس جامعة، فما بالك أن يكون رئيس دولة في منافسة "أبناء الأكرمين"؟!. الأوباميزم أثبتت أن ابن البطة السوداء – في أشد المجتمعات تمييزاً على أساس لون البشرة – يمكن أن يصل إلى سدة الحكم.

إن الناس – بطبيعتها – تعشق هذا اللون من الأحلام التي يستحيل فيها الضعف إلى قوة، والعجز إلى إرادة، والغياب إلى حضور، والقهر إلى نصر. ألم يكن التغيير هو أنشودة كل الواقفين في طوابير الضعف والعجز والغياب والقهر من المصريين في عصر المخلوع. لم تعترف فكرة "الأوباميزم" بمجرد "الرغبة في التغيير"، بل تأست على "إرادة التغيير". وهذا هو الفارق بين النخب الثقافية والسياسية المعبرة عن شعوبنا التي كانت تتحدث عن التغيير أكثر من أي موضوع آخر، في الوقت الذي لا تملك فيه الإرادة المطلوبة لإحداث أي تحول في الواقع، وشعوب أخرى كالشعب الفرنسي الذي بادر مثقفوه وسياسيوه إلى تقديم عريضة إلى الرئيس "ساركوزي" يطالبونه فيها بالاقتداء بالتجربة الأمريكية بإتاحة الفرصة أمام الجميع للوصول إلى سدة الحكم تبعاً لإرادة الشعب. وقد أكدت سيدة فرنسا الأولى "كارلا بروني"

انضمامها إلى هذه الدعوة، وعبرت ببساطة عن أنها لا تجد نفسها في دور السيدة الأولى، وإنما في انتمائها إلى عالم الغناء والطرب(.

الأوباميزم تعبير عن الإرادة التي عبر عنها المصري الموجوع "أمل دنقل" في قصيدة "لا تصالح" التي كتبها في شكل رسالة وجهها "كليب" إلى أخيه "سالم الزير"، تلك الشخصية التي ترتبط في ذهن المصريين، وكذا العرب، بأسطورة الفارس المخلص الذي يملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً، لقد صرخ "أمل" في وجه المصري المسحوق قائلاً "ليس سوى أن تريد.. أنت فارس هذا الزمان الوحيد.. وسواك المسوخ". لقد تغنى أمل وهو يحكي عن الفارس المخلص بأنشودة الإرادة، وظل الرجل حتى لقي وجه ربه يحلم بأن يولد في هذا الوطن "من يلبس الدرع كاملة.. من يطلب الثأر.. من يستولد الحق من أضلع المستحيل". وكانت تلك الكلمات هي مضمون الوصية التي حملتها الملايين في وجدانها وعقلها عندما خرجت في الخامس والعشرين من يناير لتستولد الحق من أضلع المستحيل.

## أمريكا الملهمة للسلطة السياسية:

من مؤشرات حالة العبث السياسي التي كانت تعيشها مصر قبل الثورة أن صورة واحدة للسيد جمال مبارك مع الرئيس الأمريكي أوباما أو مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو أو تصريحاً يصدر على لسان واحد من الاثنين في مدح النجل يمكن أن يشكل جواز مرور إلى وراثة حكم المحروسة. فقد استطاع مسئولو السلطة ومثقفوها أن يلقنوا الشعب هذا الدرس ويغرسوا هذه الفكرة في عقله ووجدانه منذ سنين طويلة تعود إلى عصر الرئيس السادات الذي كان يكرر باستمرار أن "٩٩ ٪ من أوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة"، وحتى ذلك الحين كان الشعب يتشكك في هذه العبارة وينظر إلى ما يقوله السادات على إنه مجرد كلام الغرض منه مغازلة صانع القرار الأمريكي حتى يتدخل بما

لديه من ثقل من أجل الضغط على إسرائيل لقبول فكرة السلام مع مصر والانسحاب من سيناء، لكن الأمر بدأ يختلف شيئاً فشيئاً مع مطلع حقبة التسعينيات وما شهدته سنواتها الأولى من احتلال العراق للكويت ثم حرب تحرير الكويت، وبدأ المواطن يشاهد ويسمع كلام الرئيس المخلوع المتوافق مع موقف الولايات المتّحدة، ثم بدأت الأحداث تتوالى تباعاً وبدأت المواقف المصرية الرسمية في التميع أثناء حرب حزب الله مع إسرائيل عام ٢٠٠٦، ثم العدوان الإسرائيلي على غزة أواخر ٢٠٠٨.

عند هذا الحد آمن قطاع من المصريين بأن كل شيء يحدث في المنطقة لابد أن يتم برضاء إسرائيلي - أمريكي، وأن الطرفين يسيطران على كل كافة الشئون الداخلية المتعلقة بأي دولة من دول المنطقة، بما فيها اختيار الرئيس القادم لمصر!. ومهما اعترض الناس أو قاوموا فإن إسرائيل وأمريكا قادرتان على فرض إرادتهما على الجميع في النهاية، وبالتالي فقد تأكد لدى الكثير من المواطنين أن العاقل من يؤثر السلامة ولا يصفع رأسه في الحائط ويحقق ما تريده الدولتان"من سكات". فإذا علم أنهما راضيتان عن أن يرشح الرئيس مبارك نفسه لولاية سادسة فعليه أن يبادر بالتأييد، وإذا كانت نيتهما تتجه إلى توريث الحكم لجمال مبارك فعليه أن يسارع بالمباركة، وإذا اتفق المزاج الإسرائيلي الأمريكي على التغيير الكامل والدفع بوجه جديد فمن واجبه أن يحتشد وراء هذا الوجه.

ومن المضحك أن البعض ظن أن الدكتور مصطفى الفقي وقع في زلة لسان عندما ذكر عام ٢٠١٠ ما نصه "للأسف إن الرئيس القادم لمصر يحتاج إلى موافقة أمريكية وعدم اعتراض إسرائيل"، مع أن الرجل كان يؤدي - في تقديري - دوراً لصالح النظام، بل ولصالح فكرة التوريث بشكل محدد (رغم زعمه بأنه ناقد مصلح من داخل النظام). فكل كلمة قالها "الفقي" كان

يعنيها تماماً ويريد تأكيدها لدى الناس، وقد نظر البعض إلى كلامه على أنه مجرد تلخيص للوضع.

لقد غضب وزير الخارجية السابق "أحمد أبو الغيط" ونفى بشدة ما تداولته بعض المواقع الإسرائيلية بشأن مقابلة جمال مبارك لرئيس وزراء إسرائيل في واشنطن أثناء الزيارة الأخيرة التي رافق فيها الرئيس المخلوع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وخرجت العديد من التصريحات الرسمية الأخرى التي ترفض ذلك الفرض الذي ذهب إليه البعض من أن وجود جمال مبارك في العاصمة الأمريكية خلال هذا التوقيت يعد خطوة تمهيدية للتوريث. لقد كان المشهد شديد العبث ونحن نرى مسئولي الحزب الوطني يعربون عن غضبهم وحزنهم على ذلك الافتراض الذي ذهبت إليه الأقلام الرافضة للتوريث رغم أنهم كانوا في منتهى السعادة في داخلهم، لأنهم اطمأنوا إلى أن الرسالة قد وصلت إلى الناس!.

نعم فيكفي الشعب جداً أن يفهم أن جمال مبارك ذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية حين كان رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو هناك، بغض النظر عن إجراء لقاءات بين الطرفين. فالمسألة لا تحتاج إلى ذلك، إذ يكفي جداً أن يفهم المواطن أن كلاً من أوباما ونتنياهو لا يمانعون من وجود مبارك الابن بينهم حتى ولو لم يجتمعوا معه لينطلق إلى تأييده ومباركة مسيرته نحو وراثة عرش أبيه. فالناس تقول في سرها "خلينا في الأمان"، والأمان من وجهة نظرهم مع "إسرائيل والأمريكان"!. فأي شخص آخر لن يستطيع أن يجلس على كرسي الحكم في مصر إذا غضبت عليه أمريكا وإسرائيل حتى لو رضي عنه الناس!.

والمواطن العادي – الذي كان يميل إلى اختيار رئيسه طبقاً للهوى الأمريكي الإسرائيلي – معذور، لأنه يرى رموز المعارضة والساعين إلى التغيير

يدعون أوباما إلى الضغط على النظام المصري من أجل إلغاء قانون الطوارىء وإجراء انتخابات نظيفة بريئة من التزوير وحماية حقوق الإنسان المصري. وهو معذور حين يرى الإعلام الرسمي يضرب له الأمثال ليل نهار بالرئيس الراحل صدام حسين الذي أزاله الأمريكان حين غضبوا عليه وخربوا بلاده وبددوا شعبه، وهو الأمر نفسه الذي حدث في أفغانستان حين أزاحت القوات الأمريكية طالبان، وهذا الإعلام لا يتحدث بحال عن المقاومة العراقية الباسلة ولا المقاومة الأفغانية المستميتة ضد الاحتلال الأمريكي، وهو لا يهتم مطلقاً بنماذج أخرى يظهر فيها تحدى الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد للولايات المتحدة الأمريكية، ويقاوم فيها حزب الله بزعامة حسن نصر الله إسرائيل.

لقد وقع بعض المسئولين والمثقفين المصريين في خطأ جوهري عندما تصوروا أن المعادلة الأمريكية لحكم مصر قد استقرت تماماً على فكرة التوريث. وقد جانب الصواب هذا التصور من العديد من الوجوه. فصانع القرار الأمريكي لم يكن يحكمه اتجاه واحد، بل عدة اتجاهات. وإذا كان يوجد – في الإدارة الأمريكية – من يرى أن الأحوط لمصر وللمنطقة أن يرث مبارك الابن حكم الأب، فإن هناك اتجاهاً آخر كان يرفض هذا السيناريو ويرى أن من الضروري أن يضغط الرئيس أوباما على النظام الحاكم في مصر من أجل التغيير. فلم يكن الهوى الأمريكي يساند بصورة كاملة – كما ظن البعض – مشروع التوريث الذي كان سوف يؤدي إلى المزيد من التآكل لحجم مصر على المستوى الإقليمي في الوقت الذي تتضخم فيه مكانة كل من إيران وتركيا.

فقد نشرت الصحف الأمريكية خلال عام ٢٠١٠ العديد من التقارير التي كانت تؤنب "أوباما" على عدم تخليه – بشكل كلي – عن فكرة "مساندة"

الحكومات العربية الاستبدادية. وقد أدى هذا الأمر إلى تفاقم الأوضاع في المنطقة بصورة تهدد المصالح الأمريكية، ليس بسبب غضب الشعوب على الحكام، ولكن بسبب النقص الذي أصاب أوزان بعض الدول (بالتحديد مصر) على الخريطة الإقليمية للمنطقة، الأمر الذي أدى إلى صعود الدور التركي بشكل محسوس، والدور الإيراني بشكل ملموس، مما أصبح ينذر بعواقب — ليست بالهينة — على مستقبل المنطقة.

ولا يختلف اثنان على أن صعود الدور الإيراني — على وجه الخصوص - نتج عن حالة الفراغ التي نشأت نتيجة التراجع الملحوظ للدور المصري منذ بداية الثمانيات، ورغم وجود محاولات لشغل هذا الفراغ من جانب بعض الدول العربية، مثل المملكة العربية السعودية والعراق وسوريا طيلة الفترة السابقة، إلا أن أحداً لم يستطع ذلك، وقد انفرط عقد المنطقة بأكمله منذ غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ وما تلاه من أحداث انتهت باحتلال العراق وسقوطه في أيدي القوات الأمريكية وخلق حالة من الفوضى الكاملة في المنطقة، تقف الولايات المتحدة الأمريكية حالياً عاجزة عن السيطرة عليها.

فمنذ سقوط بغداد أصبحت الساحة خالية لإيران، وقد استطاعت هذه الدولة أن تجمع لنفسها الكثير من عناصر ومعطيات القوة، والعديد من المبررات الواقعية لكي ترث الدور المصري. وترتب على ذلك أنها أصبحت تتحكم بقوة في الشأن اللبناني، وتتدخل بقدر كبير من التأثير في إدارة الشأن الفلسطيني، بالإضافة إلى ضبط "البوصلة السورية" على توجهات طهران، ولم تفوت تركيا هي الأخرى الفرصة، حيث تصاعد دورها في توجيه مسارات القضية الفلسطينية، وبدأت تنسق بشكل رسمي مع إيران من أجل توزيع الأدوار في السيطرة على المنطقة في ظل حالة الجمود والتراجع والشيخوخة التي أصابت الدور المصري.

لقد فرضت نظرية "توازن القوى" على الولايات المتحدة أن تدخل مصر سريعاً إلى غرفة الإنعاش، لكي تمنحها قبلة حياة تسترد بها عافيتها (في حدود معينة بالطبع)، مما يمكنها من الوقوف رأساً برأس في مواجهة المساعي الإيرانية، وكذلك التركية، للسيطرة على المنطقة. من هنا كانت حالة الإعجاب التي انتابت أوباما وهو يشاهد ملايين المصريين الذي احتشدوا في ميدان التحرير ليعلق عليها قائلاً "كم أتمنى أن يصبح الشباب الأمريكي مثل الشباب المصري".

# المحتويات

ليس سوى أن تريد.. أنت فارس هذا الزمان الوحيد.. وسواك المسوخ.. كلمات رددها أمل دنقل أواخر السبعينيات ولم يعش -رحمه الله- حتى يرى بعينيه كيف تحققت في يوم الحادي عشر من فبراير. لقد أراد الشعب وأصبحت له الكلمة.

والسؤال الذي يطرح نفسه كيف ثار المصريون بعد عقود طويلة من الخنوع والخوف والانكفاء على الذات؟ كيف استطاعوا خلع رداء الذل والضعف والخور الذي لفهم عبر سنين فأقعدهم عن التغيير؟ كيف تمكنوا من تسطير هذه الملحمة التي دفعت "بيرلسكوني" رئيس وزراء إيطاليا إلى التعليق على ما حدث بقوله "ليس ثمة من جديد.. المصريون كعادتهم يعيدون كتابة التاريخ". كيف خرج هذا الشعب من رحم المحنة ليحدث الثورة؟.

ويجيب الكتاب على هذا السؤال من خلال تسع محطات تحليلية







